«الغريب في النحو»

دراسة وصفية تحليلية

«Peculiar Usage in Arabic Grammar»

descriptive and analytical study

إعداد

ماجد غازي أحمد الزعبي

٢٠١١١٠١٠١١

إشراف

الدكتور أحمد أبو دلو

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة

الماجستير في اللغة والنحو ٢٠١٣

الغريب في النحو

دراسة وصفية تحليلية

إعداد

ماجد غازي أحمد الزعبي

بكالوريوس اللغة العربية وآدابها / جامعة اليرموك ٢٠١٠

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة والنحو ٢٠١٣

لجنة المناقشة

الدكتور أحمد أبو دلو ---------------------------------- مشرفا

الأستاذ الدكتور علي الحمد ---------------------------------- عضوا

الأستاذ الدكتور عبد الحميد الأقطش ---------------------------------- عضوا خارجيا

الشكر لله أولا وآخرا،

وما بينهما؛

لكل من كانت له يد في إنجاز هذا العمل

المحتوى

المحتوى

المحتوى

الموضوع	الصفحة
٨. مسألة: متعلق الظرف الواقع خبرا	١٠١
باب كان وأخواتها	
٩. مسألة: في حرفية كان وليس	١٠٤
أولا: في حرفية كان	١٠٤
ثانيا: في حرفية ليس	١٠٨
١٠. مسألة: تقديم خبر دام على اسمه	١١١
باب أفعال المقاربة	
١١. مسألة: رأي ابن الطراوة في كون عسى غير ناسخة	١١٤
باب ما الحجازية	
١٢. مسألة: تقديم خبر ما الحجازية	١١٧
باب إن وأخواتها	
١٣. مسألة: إن المخففة من الثقيلة الداخلة على الأفعال	١٢١
١٤. مسألة: الحصر بأنما	١٢٣
باب أل التعريف	
١٥. مسألة: مذهب المبرد في أل التعريف	١٢٦
١٦. مسألة: أم التعريف	١٣٠

المحتوى

المحتوى

المحتوى

الموضوع	الصفحة

ملخص البحث

الغريب في النحو، دراسة وصفية تحليلية. رسالة ماجستير بجامعة اليرموك. ٢٠١٣ (المشرف: د. أحمد أبو دلو)

هذا البحث دراسة نحوية لقضية الغريب في النحو العربي، ويقع في جانبين؛ الأول: وصفي، ويتناول وصف ظاهرة الغرابة من حيث مفهومها عند النحاة، ومنزلتها في الأصول النحوية، ومقارنتها بظاهرة الغرابة في العلوم ذات العلاقة، ويشير البحث في هذا الجانب إلى المعاني التي ورد الغريب بإزائها في استعمالات النحويين، وهي: الغريب بمعنى المخالف للمشهور، وبمعنى المخالف للمعهود، وبمعنى الشاذ، وبمعنى الفرد، وبمعنى القليل. والجانب الثاني: تحليلي، رصدت فيه المسائل التي حكم عليها النحويون بالغرابة صراحة أو ضمنا، وتم توجيه كل مسألة منها.

A summary

«Peculiar usage in Arabic Grammar», descriptive and analytical study. Master thesis at Yarmouk university, 2013. (supervisor: Dr Ahmad Abu Dalu).

This research is a syntactical study to the Peculiar Usage in Arabic Grammar and it is in two aspects; descriptive aspect and analytical aspect.

In the first side; the research seeks to describe the concept of peculiarity in grammarians view and its status in grammatical assets as well as comparison of peculiar usage in Arabic grammar with peculiar usage in other relevant sciences. The research also mentions the synonym meanings to peculiar usage in the words of grammarians.

In the second side; the research combined the peculiar issues arranged by syntactic chapters with an analysis of each issue.

«المقدمة»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شهدت بوحدانيته فطر المخلوقات، ودلت على ألوهيته عجائب الآيات، أكمل لنا الدين وأتمه، وأسبغ علينا فضله وأعمه، والصلاة والسلام على من رفع الله له ذكره، ووضع عنه وزره، وشرح له صدره، سيد الأولين والآخرين يوم القيامة، والمقدم على الأنبياء في الإمامة، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، وأتباعه وحزبه.

وبعد؛

فقد اعتنى العلماء قديما بموضوع الغريب، وصنفوا فيه تصنيفات كثيرة، أكثر من أن تحصر، وعُرف مصطلح الغريب في علوم متنوعة، كالقرآن، والتفسير، والحديث، وعلوم اللغة، وأصول الفقه، وغيرها. وارتبط هذا المصطلح، في كثير من العلوم، باللفظة المفردة، وتأسس للحكم بغرابة الألفاظ معايير مختلفة؛ تدور حول بيئتها، وزمانها، وسياقاتها، على أن هذه المعايير لا تشي، بالضرورة، بقبح المحكوم عليه بالغرابة، أو بحسنه.

وكان لهذا المصطلح، عند النحاة، دَوْر في مصنفاتهم، فقد وُجِدتْ فيها مسائل وتقيسمات، وأبواب وتخريجات، وأقوال وإعرابات كثيرة، حكموا عليها بالغرابة، وأدرجوها في سلك الغرائب، إلا أنهم لم يوضحوا مقصودهم منها، ولم يبينوا مستندهم في الحكم عليها.

وكنت كلما وقعت على مسألة نحوية غريبة، عزلتها في كتاب، حتى اجتمع لي من ذلك شيء غير قليل، ثم إني وقفت على ما جمعه الحافظ السيوطي، في كتابه «الأشباه والنظائر»، من مسائل الأفراد والغرائب، فضممته إلى ما جمعته قبل، وجعلته كله في منظومة سميتها «بلغة الأريب فيما لأهل النحو من غريب».

ولما كان موضوع الغريب النحوي موضوعا عزيزا، ليس له منهل غزير، مع ما في قضاياه من تنوع في الآراء، وتشعب في الفروع، عزمت – بعد الاستعانة بالله – على أن يكون هذا الموضوع مدار بحثي، إذ لم يُدرس من قبل مستوفى الجوانب.

ولا شك أن ورود مصطلح "الغريب" بكثرة في عبارات النحويين، مع خلو الأصول النحوية من تعريف له، وتوضيح لجوانبه، يضع الباحث أمام مصطلح يكتنفه الغموض، ويحتم عليه النظر في هذه القضية، انطلاقا من استعمال النحويين أنفسهم.

كما أن مسائل الغريب في النحو ما زالت منثورة في المصادر، لم تجمع في دراسة مستقلة وافية. لذا؛ حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

١. ما المعاني التي استعمل الغريب بإزائها، في عبارات النحويين؟

٢. ما مفهوم الغريب عند النحاة؟

٣. هل تأثر النحاة بغيرهم في استعمال مصطلح الغريب؟

٤. هل يتقاطع مفهوم الغريب في النحو، مع مفهوم الغريب في العلوم الأخرى، أو يتفق معها؟

٥. ما منزلة الغريب في الأصول النحوية ؟

٦. هل يلزم من غرابة المسألة النحوية شذوذها أو ندورها أو ضعفها أو عدم صحتها؟

٧. ما هي المسائل التي حكم عليها النحويون بالغرابة؟ وما هي أوجه تخريجها؟

كما هدفت الدراسة إلى تأصيل مفهوم الغريب عند النحويين من خلال:

أ. تبيين معنى الغريب لغة واصطلاحا؟

ب. تتبع استعمال النحاة لمصطلح الغريب؟

ج. تبيين مفهوم الغريب عند النحاة، ومقارنته بمفهومه في علومٍ كاللغة والقرآن والحديث.

د. تحديد علاقة الغريب بالمفاهيم النحوية الأصولية.

إضافة إلى تقصي المسائل النحوية التي حُكِم عليها بالغرابة، وجمعها، ودراستها، وقد جاءت مرتبة على أبوابها النحوية.

وقد اعتمدت في هذا البحث على المنهج الوصفي، في سبيل الوصول إلى حقيقة الغريب النحوي، كما أرادها النحاة، وكما وردت في مصنفاتهم، واستعنت في سيري إلى هذه الغاية بالمنهج الجدلي، في محاولة التوفيق بين المتعارضات التي تطرأ أثناء البحث، كما وظفت المنهج التاريخي، في بعض الأحيان، إذ تتبعت ورود ألفاظ الغريب في سياق زمني.

إضافة إلى المناهج السابقة؛ فقد وظفت المنهج الاستقرائي، لرصد المسائل والقضايا والأقوال الغريبة، التي وردت في كتب النحاة.

وتظهر أهمية هذه الدراسة في ما يلي:

١. كثرة مسائل الغريب التي وردت في مصنفات النحويين، ويدل على ذلك قول ابن درستويه المشهور في كتب التراجم: «اجتمعت مع أبي هاشم، فألقى علي ثمانين مسألة من غريب النحو، ما كنت أحفظ لها جوابا».[١] وفي رواية: «فألقى عليّ بمائتي مسألة من غريب النحو، ما سمعت بها قط، ولا كنت أحفظ جوابها».[٢] وقد جمع الحافظ السيوطي في «الأشباه والنظائر» قريبا من أربعين مسألة، أدرجها منه تحت الفن السادس «الأفراد والغرائب»، وجمعت في «بلغة الأريب» قريبا من سبعين مسألة، رتبتها على الأبواب النحوية.

٢. أن مسائل الغريب دخلت أبوابا كثيرة من أبواب النحو، وتنوعت جهات الغرابة فيها، فدراستها –وهذه صفتها– يثري بها البحثُ النحوي خصوصا، واللغوي عموما.

---

[1] . انظر الوافي بالوفيات. الصفدي. تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. بيروت: دار إحياء التراث، ٢٠٠٠م. ٢٦٤/١٨

[2] . انظر معجم الأدباء. ياقوت الحموي. تحقيق إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٣م. ١٨٢١/٤

٣. أن البحث العلمي لم يقف عند ظاهرة الغريب النحوي وقفة تامة، فاستحق هذا الباب من النحو أن يفرد ببحث خاص، تتبين فيه جوانبه المتنوعة، وتجمَعُ فيه مسائله.

وقد جعلت الدراسة في فصلين، ومقدمة، وخاتمة فيها أهم النتائج، وضم الفصل الأول (الغريب عند النحاة) خمسة مباحث؛

الأول: مداخل، شملت تعريف الغريب لغة واصطلاحا، والعلوم التي دخلها الغريب، والتصنيف في الغريب.

والثاني: ألفاظ الغرابة في استعمال النحاة.

والثالث: تحقيق مفهوم الغريب عند النحاة.

والرابع: منزلة الغريب في الأصول النحوية.

والخامس: مقارنة بين الغريب النحوي، والغريب في العلوم الأخرى.

أما الفصل الثاني؛ فضم أهم المسائل والقضايا التي حكم عليها النحويون بالغرابة، صراحة أو ضمنا، على ما تقرر في الفصل الأول، وقد رُتّبت على الأبواب النحوية.

الدراسات السابقة

الدراسات في جانب الغريب النحوي قليلة جدا، ونذكر منها:

١. الغريب في النحو، دراسة وصفية في البنية والقواعد والأقوال، بحث منشور في مجلة العلوم العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ص ٧٣-١٢٣، للدكتور محمد بن ناصر الشهري. وقد حاول فيه الباحث الوقوف على معنى الغريب عند النحويين، وهل استُعمل حكما نحويا عندهم، كما علق على كثير من مسائل الغريب، التي ذكرها السيوطي في الأشباه والنظائر، والتي ورد ذكرها عند بعض النحويين.

٢. «الغريب في العربية»[1]، رسالة ماجستير لمروج العطار، وقد وضعت فيها فصلا في غرابة التركيب النحوي، وأوضحت أسباب الغرابة فيه.

[1]. قدمت الرسالة إلى مجلس كلية التربية – جامعة بابل ، لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها(اللغة)، بإشراف الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم، ٢٠٠٥م.

الفصل الأول

«الغريب عند النحاة»

المبحث الأول: مداخل

١. الغريب لغة

تدور مادة «غرب»، في كثير من اشتقاقاتها، حول معاني البعدِ، والغموضِ، والتفردِ؛ فمن فروع الأول، الغَرْبُ؛ الذهابُ والتنحي عن الناس، وغَرَّبَه وأَغْرَبَه؛ نحّاه، والغَرْب والغَرْبة؛ النوى والبعدُ، والغُرْب والغُرْبة؛ النزوحُ عن الوطن والاغترابُ، وغَرَّبَ في الأرض وأَغْرَبَ؛ إذا أمعن فيها، ونوًى غَرْبة؛ بعيدة، ودار غَرْبة؛ نائية، وأَغْرَبَ القوم؛ انتووا، وشأو مُغَرِّب ومُغَرَّب، بفتح الراء وكسرها؛ بعيد.

ومن ذلك أيضا التغريبُ؛ النفيُ عن البلد، والتغَرُّب؛ البعدُ، وقولهم: اغرُب عني؛ أي تباعد، وغَرَّبَتِ الكلابُ؛ أمعنتْ في طلب الصيد، ورجل غُرُب وغَريب؛ بعيد عن وطنه، واغترب الرجل؛ نكح في الغرائب، وتزوج إلى غير أقاربه،[١] ورمى فأغرب؛ أبعد المرمى.[٢] وقريب من هذا غروبُ الشمس؛ قال ابن فارس: «كأنه بُعْدُها عن وجه الأرض»[٣]، وأَغْرَبَ في ضحكه واستغربَ؛ قال في اللسان: «كأنه من الغَرْبِ البعدِ».[٤]

---

[1] . لسان العرب، مادة «غرب»

[2] . أساس البلاغة، مادة «غرب» ٦٩٧/١

[3] . مقاييس اللغة، مادة «غرب» ٤٢١/٤

[4] . لسان العرب، مادة «غرب» ٣٢٢٧/٥

وقد خُرِّج على معنى البعد قوله ﷺ: «فطوبى للغرباء»؛ أراد بذلك المهاجرين الذين هجروا ديارهم وأوطانهم إلى الله عز وجل؛ قاله الخطابي[١]، ونقله النووي[٢] في شرح مسلم عن الهروي[٣]، وما جاء في الحديث من أن النبي ﷺ أمر بتغريب الزاني سنة، إذا لم يحصن،[٤] قال في اللسان: «وهو نَفْيُهُ عن البلد»[٥]، وفي الحديث، أيضا، أن رجلا قال للنبي ﷺ: إن امرأتي لا تردُّ يدَ لامس، فقال: «أَغْرِبْها»[٦]؛ قال ابن الأثير[٧]: «أي أبعدْها، يريد الطلاق»[٨]، وفي حديث عمر ﷺ أنه قال لرجل قدم عليه من بعض الأطراف: «هل من مُغَرِّبةِ خَبَر؟»[٩]؛ قال ابن منظور: «أي هل من خبر جديد جاء من بلد بعيد؟»[١٠]، وقال ابن فارس: «يريدون خبرا أتى من بعد»[١١].

---

1 . غريب الحديث ١٧٦/١ * الخطابي: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي؛ له غريب الحديث، وشرح البخاري، وشرح سنن أبي داود، والعزلة، وغيرها، ولد في رجب سنة ٣١٩ هـ، وتوفي سنة ٣٨٨ هـ. انظر بغية الوعاة ٥٤٦/١

2 . محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الحزامي الحوراني الشافعي، صاحب التصانيف، ولد سنة ٦٣١هـ، قرأ على ابن مالك كتابًا من تصنيفه، توفي بنوى سنة ٦٧٦هـ. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ٢٥٠/٤

3 . شرح صحيح مسلم ١٧٧/٢ * الهروي: أبو عبيد أحمد بن محمد العبدي الهروي، صاحب كتاب الغريبين، كان يصحب أبا منصور الأزهري، توفي سنة ٤٠١هـ. انظر الوافي بالوفيات ٧٦/٨

4 . كذا لفظ الحديث في اللسان والتهذيب وغيرهما من المعاجم، ولم أجده بهذا اللفظ في المصادر الحديثية، وهو في البخاري بلفظ: عن رسول الله ﷺ أنه أمر فيمن زنى، ولم يحصن، بجلد مائة، وتغريب عام. صحيح البخاري ص ٥٠٢ (الحديث ٢٦٤٩)

5 . لسان العرب، مادة «غرب» ٣٢٢٥/٥

6 .كذا لفظ الحديث في النهاية، والحديث أخرجه أبو داود بلفظ: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن امرأتي لا تمنع يد لامس قال:«غَرِّبْها». سنن أبي داود: ٣٧٣/٢، (الحديث: ٢٠٤٩)

7 . المبارك بن محمد الشيباني مجد الدين أبو السعادات الجزري الإربلي المشهور بابن الأثير، ولد سنة ٥٤٤هـ، وأخذ النحو عن ابن الدهان، له النهاية في غريب الحديث، والبديع في النحو، والباهر في الفروق في النحو، وتهذيب فصول ابن الدهان، والإنصاف بين الثعلبي وصاحب الكشاف، وغيرها، وهو غير ابن الأثير صاحب المثل السائر، توفي سنة ٦٠٦هـ. انظر بغية الوعاة ٢٧٤/٢

8 . النهاية في غريب الحديث ٣٤٩/٣

9 . أخرجه مالك في الموطأ ١٠٦٦/٤ (الحديث: ٢٧٢٨)، والشافعي في المسند، بلفظ: «هل كان فيكم من مغربة خبر». انظر شرح مسند الشافعي ١١٦/٤ (الحديث: ١٤٨٩)

10 . لسان العرب، مادة «غرب» ٣٢٢٥/٥

11 . مقاييس اللغة، مادة «غرب» ٤٢١/٤

ومن فروع الثاني، الغريبُ؛ الغامضُ من الكلام، وكلمة غريبة؛ غامضة[1]، وتكلم فأَغْرَبَ؛ إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره، وفي كلامه غرابة، أي غموض، وغَرُبَت الكلمة؛ أي غمضت، فهي غريبة، ومنه مصنَّفُ الغريبِ؛ إنما هو في تفسير الغامض من الكلام، وقولُ الأعرابي: ليس هذا بغريب، ولكنكم في الأدب غرباء؛[2] أي ليس هذا بغامض على من يعرف الأدب. وأصابه سهمُ غَرْبٍ وغَرَبٍ، بالتسكين والتحريك، مع الإضافة وتركها؛ إذا كان لا يُدرى مَن رماه،[3] وقيل: إذا أتاه من حيث لا يدري،[4] وفي الحديث أن حارثة ابن الربيع[5] جاء نَظّارا يوم أُحُد، وكان غلاما، فأصابه سَهْمٌ غَرْبٌ،[6] أي لا يعرف راميه، وقال الأصمعي: «كل ما واراك وسترك، فهو مُغْرِب»[7]. ومن ذلك قول الخليل في آخر مقدمة العين: «بدأنا في مؤلَّفنا هذا بالعين، وهو أقصى الحروف، ونضمُّ إليه ما بعده، حتى نستوعب كلام العرب، الواضحَ والغريبَ»[8]؛ جعل الغريب مقابلا للواضح. ومنه أيضا قول الرشيد للأصمعي: «إن الغريب عندك لغير غريب»[9].

---

1. لسان العرب، مادة «غرب» ٣٢٢٦/٥
2. أساس البلاغة مادة «غرب» ٦٩٧/١
3. الصحاح، مادة «غرب» ١٩٤/١
4. لسان العرب، مادة «غرب» ٣٣٢٧/٥
5. حارثة ابن الربيع، والربيع اسم أمه، وهو حارثة بن سراقة بن الحارث، من بني عدي بن النجار، أصيب ببدر، وهو ابن عمة أنس بن مالك، وهو الذي بلغ به بره أمه أن قال النبي ﷺ فيه: «دخلت الجنة فرأيت حارثة، كذلكم البر»، وشهد له أنه أسكن الفردوس الأعلى. انظر معرفة الصحابة لأبي نعيم ٧٤٠/٢
6. أخرجه الطبراني في المعجم الكبير من حديث أنس بن مالك ٢٦٠/٣ (رقم الحديث: ٣٢٣٤)
7. تهذيب اللغة للأزهري، مادة «غرب»، ١١٨/٨
8. العين ٦٠/١
9. الصاحبي ص ١٥

ومن فروع الثالث؛ قولهم: قِدْحٌ غريبٌ؛ ليس من الشجر التي سائرُ القِداحِ منها، ورجل غريبٌ؛ ليس من القوم،[1] وقال الحافظ ابن حجر[2]: «الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحا»[3].

وخُرِّج على هذا المعنى قوله ﷺ: «بدأ الإسلام غريبا وسيعود غريبا كما بدأ»[4]، أي أنه كان أول أمره كالوحيد الذي لا أهل له عنده، لقلة المسلمين يومئذ[5].

وهذه المعاني الثلاثة المتقدمة متقاربة، يفضي بعضها إلى بعض، وهي بمجموعها مخالفة للمشهور والمألوف، وأصلها معنى البعد؛ قال ابن الأنباري[6]: «أصل الغُربة البعد»[7]، وفي الجمهرة: «يقال: غَرَّبَ الرجلُ تغريبا، إذا بعد، ومنه قولهم: اغرب عني، أي ابعد [...]، وأحسب أن اشتقاق الغريب من هذا»[8]. إلا أن معنى البعد ليس مطردا في الباب، لذا نص ابن فارس على أن باب «غرب» «أصل صحيح، وكَلِمُه غير منقاسة، ولكنها متجانسة»[9]، وتفسير كونها أصلا، أن حروفها، أو بعضها، غير مبدلة من حروف أخرى، في دلالتها على المعاني المندرجة

---

[1]. لسان العرب، مادة «غرب» ٣٢٢٦/٥

[2]. أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل الكناني العسقلاني المصري الشافعي، يعرف بابن حجر، وهو لقب لبعض آبائه، ولد في شعبان سنة ٧٧٣هـ بمصر العتيقة، زادت تصانيفه على مئة وخمسين تصنيفا، توفي في أواخر ذي الحجة سنة ٨٥٨هـ. انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٣٦/٢

[3]. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٦

[4]. أخرجه مسلم في الصحيح من حديث أبي هريرة ﷺ. صحيح مسلم ٧٧/١ (الحديث: ١٤٥)

[5]. النهاية في غريب الحديث ٣٤٨/٣

[6]. أبو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن الأنباري، ولد سنة ٢٧٢هـ، له الوقف والابتداء، وشرح المفضليات، وشرح السبع الطوال، والزاهر، والكافي في النحو، والأضداد، توفي سنة ٣٠٤هـ. انظر سير أعلام النبلاء ٣٦٤١/٣

[7]. الزاهر في معاني كلمات الناس ١٩٤/١، ونص عليه أيضا أبو عبد الله الحميدي في تفسير غريب ما في الصحيحين ص ٣٦٨.

[8]. جمهرة اللغة، مادة «برغ»، ٣٢١/١

[9]. معجم المقاييس، مادة «غرب». *من الأبواب غير الأصول، هذّ بمعنى قطع، وأصلها أذ بمعناه، والهاء بدل من الهمزة.

تحتها، ومعنى أن كلمه غير منقاسة، أي لا تندرج تحت معنى عام، في جميع استعمالاتها، لكنها تحمل معاني متجانسة، أي متقاربة المدلول.

وفروع هذا الباب كثيرة، ترجع إلى وفرة من المعاني، أحصاها الزبيدي في التاج، فبلغ بها أربعة وثلاثين معنى[1]، وإذا رددت بعض تلك المعاني إلى بعض، وقاربت بينها، كانت أقل من ذلك.

[1] . تاج العروس مادة: «غرب». *المراد بالمعنى هنا ما كان المدلول فيه جوهرا أو عرَضا.

٢. الغريب اصطلاحا

عُرِّفَتِ الغرابة، في اصطلاح أهل المعاني[1]، بـ«كون الكلمة غير ظاهرة المعنى، ولا مأنوسة الاستعمال، سواء كانت بالنظر إلى الأعراب الخلّص، أو بالنظر إلينا، وتلك الكلمة تسمى غريبا، ويقابله المعتاد، ويرادفه الوحشي»[2]. وقال الإمام الخطابي: «الغريب من الكلام إنما هو الغامض، البعيد من الفهم، كما أن الغريب من الناس، إنما هو البعيد عن الوطن، المنقطع عن الأهل»[3]. وفي المزهر للسيوطي: «الغرابة أن تكون الكلمة وحشية، لا يظهر معناها، فيحتاج في معرفتها إلى أن يُنَقَّر عنها في كتب اللغة المبسوطة»[4]. ونصَّ الكفوي في «الكليات» على أن «كل شيء فيما بينَ جنسِه عديمُ النظير فهو غريب»[5].

والغرابة في التعريفات السابقة ترجع إلى مدلولين اثنين؛ أحدهما: غموض المعنى، لغرابة اللفظ، وسبب هذه الغرابة البعد غالبا، فيكون الغريب، بهذا الاعتبار، مخالفا للواضح البين، والغرابة، هنا، قد تكون لذاتها، كالألفاظ الوحشية الغليظة المستقبحة عند العرب كلهم، وقد تكون لغيرها، وهذا النوع الثاني يقع في ألفاظ القرآن الكريم، وألفاظ الحديث النبوي، وكلام العرب، منظومه ومنثوره، وفيه صُنِّفت كتب غريب القرآن، وغريب الحديث، وغريب اللغة.

والمدلول الثاني: التفرد، كما يظهر من تعريف الكفوي، والتفرد قد يقع في فروع ما هو فيه من العلوم، وذلك أن يأتي الفرع في صورة لا نظير لها، ونقيضه، في بابه، ذو النظائر. وقد يقع

---

[1] . المراد بأهل المعاني مَن يعنون ببيان معاني مفردات القرآن الكريم، وما يتعلق بها من قضايا لغوية، كالفراء، والأخفش، والزجاج، وغيرهم ممن صنفوا في معاني القرآن، ويلحق بهم مَن فسروا غريب الحديث، أو غريب كلام العرب.

[2] . كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٥٠/٢

[3] . غريب الحديث للخطابي ٧٠/١

[4] . المزهر ١٨٦/١

[5] . معجم الكليات ص ٦٦٣

فـي بـاب النقل والروايـة، وهـذا النـوع موجـود فـي علـم «مـصطلح الحـديث»، فالغريـب، عنـد أهـل الحـديث، عَلَـم خـاص علـى نـوع مـن أنـواع الحـديث، ومظانّـه كتـب الروايـةِ، والإسـنادِ، واصـطلاحِ المحدّثين، ونقيضه، في بابه، المشهور[1].

---

[1] . للمشهور في عرف المحدّثين استعمالان، لغوي بمعنى الشائع المشهور، واصطلاحي، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر، ما لم يبلغ حد التواتر، سواء أكان شائعا أم لا.

٣. العلوم التي دخلها الغريب

تنوعت العلوم التي دخلتها الغرابة، كما تنوعت، أيضا، الجهات التي دخلت منها الغرابة تلك العلومَ؛ فقد دخل الغريب في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب، من جهة الألفاظ، ودخل علم مصطلح الحديث، من جهة التفرد في الإسناد أو المتن، بينما دخل غالب العلوم، من جهة الاستعمال اللغوي للغريب، أعني استعماله لخلاف المشهور المعروف، أو المألوف المعهود، ووُجِدَ في أصول الفقه «الغريب المناسب»، وهو فيه استعمال اصطلاحي، يذكرونه في باب «إثبات العلل بإبداء مناسبتها للحكم»، ودخل أيضا علم العروض، من جهة التفرد، فقد أطلقوا على البحر المتدارك الغريبَ[1]، ومَخْرَجُه أن الأخفش تفرد في وضعه على بحور الخليل بن أحمد. وللغريب استعمالات خاصة عند بعض أهل الحديث، وأشهرها استعمال الترمذي، صاحب السنن.

[1] . انظر كشاف اصطلاحات الفنون ١٢٥٠/٢

٤. التصنيف في الغريب

ظهرت عدة أنماط من التصانيف التي اهتمت بالغريب، وأوضحت المشكل من ألفاظ كلام العرب، وأشهر ما وقع من ذلك، التصنيفُ في غريب القرآن، وفي غريب الحديث، وفي الغريبين؛ وهو الفن الذي جمع بين غريبي القرآن والحديث، وفي غريب اللغة.

وقد ذكرت لنا المصادر عددا كبيرا من هذه التصنيفات، فمن غريب القرآن، وصلنا تفسير ابن عباس ﷺ (ت ٦٨ هـ)، وهو أول من نُسب إليه كتاب في غريب القرآن[١]، وقد طُبع في مصر مراراً باسم «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس»، جمعه أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي الشافعي (ت ٨١٧هـ)، صاحب القاموس المحيط[٢].

---

[1] . انظر المعجم العربي لحسين نصار ٣٩/١

[2] . انظر التفسير والمفسرون ٦٢/١ * تفسير ابن عباس المطبوع باسم «تنوير المقباس من تفسير ابن عباس»، لا تصح نسبته إلى ابن عباس، ولا تجوز روايته عنه، ولا أن يعد تفسيرا له، وكل ما فيه متروك موضوع من طريقه، وهو مروي من طريق واحدة فقط طريق محمد بن مروان (السدّي الصغير) عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ﷺ، وهذا إسناد واهٍ، فيه محمد بن مروان، والكلبي، أما الأول؛ فقال فيه ابن حبان: لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة الاعتبار ولا الاحتجاج به بحال من الأحوال. المجروحين ٢٩٨/٢، وقال أبو نعيم الأصفهاني: ساقط في أكثر رواياته. الضعفاء ص ١٤٣، وقال الذهبي: تركوه، واتهمه بعضهم بالكذب. ميزان الاعتدال ٣٢٨/٦، ونقل المزي في تهذيب الكمال ٣٩٣/٢٦ طائفة من أقوال العلماء فيه، فقيل فيه: كذاب، ليس بثقة، ليس بشيء، ضعيف، يضع الحديث، ذاهب الحديث، متروك الحديث، لا يكتب حديثه البتة. أما الكلبي فقال فيه الذهبي: كذبه سليمان التيمي وزائدة وابن معين. المغني في الضعفاء ٢٠٠/٢، وقال البخاري: تركه القطان وابن مهدي. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة للذهبي ١٧٤/٢، وقال أبو نعيم: محمد بن السائب الكلبي عن أبي صالح أحاديثه موضوعة. الضعفاء ص ١٣٨، وأبو صالح هو باذام وقيل باذان مولى أم هانئ ﷺ، قال يحيى بن معين: ليس به بأس، وإذا حدث عنه الكلبي، فليس بشيء. سير أعلام النبلاء ٢٠١٢/٢ (ترجمة ٢٤٩٩). ونقل ابن حبان بسنده عن سفيان الثوري قال: قال لي الكلبي: قال لي أبو صالح: كل ما حدثتك فهو كذب، قال أبو حاتم: الكلبي هذا مذهبه في الدين ووضوح الكذب فيه أظهر من أن يحتاج إلى الإغراق في وصفه، يروي عن أبي صالح عن ابن عباس التفسير، وأبو صالح لم ير بن عباس، ولا سمع منه شيئا، ولا سمع الكلبي من أبي صالح إلا الحرف بعد الحرف. المجروحين ٢٦٤/٢. وقال السيوطي في حديثه عن طرق الرواية عن ابن عباس: وأوهى طرقه طريق الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس، فإن انضم إلى ذلك

ومما وصلنا، أيضا، «غريب القرآن»، للنضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ)، ذكر حسين نصار أنه مفقود[1]، لكن منه نسخة مخطوطة، محفوظة في المتحف البريطاني (أول ٨٢١)، باسم «غريب القرآن»[2]. و«المجازُ في غريب القرآن»، لأبي عبيدة معمر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ)، ذكره في أسماء الكتب، فقال: «المجاز في غريب القرآن، لأبي عبيدة معمر بن المثنى، في الغريب»[3]، وطبعته مكتبة الخانجي في القاهرة تحت اسم «مجاز القرآن»، بتحقيق فؤاد سزكَين. ومنه «غريب القرآن الكريم»، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، النحوي اللغوي (ت ٢٧٦ هـ)[4]، طبعته دار إحياء الكتب العربية، في القاهرة، سنة ١٩٥٨م، بتحقيق السيد أحمد صقر[5]. و«غريب القرآن»، لأبي بكر محمد بن عزيز[6] السجستاني (ت ٣٣٠ هـ). و«المفردات من تفسير القرآن»، لأبي القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢ هـ)[7]. وكتاب ابن الشحنة؛ عمر بن محمد الموصلي (ت ٦٠٦ هـ)، في غريب القرآن؛ تقتني دار الكتب المصرية نسخة منه (تفسير ١٦٨)، لكنها ناقصة من أولها[8]. و«تحفة الأريب بما في القرآن من

رواية محمد بن مروان السدي الصغير فهي سلسلة الكذب. الإتقان ٢٣٣٦/٦. وروايات التفسير عن ابن عباس منثورة في كتب المتقدمين، ولها طرق كثيرة، منها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها دون ذلك. انظر «النوع الثمانون» من الإتقان ٢٣٢٥/٦، وانظر التفسير والمفسرون ٥٩/١-٦٢

1. انظر المعجم العربي ٤٠/١
2. انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٩/٢
3. أسماء الكتب ص ٢٧٧
4. في وفيات الأعيان ٤٢/٣: «تصانيفه كلها مفيدة، منها ما تقدم ذكره، ومنها غريب القرآن الكريم».
5. انظر المعجم العربي لحسين نصار ٤١/١
6. قال السيوطي: بزائين معجمتين؛ كما ذكره الدارقطني وابن ماكولا وغيرهما، وقيل: الثانية مهملة؛ نسبة لبني عزرة. بغية الوعاة ١٧١/١
7. معجم الأدباء لياقوت ١١٥٦/٣
8. المعجم العربي لحسين نصار ٤٥/١

غريب»، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي النحوي (ت ٧٤٥ هـ)[1]. و«بهجة الأريب في بيان ما في كتاب الله من غريب»؛ لعلاء الدين علي بن عثمان الماRديني الحنفي، المعروف بابن التركماني (ت ٧٥٠ هـ)[2]، منه نسخة محفوظة في دار الكتب المصرية (تفسير ٥٤٩)، فرغ من تأليفه سنة ست وثلاثين وسبعمائة للهجرة. ومنه ألفيةُ زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦ هـ) في غريب القرآن، طبعت في مطبعة السيد الشعراوي، في تسع وعشرين صفحة. و«التبيانُ في غريب القرآن»، لأحمد بن محمد الهائم المصري (ت ٨١٥ هـ)[3].

وذكرت لنا المصادر جماعة ممن صنفوا في غريب القرآن، لكن مصنفاتهم لم تصلنا؛ منهم أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكري (ت ١٤١هـ)[4]، وعليُّ بن حمزة الكسائي، رأس الكوفة (ت ١٨٩هـ)[5]، وأبو فَيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت ١٩٥هـ)[6]، وأبو محمد يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ)[7]، والأصمعيُّ (ت ٢١٣هـ)[8]، وأبو عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)[9]، ومحمدُ بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)[10]، وخلق كثير غيرهم. كما صنف، من المتأخرين، في غريب القرآن، غير واحد.

---

[1] . البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص ٢٥١

[2] . قال الصفدي: «أفنى عمره في الاشتغال بالعلوم وتفنن فيها وصنف التصانيف العديدة، وجمع المجاميع الحسنة المفيدة، من ذلك بهجة الأريب بما في الكتاب العزيز من الغريب.» الوافي بالوفيات ٢٠٥/٢١

[3] . في الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٥٨/٢: «[من تصنيفاته] التبيان في تفسير غريب القرآن».

[4] . قال ياقوت فيه: «صنف كتاب الغريب في القرآن وذكر شواهده من الشعر». معجم الأدباء ٣٨/١.

[5] . الوافي بالوفيات ٥١/٢١

[6] . قال القفطي: «له كتب منها: كتاب الأنواء كتاب حسن، كتاب غريب القرآن، كتاب جماهير القبائل، كتاب المعاني». إنباه الرواة ٣٣٠/٣

[7] . قال ابن خير: «كتاب غريب القرآن، تأليف أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، ويعرف باليزيدي النحوي.» ثم ساق سنده إلى المصنف بهذا الكتاب. انظر فهرسة ابن خير الإشبيلي ص ٥٩.

[8] . بغية الوعاة ١١٣/٢

[9] . السابق ٢٥٣/٢

[10] . السابق ١١٥/١

أما غريب الحديث؛ فقد قال ابن الصلاح: «روينا عن الحاكم أبي عبد الله الحافظ[1] قال: أول من صنف الغريب[2] في الإسلام النضر بن شميل، ومنهم من خالفه فقال: أول من صنف فيه أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكتاباهما صغيران»[3]. وهذا هو الخلاف المحفوظ في بداية التصنيف في غريب الحديث، وصنف فيه كذلك من المتقدمين الأصمعي، وقطرب، وغيرهما من أئمة الفقه واللغة[4].

وممن ذكرت لهم مصنفات في غريب الحديث، أبو عمر الزاهد (ت ٣٤٥هـ)، المعروف بغلام ثعلب، قال الخطيب البغدادي: «سمعت أبا القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان الأسدي يقول: لم يتكلم في علم اللغة أحد من الأولين والآخرين أحسن من كلام أبي عمر الزاهد، قال: وله كتاب غريب الحديث، صنفه على مسند أحمد بن حنبل، وجعل يستحسنه جدا»[5]. ومنهم أبو عدنان النحوي؛ قال ابن درستويه: «عمل أبو عدنان النحوي البصري كتابا في غريب الحديث، ذكر فيه الأسانيد، وصنفه على أبواب السنن والفقه، إلا أنه ليس بالكبير»[6]. وأبو بكر بن الأنباري النحوي؛ في طبقات الحنابلة: «مات ابن الأنباري ولم نجد من تصنيفه إلا شيئا يسيرا، وذاك أنه كان يملي من حفظه، وقد أملى كتاب غريب الحديث، قيل: إنه خمسة وأربعون ألف ورقة».[7]

---

1. أبو عبد الله محمد بن عبد الله النيسابوري، صاحب التصانيف: ولد سنة ٣٢١هـ، له المستدرك على الصحيحين، وعلوم الحديث وغيرهما، توفي سنة ٤٠٥هـ. انظر تذكرة الحفاظ للذهبي ١٦٦/٣
2. يعني غريب الحديث
3. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٧٣
4. شرح التبصرة والتذكرة ٨٥/٢
5. تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام) ٦٢٢/٣-٦٢٣
6. السابق ٣٩٤/١٤
7. طبقات الحنابلة ٧١/٢

ومن أجل ما صُنِّف في هذا الباب «غريب الحديث»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، روي عنه أنه قال: «إني جمعت كتابي هذا في أربعين سنة، وربما كنت أستفيد الفائدة من الأفواه، فأضعها في موضعها، فكان خلاصة عمري»[1]. ومنه «غريب الحديث»، لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، قال ابن الأثير، مجد الدين: «حذا فيه حذو أبي عبيد، ولم يودعه شيئا من الأحاديث المودعة في كتاب أبي عبيد، إلا ما دعت إليه الحاجة، من زيادة شرح وبيان، أو استدراك، أو اعتراض»[2]. ومنه أيضا «غريب الحديث» لأبي سليمان الخطابي، تعقب فيه كتابي أبي عبيد وابن قتيبة، وأورد زيادات[3]. ومنه «النهاية في غريب الحديث»، لابن الأثير؛ قال السيوطي: «وهو أحسن كتب الغريب، وأجمعها، وأشهرها الآن، وأكثرها تداولا».[4]

وقد جمع أبو عبيد، أحمد بن محمد الهروي، صاحب الأزهري، غريب القرآن وغريب الحديث (الغريبين)، في مصنفه «الغريبين في القرآن والحديث».

---

[1] . النهاية في غريب الحديث ٦/١

* يروى أن أبا عبيد قال هذا القول في حق كتابه «الغريب المصنف» لا «غريب الحديث»، وقد رجح رمضان عبد التواب أن يكون هذا الخبر مناسبا للغريب المصنف، لأن هذا الكتاب الأخير يحتوي أبوابا كثيرة متداخلة ومتصلا بعضها ببعض اتصالا كبيرا. انظر الغريب المصنف ٤٥/١. والراجح عندي أن ما مكث عليه أبو عبيد أربعين سنة هو «غريب الحديث»، فقد أورد ابن الأثير هذا الخبر في حق هذا الكتاب، وقال بعده: «ولقد صدق رحمه الله فإنه احتاج إلى تتبع أحاديث رسول الله ﷺ على كثرتها، وآثار الصحابة والتابعين على تفرقها وتعددها حتى جمع منها ما احتاج إلى بيانه بطرق أسانيدها وحفظ رواتها». النهاية في غريب الحديث ٦/١. ومعلوم أن رواية الحديث وتتبع الأسانيد كان يأخذ وقتا طويلا في عصر التدوين، لضرورة الرحلة واللقيا والسماع، والشواهد على ذلك كثيرة، كفعل البخاري في جمع صحيحه في ست عشرة سنة، ومالك في جمعه الموطأ في أربعين سنة، وهذا مع جلالتهما في الحديث ووفرة الرواة يومئذ، وقد كان أبو عبيد يروي الآثار في «غريب الحديث» بأسانيده إلى النبي ﷺ والصحابة، مما يعنى أنه أخذ زمنا طويلا في جمع هذا الأحاديث عن رواتها، يضاف إلى ذلك أن كتابه غريب الحديث أعظم حجما من «الغريب المصنف»، فهذه الحجج بمجموعها تقوي ما ترجح آنفا.

[2] . النهاية في غريب الحديث ٦/١

[3] . انظر الباعث الحثيث ٤٦١/١

[4] . تدريب الراوي ٦٣٩/٢

ومما صنف في غريب اللغة؛ «الغريب المصنف»، لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ)، و«المنتخب من غريب كلام العرب»، لأبي الحسن علي بن الحسن الهُنائي المعروف بكُراع النمل (ت بعد ٣٠٩ هـ) ، و«العشرات في غريب اللغة»، لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد (ت ٣٤٥ هـ)، و«نظام الغريب»، لعيسى بن إبراهيم بن محمد الربعي (ت ٤٨٠هـ)، و«المسلسل في غريب لغة العرب»، لأبي الطاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي (ت ٥٣٨ هـ).

وصنف أبو البركات بن الأنباري، من النحويين، «البيان في غريب إعراب القرآن»، ذكر فيه الوجوه الجائزة في إعراب ألفاظ القرآن الكريم، واختلافَ النحويين في مواضع كثيرة منه، والكتاب حققه طه عبد الحميد طه في جزأين كبيرين.

المبحث الثاني: ألفاظ «الغرابة» في استعمالات النحاة

١. ألفاظ الغرابة الصريحة

لم يشع استعمال ألفاظ الغرابة الصريحة، في مصنفات النحويين، في القرنين الثاني والثالث الهجريين؛ وإذا استعرضنا تلك المصنفات، ككتاب سيبويه، والمقتضب، وجمل الخليل، إن صحت نسبته إليه، وما ورد من آراء النحاة المتقدمين في نقولات مَن بعدهم، لم نعثر من ذلك على ما يمكن أن يمثل ظاهرة في كلامهم، أو، على الأقل، مصطلحا يطلق عندهم على مفهوم واحد محدد، خصوصا فيما يتعلق بالقضايا النحوية.

وبالنظر إلى سيبويه، فإن مصطلح الغريب لم يرد، عنده، إلا في موضعين من كتابه، أحدهما عند حديثه على أبنية الكلم؛ قال: «وقد جاء في الكلام مُفْعولٌ، وهو غريب شاذ [...]، وهو قولهم مُعْلوق للمِعْلاق»[1]، وفي هذا احتمالان؛ أحدهما: أن يكون المقصود بالغريب «خلاف المشهور»، على أصل استعماله اللغوي. والآخر: أن يُقصد به «عديم النظير»؛ قال السيرافي معقبا على عبارة سيبويه: «ولم يجئ في كلام العرب على مُفْعول إلا أربعة أحرف: المُعلوق، والمُغْرود، وهو ضرب من الكمأة، والمُغْفور، والمُغْثور، وهما واحد، معناه صَمْغ»[2]، فبناء مُفعول، إذن، قليل الاستعمال في كلام العرب، بناء على ما ذكره السيرافي، إلا أن سيبويه لم يقصد بالغريب في عبارته قلة الاستعمال، وإنما قصد عدم النظير، أي تفرُّدَ مثال «مُعلوق» في بابه، على الاحتمال الثاني، ويدل على ذلك أمران، أحدهما: أن سيبويه لم يحفظ في بناء «مُفْعول» إلا مُعْلوقا، إذ لم يرد عنده ذكر للأمثلة الأخرى التي حكاها السيرافي، وهي أصلا من حكاية ابن

1. الكتاب ٢٧٣/٤
2. شرح الكتاب ١٥٩/٥

السِّكّيت (ت ٢٤٤ هـ) عن العرب، وزاد فيها «مُنخورا» للمنخر[1]، فاستعمل سيبويه لفظة «غريب»، لأن محفوظه من بناء مُفعول مثال فرد عديم النظير، والثاني: أنه لو أراد بالغريبِ القليلَ، لاستعمل لفظ القليل الذي ورد في عباراته كثيرا، أو لاستعمل لفظ الغريب في غير موضع، للدلالة على القلة، ويؤيد هذا أن سيبويه حكم على البناء التالي لبناء مُفعول، في الكتاب، بلفظ القليل، قال: «ويكون على مِفْعِلٍ وهو قليل قالوا: مِرْعِزٌّ»[2].

إلا أني وجدت ابن قتيبة نقل كلام سيبويه في هذا البناء (مُفعول)، وجعل في موضع قوله: «غريب شاذ» «قليل غريب»[3]، وكذا وجدته في المزهر للسيوطي[4]، فإن صح أنها عبارة سيبويه، فمعنى الغريب في كلامه خلاف المشهور المعروف، لأن القلة والفردية متنافيان، بخلاف الشذوذ والفردية.

والموضع الثاني، قوله في بعض الظروف كصَدَدَك وسَقبك: «وهذه حروف[5] تجري مجرى خَلْفك وأَمامك، ولكنا عزلناها لنفسر معانيها، لأنها غرائب».[6] فقوله: «لأنها غرائب» يعني غريبة الألفاظ، فهي من باب غريب اللغة، أي الغامض الذي يحتاج إلى تفسير وتوضيح، لذلك قال بعدها: «عزلناها لنفسر معانيها».

وقد استخرج أبو حاتم السجستاني (١٦٥-٢٥٥هـ) أبنيةً من كتاب سيبويه، وجمعها في كتاب سماه «تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية»، ولم يقصد السجستاني بغريب

---

[1] . انظر إصلاح المنطق ٢٢٢/١

[2] . الكتاب ٢٧٣/٤

[3] . انظر أدب الكاتب ص ٣٩٤

[4] . انظر المزهر ٥١/٢

[5] . قال ابن أبي الربيع في شرح الجمل ٦٦١/٢: «يعبر النحويون عن الكلمة بالحرف، ويوجد هذا في كلام سيبويه»، وقال ابن تيمية في مجموعة الفتاوى ٦٣/١٢: «لفظ الحرف في اللغة يتناول الأسماء والحروف والأفعال»، واستعمال الحرف بمعناه اللغوي كثير جدا في كلام المتقدمين من النحاة واللغويين.

[6] . الكتاب ٤١١/١

الأبنية غرابة البنية الصرفية للكلمة، وإنما غموض معانيها، لغرابة ألفاظها، فكتابه يندرج تحت باب غريب اللغة، كالغريب المصنف، وغيره.

أما المبرد (ت ٢٨٦ هـ) فلم يستعمل ألفاظ الغريب في «المقتضب»، لا في القضايا الصرفية، ولا في القضايا النحوية، وكذلك فعل أبو زكريا الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، والأخفش (ت ٢١٥ هـ) في «معاني القرآن» لكل منهما، وأبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) في «معاني القرآن وإعرابه».

ولأن كتاب سيبويه يمثل خلاصة ما توصل إليه البحث اللغوي، منذ النصف الثاني من القرن الأول الهجري، حتى أواخر القرن الثاني الهجري، فيمكن القول إن لفظ الغريب لم يشع استعماله في القضايا اللغوية عموما، والنحوية خصوصا، في تلك الفترة. وسبب ذلك أن الغريب قد عُرف آنذاك في تفسير الغامض من مفردات القرآن الكريم أولا، والحديث الشريف، ولغة العرب ثانيا، فغلب استعماله في هذه الأبواب، إلى أن استقر التصنيف فيها؛ فأخذت الغرابة بعد ذلك تدخل في استعمالات اللغويين، والفقهاء، والمحدّثين، والأصوليين. وقد احتفظ لفظ الغريب بمعناه اللغوي في عبارات النحويين القليلة، خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، فاستعمل الغريب بمعنى المخالف للمشهور.

بعد ذلك، ومنذ القرن الرابع الهجري، أخذت ألفاظ الغريب تشيع في استعمالات النحويين، ولعل قول ابن درستويه (ت ٣٤٧ هـ): «اجتمعت مع أبي هاشم[1]، فألقى عليّ بمائتي مسألة من غريب النحو، ما سمعت بها قط، ولا كنت أحفظ جوابها»[2]، يدل على ذلك بوضوح، ويدل أيضا

---

1 . أبو هاشم عبد السلام بن أبي علي محمد الجبائي، كان هو وأبوه من كبار المعتزلة، ولد سنة ٢٤٧هـ، وتوفي ببغداد سنة ٣٢١هـ، يوم وفاة أبي بكر محمد بن دريد اللغوي المشهور. انظر وفيات الأعيان ١٨٣/٣

2 . معجم الأدباء ١٨٢١/٤. وفي الوافي بالوفيات ٢٦٤/١٨: «فألقى علي ثمانين مسألة».

على أن الغريب النحوي، في تلك الفترة، ظل محتفظا في بعض جوانبه بمعناه اللغوي؛ خلافِ المشهور المعروف، فإن ابن درستويه وصف مسائل الغريب بقوله: «ما سمعت بها قط».

وقد وردت ألفاظ الغريب الصريحة، في مصنفات النحاة، منذ القرن الرابع الهجري، لمعان:

* **المعنى الأول: «خلاف المشهور أو المعروف»**، والمراد بالمشهور، ما اشتهر لكونه إجماعا، أو مذهبا للجمهور، أو مذهبا للأكثرين، ويقع في أبواب:

أحدها: النقل، سواء كان نقلا عن العرب، أو نقلَ مذهب نحوي؛ فمن ذلك ما رواه ابن الدهان أن الأخفش روى: إنّما زيدًا قائمٌ، بإعمال «إنّ»، وعزاه إلى الكسائي، قال ابن الناظم: «وهو غريب»[1]، وفي شرح التصريح: «رواه الأخفش والكسائي عن العرب سماعا»[2]، والنقل المشهور عن العرب الإهمال، كما قال تعالى: «إنما المؤمنون إخوةٌ» [الحجرات: ١٠]، «إنما المسيحُ عيسى بن مريم رسولُ الله» [النساء: ١٧١]، وقول الشاعر: [الخفيف]

لَيْسَ مَنْ ماتَ فاستراحَ بِمَيْتٍ إنَّما المَيْتُ مَيِّتُ الأحياءِ[3]

وأمثلته كثيرة.

ومن ذلك «ذاتُ» الموصولة في لغة طيئ؛ يجوز أن تجمع على «ذوات»، مبنية على الضم في الأحوال الثلاث[4]، وقد حكى بعضهم إعرابها إعراب «ذوات» بمعنى صواحب، قال أبو حيان: «وهو نقل غريب»[5]، لأن المشهور فيها، عن طيئ ، أن تكون مبنية على الضم إذا جمعت.

---

[1] . شرح ابن الناظم على الألفية ص ١٢٥

[2] . شرح التصريح على التوضيح ٣١٨/١

[3] . الشاهد لعدي بن الرعلاء الغساني، في اللسان ٤٢٩٥/٦ «موت»، والتاج ١٠١/٥ «موت»

[4] . الرفع والنصب والجر

[5] . ارتشاف الضرب ١٠٠٧/٢-١٠٠٨

ومنه قول أبي حيان أيضا: «روى عبد القاهر؛ عسى يَعْسى فهو عاس، وهو غريب»[1]، والمشهور في «عسى» عدم التصرف؛ لا يقال: يعسى، ولا عاس، ولا يؤتى منه بمصدر.

ومنه قوله: «ومن غريب النقل، ما حكى أبو حاتم، عن أبي زيد، أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له: أين فلانة؟: ها هو ذِه، وقال: قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، حمل مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف: ها هي ذِه، والمذكر: ها هو ذا»[2]، فهذان نقلان؛ مشهور وغريب.

ومنه قوله: «من غريب المنقول، ما ذهب إليه محمد بن الوليد، من جواز حذف التنوين من «كلّ»، فتقول: كلُّ منطلقٌ، جعله غاية، مثل: قبلُ وبعدُ».[3]

ومن ذلك جواز إقامة المفعول الثاني مقام الفاعل، في باب «كسا»، بشرط أَمْن اللَّبْس، قال المرادي: «حُكي عن الفارسي منعُ إقامة الثاني، إذا كان نكرة والأول معرفة، وهو نقل غريب».[4]

والباب الثاني: الأقوال والمذاهب، فمن ذلك، في الأدوات، مذهبُ الفراء، في الفاء، أنها لا تفيد الترتيب؛ قال ابن هشام: «وهذا، مع قوله إن الواو تفيد الترتيب، غريب»[5]؛ قال الدماميني مفسرا: «فإنه مخالف لقول الجمهور في الموضعين»[6]، فاتصاف مذهبه بالغرابة مكتسب من مخالفة رأي الجمهور، على حد تفسير الدماميني؛ ومذهبُ الجمهور في الفاء إفادة الترتيب، وفي الواو العكس، وإنما ذكر بعض النحويين الترتيب في الواو، لا على أنه معنى موضوع بإزائها، بل

---

1. ارتشاف الضرب ٣/١٢٢٣-١٢٢٤
2. السابق ٢/٩٧٩-٩٨٠
3. نقلا عن همع الهوامع ٣/١٩٧-١٩٨
4. توضيح المقاصد والمسالك ٢/٦٠٨
5. مغني اللبيب ٢/٤٧٨
6. شرح الدماميني على المغني ٢/٨٢

لأنها قد تقع عاطفة للمرتبات بوضعها، كقوله تعالى: «وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط» [النساء: ١٦٣]، كما تقع عاطفة فيما انعكس ترتيبه، وإرادة الترتيب هنا ليست مقصودة، بقدر القصد إلى التقديم والتأخير.

ومن ذلك أيضا قول ابن هشام: «من الغريب أن جماعة، منهم ابن مالك، ذكروا مجيء «أو» بمعنى الواو، ثم ذكروا أنها تجيء بمعنى «ولا»»[1]. والغريب كونها بمعنى «ولا»، لا بمعنى «أو»، فإن النحويين يذكرون، في معاني الواو، معنى «أو».

ومن ذلك قول أبي حيان: «من غريب ما قيل في «لكنّ»: إنها مركبة من كلم ثلاث؛ «لا» للنفي، والكاف للخطاب، و«إنّ» التي للإثبات والتحقيق، وإن الهمزة حذفت للاستثقال، وهذا قول فاسد، والصحيح أنها بسيطة»[2]. وكونها بسيطة هو مذهب البصريين، وعلى القول بتركيبها؛ فالمعروف أن تكون مركبة من «لكنْ»، بالتسكين، و«أنّ»، بالتشديد، فحذفت الهمزة للتخفيف، ونون «لكنْ» لالتقاء الساكنين، وهذا قول الفراء، أو تكون مركبة من «لا» و«إنّ» بالتشديد، والكاف الزائدة، وحذفت الهمزة تخفيفا، وهو قول سائر الكوفيين[3].

ومن ذلك مذهب السهيلي في أن «مهما» قد تخرج عن الاسمية إلى الحرفية، إذا لم يعد عليها من الجملة ضمير، كقول زهير[4]: [الطويل]

ومهما تكنْ عند امرئ من خليقة ... وإنْ خالها تخفى على الناس تُعْلَمِ

---

1. مغني اللبيب ٤١٣/١
2. البحر المحيط ٤٩٥/١
3. مغني اللبيب ٥٤٤/٣-٥٤٥
4. ديوانه ص ٧٠

قال المرادي: «وهو قول غريب»[1]. والمشهور في «مهما» الاسمية[2]، لعود الضمير عليه، في قوله تعالى: «وقالوا مهما تأتنا به من آية» [الأعراف: ١٣٢].

ومنه، أيضا، قول ابن مالك في «ونى ورام»[3]، العاملتين عمل كان: «غريبتان، ولا يكاد النحويون يعرفونهما، إلا من عُني باستقراء الغريب»[4]، يعني أنهما لم تشتهرا في باب كان وأخواتها.

ومن ذلك قول ابن هشام: «من الغريب أنّ «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: ألْ فعلت؟ بمعنى هل فعلت؟»[5].

ومن ذلك قول أبي حيان: «من غريب أحكام «لا» ما أجازه [ابن طاهر] من قوله: كاليوم رجلا أفضل منك، أي لا كاليوم، وقال أوس بن حجر[6]: [الرجز]

حتى إذا ما الكلاّبُ قالَ لها ... كاليومِ لا مَطْلبًا ولا طلبا

أي لا كاليوم»[7].

ومن ذلك أن تقع «قد» للتكثير، قال المرادي: «وهو معنى غريب، وقد ذكره جماعة من النحويين، وأنشدوا عليه قول الشاعر: [البسيط]

قَدْ أشهَدُ الغارةَ الشَّعْواءَ تَحْمِلُني ... جَرْداء مَعْروقَة اللّحيينِ سرْحوبُ[8]

---

[1]. الجنى الداني ص ٦١٢

[2]. السابق ص ٦٠٩

[3]. بمعنى زال

[4]. شرح التسهيل ٣٣٤/١، وانظر همع الهوامع ٦٧/٢

[5]. مغني اللبيب ٣٤٢/١

[6]. ديوانه ص ٣، والبيت فيه:

حتى إذا الكلاّب قال لها ... كاليوم مطلوبا ولا طلبا

[7]. ارتشاف الضرب ١٣١٥/٣

[8]. الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ص ٢٢٥

ونحو ذلك من الأبيات الواردة في الافتخار»[1].

ومنه أن تقع «إلا» زائدة، وهو غريب، قال به الأصمعي، وابن جني، في قول الشاعر:

[الطويل]

حراجيج ما تنفك إلا مناخة على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا[2]

أي: ما تنفك مناخة[3].

ومن ذلك معنى المبادرة في الكاف، قال خالد الأزهري: «زاد في المغني من معاني الكاف المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«ما» في نحو: سلم كما تدخل، وصل كما يدخل الوقت، ذكره ابن الخباز في النهاية، وأبو سعيد السيرافي، وغيرهما، وهو غريب جدا»[4].

ومن ذلك ما أجازه بعضهم في «ألا» أن تكون جوابا بمعنى «بلى»، يقال: لم يقم زيد، فتقول: ألا، بمعنى: بلى قد قام، وجَعل منه: «ألا إنهم هم المفسدون» [البقرة: ١٢]؛ قال السمين الحلبي: «وهو غريب».[5]

ومن ذلك ما ذهب إليه بعضهم في قوله تعالى: «وأمرنا لنسلم لرب العالمين» [الأنعام: ٧١] من أن اللام في «لنسلم» بمعنى الباء؛ قال أبو حيان: «وهو غريب، لا تعرفه النحاة»[6].

ومن ذلك، أيضا، الخلاف في «عسى» و«ليس»، وفي «كان» وأخواتها، فالمشهور أنها أفعال، لقبولها لوازمها، وذهب ابن السراج، إلى الحرفية في «عسى» و«ليس»، ووافقه في

---

1. الجنى الداني ص ٢٥٨
2. الشاهد لذي الرمة في ديوانه ص ٨٦
3. الجنى الداني ص ٥٢١
4. شرح التصريح على التوضيح ٦٥٥/١
5. الدر المصون ١٣٩/١
6. نقلا عن حاشية الشهاب ٨٢/٤

«عسى» ثعلب، وفي «ليس» الفارسي وابن شقير[1]، وذهب الزجاجي إلى الحرفية في «كان» وأخواتها[2]؛ قال ابن هشام في حواشي التسهيل: «الخلاف في عسى وليس شهير، وفي كان غريب»[3].

ومن ذلك قول بعضهم: إن «لا» في «لا سيما» زائدة، قال أبو حيان: «وهو غريب»[4]، والمشهور كونها نافية للجنس.

ومن ذلك، أيضا، قوله تعالى: «أنشأكم من الأرض» [هود ٦١، النجم ٣٢]؛ قيل: «مِن» في الآية بمعنى «في»، قال تاج القراء: «وهو غريب»[5]. ولا يعرف كون «مِن» للظرفية.

ومن ذلك، في التخريجات الإعرابية، قوله تعالى: «إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأتَه» [الحجر ٥٩-٦٠]؛ قال تاج القراء: «[قيل: امرأته] منصوب على الاستثناء من الضمير، وهذا قول غريب، والجمهور على أنها استثناء دخل في استثناء، أي: إلى قوم مجرمين إلا آلَ لوط إلا امرأتَه»[6].

---

[1]. همع الهوامع ٢٨/١

[2]. جمل الزجاجي ص ٥٣، ولا أدري، هل أخذ النحويون هذا القول من عبارة الزجاجي في الجمل: «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر»؟، فإن كان كذلك فهو استنباط محتمِل، لأن الحرف لغة يشمل الفعل والاسم وحرف المعنى، والنحويون المتقدمون يستعملونه كثيرا بهذا المعنى، إضافة إلى أن كثيرا من شراح الجمل أشاروا إلى مثل هذا؛ قال ابن العريف: « وإنما سمى كان وأخواتها حروفا، لأنها تدل على حدث، ولا تضارع الفعل المتعدي، فضعفت لذلك، فأشبهت الحروف، فسماها حروفا لذلك». انظر شرحه على الجمل، مخطوط دار الكتب المصرية، (نحو ٤٦٤)، لوحة ٣٨. وانظر أيضا شرح جمل الزجاجي لابن أبي الربيع ٦٦١/٢، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في الفصل الثاني.

[3]. نقلا عن همع الهوامع ٢٨/١

[4]. نقلا عن السابق ٢٩٤/٣

[5]. غرائب التفسير ٥٠٩/١

[6]. السابق ٥٩١/١

ومن ذلك قول المتنبي: [البسيط]

لــولا مــفـارقــة الأحـبــاب مـا وجــدت لـهـا المنـايـا إلـى أرواحنـا سـبــــلا[1]

قال ابن هشام: «لك في «لها» وجه غريب، وهو أن تقدره جمعا للهاة، كحصى وحصاة، ويكون «لها» فاعلا بوجدت، والمنايا مضاف إليه»[2].

ومن ذلك قولهم: «ليس الطّيبُ إلا المسكُ»، قال المرادي: «لأبي نزار، الملقب ملك النحاة[3]، تخريج غريب، وهو أن الطيب اسم ليس، والمسك مبتدأ، وخبره محذوف، تقديره: إلا المسكُ أفخرُه، والجملة في موضع خبر ليس»[4].

ومن ذلك تخريج الفارسي لقوله: [الرجز]

يـــا أبـتـــا عَـلَّـكَ أو عـسـاكـــا[5]

على حد «إني عسيتُ صائما»، في أن الفاعل مضمر في الفعل (عسى)، والكاف هو الخبر، كما أن «صائما» هو الخبر، وإن خالفه في أنه معرفة، وصائما نكرة، نقله المرادي من تذكرة الفارسي، وقال: «هذا تخريج غريب»[6].

---

[1] . ديوان المتنبي ص ١٧

[2] . مغني اللبيب ٢١٦/٣

[3] . الحسن بن صافي بن عبد الله بن نزار، أبو نزار، الملقب بملك النحاة، ولد سنة ٤٨٩هـ، له الحاوي في النحو، والعمدة فيه، والمقتصد في التصريف، والعروض، والحاكم في الفقه، وغيرها، مات بدمشق سنة ٥٦٨هـ. انظر بغية الوعاة ٥٠٤/١

[4] . الجنى الداني ص ٤٩٧

[5] . الشاهد لرؤبة في ديوانه ص ١٨١

[6] . الجنى الداني ص ٤٧٠

ومن ذلك تجويز الزمخشري وقوع «إذ» مبتدأ، في قراءة بعضهم: «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بعثَ فيهم رسولا»[1] [آل عمران: ١٦٤]، على تقدير: منه إذ بعث[2]؛ غرّبه ابن هشام، وقال: «مقتضى هذا الوجه أن «إذ» مبتدأ، ولا نعلم بذلك قائلا»[3].

ومن ذلك ما قيل في قوله تعالى: «ومَنْ يرغَبُ عن ملةِ إبراهيمَ إلا مَنْ سَفِهَ نفسَه» [البقرة: ١٣٠] من أن «نفسه» توكيد لـ«مَن سفه»، لأنه في محل نصب على الاستثناء، في أحد القولين؛ قال السمين الحلبي: «وهو تخريج غريب»[4]، وما قيل في قوله: «والوزنُ يومئذٍ الحقُّ» [الأعراف: ٨] من أن «الحقُّ» بدل من الضمير المستكن في الظرف، وهو غريب[5]، وفي إعراب لفظ الجلالة في قوله تعالى: «قل لا يعلمُ مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللهُ» [النمل: ٦٥]؛ قيل: إنه فاعل «يعلم»، و«مَن» مفعوله، و«الغيبَ» بدل من «مَنْ في السموات»، قال السمين: «وهو وجه غريب»[6].

ومن ذلك، أيضا، ما ذهب إليه بعض النحويين، في المنصوب بعد حبذا، من أنه مفعول بأعني مضمرا؛ قال أبو حيان: «وهو قولٌ غريب»[7]. والمشهور انتصابه على الحال، أو التمييز، على تفصيل في ذلك.

ومن ذلك قول السيوطي: «سمعت شيخنا [الكافيجي]، رحمه الله، يقول في قوله تعالى: «ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون» [المؤمنون: ٣٤]: ليست «إذن» هذه الكلمة

---

1. هذه قراءة عيسى بن سليمان عن بعضهم. انظر معجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب ٦١٥/١
2. الكشاف ٦٥٤/١
3. المغني ١٤/٢
4. الدر المصون ١٢٢/٢
5. السابق ٢٥٥/٥
6. السابق ٦٣٣/٨
7. ارتشاف الضرب ٢٠٦٢/٤

المعهودة، وإنما هي «إذا» الشرطية، حذفت جملتها التي تضاف إليها، وعوض منها التنوين، كما في «يومئذ». وكنتُ أستحسن هذا جدا، وأظن أن الشيخ لا سلف له في ذلك، حتى رأيت بعض المتأخرين جنح إلى ما جنح إليه الشيخ»[1]، وقد صرح السيوطي بأن هذه المسألة «غريبة، قل من تعرض لها».[2]

ومن ذلك، في التقسيمات والاصطلاحات، تقسيم ابن الطراوة الألفاظَ إلى واجب، وممتنع، وجائز؛ قال أبو حيان: «وهذا مذهب غريب»[3]، وقال السيوطي: «ذهب ابن الطراوة إلى جواز «زيد أخوك» دون «قائم زيد»، بناء على مذهب له غريب، خارج عن قانون العربية»[4].

ومن ذلك تقسيم ابن هشام للمبنيات، في شرح شذور الذهب؛ قال بعد أن عرف البناء: «لما فرغت من تفسيره، شرعت في تقسيمه تقسيما غريبا، لم أسبق إليه»[5].

ومن ذلك قول الزمخشري في قوله تعالى: «وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درستَ» [الأنعام: ١٠٥]: إن «ليقولوا» جوابه محذوف، تقديره: وليقولوا درست نصرفها[6]، قال أبو حيان: «وتسميته ما يتعلق به قوله: «ليقولوا» جوابا، اصطلاح غريب، ومثل هذا لا يسمى جوابا، لا تقول في «جئت»، من قولك: «جئت لتقوم»: إنه جواب»[7].

---

1. همع الهوامع ١٧٥/٣
2. السابق ١٧٥/٣
3. نقلا عن الاقتراح ٣٤-٣٥ * قال شارح الاقتراح: «قوله: مذهب غريب، أي وهذا التقسيم الذي قسمه ابن الطراوة وانتحله مذهب غريب خارج عن القواعد، وكم له من الآراء الغريبة التي تفرد بها في العربية وخالف فيها». شرح الاقتراح (فيض الانشراح) ص ٤٠٨
4. همع الهوامع ٣٨/٢
5. شرح شذور الذهب ص ١٠٠
6. الكشاف ٣٨٤/٢
7. البحر المحيط ٢٠١/٤

ومن ذلك تقسيم ابن مالك الضمير المستكن إلى واجب الخفاء، وهو ما لا يمكن أن يرفع ظاهرا، ولا ضميرا بارزا، وإلى جائز الخفاء، وهو ما يمكن أن يرفع ذلك؛ قال أبو حيان: «وهذا اصطلاح غريب، لا نعرفه إلا منه»[١].

ومن ذلك، في التعليل، قول ابن عطية في تعليله الجزم بلم: «لأنها [أي لم] أشبهت «لا» في التبرئة في أنهما ينفيان، فكما تَحْذِف «لا» تنوين الاسم، كذلك تحذف «لم» الحركة، أو العلامة، من الفعل»[٢]؛ قال أبو حيان: «[وهو] تعليل غريب».[٣]

ومن ذلك، في أبواب متفرقة، وصفُ ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) أبوابا من العربية بالغرابة، كقوله في باب عكس التقدير: «هذا موضع من العربية غريب»[٤]، وقوله في باب في تعليق الأعلام على المعاني دون الأعيان: «هذا باب من العربية غريب الحديث»[٥]، وقوله في آخر باب إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم: «هذا الفصل من العربية غريب، وقلَّ من يعتاده أو يتطرفه»[٦]، وقوله في باب تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: «هذا غور من العربية لا ينتصف منه، ولا يكاد يحاط به، وأكثر كلام العرب عليه، وإن كان غُفْلًا مسهوًّا عنه، [...] ونحن نُتْبِع هذا الباب بابًا أغرب منه»[٧]، والباب التالي الذي يقصده ابن جني هو باب «إمساس الألفاظ أشباه المعاني».

---

1. ارتشاف الضرب ٩١١/٢
2. تفسير ابن عطية ١٠٧/١
3. البحر المحيط ٢٤٨/١
4. الخصائص ٢٧٢/١
5. السابق ١٩٧/٢
6. السابق ٣٢/٣
7. السابق ١٤٥/٢

ومن ذلك قول المرادي: «إياك بكماله اسم واحد، ظاهر مبهم، حكاه بعضهم، وهو غريب»[1]، فيكون بذلك خارجا عن جنس الضمائر.

ومن ذلك قول الصعيدي المالكي (ت١٢٥٠ هـ) في شرح لامية الأفعال: «والعجب من المصنف رحمه الله تعالى أنه ذكر أوزانا غريبة، قلَّ من تعرض لها من التصريفيين، وأهمل أربعة أوزان مشهورة»[2].

* **المعنى الثاني: مخالفة الاستعمال المعهود،** فمن ذلك قول أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٧ هـ)، في باب «أفعلَ الشيءُ وفعلتُه»: «وهو باب غريب حسن»[3]، وأمثلته: أنسلَ وبرُ البعير؛ إذا انقطع وسقط، ونسلْتُهُ أنا، وأَنْزَفَتِ البئرُ؛ إذا ذهب ماؤها، ونزفْتُها أنا، وأَقْشَعَ الغيمُ، وقَشَعَتْهُ الريحُ، وإنما حكم عليه بالغرابة، لأن «فَعَلَ» فيه جاء متعديا، و«أَفْعَلَ» لازما، والمعهود في الاستعمال العكس، كذهبَ وأذهبْتُهُ، وجلس وأجلسْتُهُ، وقعد وأقعدتُهُ؛ قال أبو البقاء العكبري في قول الشنفرى[4]: [الطويل]

وأُعْدِمُ أحيانًا وأَغْنى وإنّما ... ينالُ الغنى ذو البُعْدةِ المتبذلُ

«أُعْدِمُ، ماضيه أَعْدَمَ، وهو هنا لازم، أي أصير ذا عُدْم، مثل قولهم: أجرب الرجل، أي صار ذا إبل جربى، و«عَدِمَ» متعد، وهذا من غريب هذا الباب، وذاك أن «فعل» هنا متعد، و«أفعل» لازم»[5].

---

[1]. الجنى الداني ص ٥٣٧

[2]. فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال ٢٥١/١

[3]. صناعة الكتّاب ص ٢٩٧

[4]. ديوانه ص ٦٩

[5]. إعراب لامية الشنفرى ص ١٢٤

ومن ذلك في شرح الكرماني[1]: «كَذَب يتعدى إلى مفعولين، يقال: كذَبني الحديثَ، وكذا نظيره صدَقَ، قال الله تعالى: «ولقد صدَقَ اللهُ رسولَه الرؤيا [الفتح: ٢٧]»[2]؛ قال الشهاب في الحاشية: «وهو غريب، لتعدي المثقل إلى واحد، والمخفف لمفعولين»[3]، والمعهود العكس.

ومن ذلك ما ذهب إليه أبو جعفر النحاس، والحوفي[4]، في قوله تعالى: «الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن» [الأنعام: ٨٢] من أن «لهم الأمن» خبر الموصول، وأن «أولئك» فاصلة؛ قال السمين الحلبي: «وهو غريب، لأن الفصل من شأن الضمائر، لا من شأن أسماء الإشارة»[5].

ومن ذلك قول ابن جني: «حدثني أبو علي قال: دخلت هيتا[6]، وأنا أريد الانحدار منها إلى بغداد، فسمعت أهلها ينطقون بفتحة غريبة، لم أسمعها من قبل»[7]. أي أن نطقها على تلك الهيئة غير معهود ولا مألوف.

ومن ذلك قول أبي حيان: «فلان وفلانة علمان، لا يثنيان، ولا يجمعان، وأمرهما غريب في لحاق التاء للمؤنث، وهو علم إذ ذاك، وإنما تلحق للفرق بين الصفات، كضارب وضاربة»[8].

---

1. محمد بن يوسف بن علي الكرماني ثم البغدادي، ولد سنة ٧١٧، له شرح البخاري الكواكب الدراري، توفي راجعا من الحج في المحرم سنة ٧٨٦ هـ. انظر الدرر الكامنة ٣١٠/٤

2. الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري (شرح الكرماني) ٥٥/١

3. حاشية الشهاب ٦٨/٨ (في الطبعة وقع الرقم ٨٦ محل ٦٨)

4. علي بن إبراهيم بن سعيد بن يوسف الحوفي، من قرية شبرا من حوف بلبيس، كان نحويا قارئا، صنف البرهان في تفسير القرآن، وعلوم القرآن، والموضح في النحو، توفي سنة ٤٣٠هـ. انظر بغية الوعاة ١٤٠/٢

5. الدر المصون ٢٣/٥

6. هيت، بكسر الهاء، بلدة على الفرات من نواحي بغداد فوق الأنبار ذات نخل كثير وخيرات واسعة. انظر معجم البلدان ٤٢١/٥

7. الخصائص ٩٢/١

8. ارتشاف الضرب ٩٧٢/٢، وانظر همع الهوامع ٢٥٥/١

ومن ذلك، أيضا، أنه إذا نودي نحو: يا زيد بنَ عمرو، لم يجز في الصفة (ابن) إلا النصب، وجاز في المنادى (زيد) الضم، على أصل النداء، والفتح إتباعا لفتحة آخر الصفة؛ قال ابن يعيش: «وهو غريب، لأن حق الصفة أن تتبع الموصوف في الإعراب، وهنا قد تبع الموصوفُ الصفة»[1].

ومن ذلك إدخال التاء في عدد المذكر، وتركها في عدد المؤنث، للفرق وعدم الإلباس، قال في البسيط[2]: «وهذا من غريب لغتهم، لأن التاء علامة التأنيث، وقد جعلت ههنا علما للتذكير»[3].

ومن ذلك ما حُكي عن العرب: «فإذا هو إياها»؛ قيل في توجيه الضمير الثاني: إنه منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل فإذا هو ثابت مثلَها، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة؛ قال ابن هشام: «وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال»[4]. ذلك أن المعهود في الحال أن يكون نكرة، وكونه ضميرا معرفة غيرُ معهود.

ومن ذلك، أيضا، قول أبي حيان: «ومن غريب ما وقع جوابًا لـ«لو»؛ فعل التعجب بصيغة «أفْعِلْ»، مقرونًا باللام، قال الشاعر[5]: [الطويل]

---

1. نقلا عن الأشباه والنظائر ١١٩/١

2. قال السيوطي: «صاحب البسيط: ضياء الدين بن العلج، أكثر أبو حيان وأتباعه من النقل عنه، ولم أقف له على ترجمة». بغية الوعاة ٣٧٠/٢؛ قال أبو حيان: « وقال بعض أصحابنا، وهو الإمام العامل ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن علي الإشبيلي، ويعرف بابن العلج، وكان ممن أقام باليمن وصنف بها، قال في كتابه البسيط في النحو» ثم ساق قوله. البحر المحيط ٤٧/٨

3. نقلا عن الأشباه والنظائر ٢٣١/٣

4. مغني اللبيب ٦٩/٢

5. الشاهد لعبيد الله بن الحر في منتهى الطلب من أشعار العرب ٣١٣/٣، وفيه: «غير عادل» بدل «غير عاقل».

فلـو مِـتُّ فـي يــومٍ ولــمْ آتِ عـجــزةً يـضـعّـفُـنـي فيـها امـرؤ غيـرُ عـاقـــلِ

لَأكـرمْ بـهـا مـن ميـتـةٍ إنْ لقـيـتــهـا أطـاعـنُ فيـهـا كـلَّ خـرق مــنـــازل».[1]

ومن ذلك وقوع «رب»، مقرونا باللام، جوابا لـ«لو» في قوله: [الطويل]

ولـو عـلـم الأقــوام كيــف خلفـتـهـم لـرب مُـفَـدٍّ فـي الـقـبــور وحــامــد[2]

قال أبو حيان: «وهو غريب»[3].

ومن ذلك قراءة ابن عامر: «بالغُدْوَة»[4] [الكهف: ٢٨]؛ قال تاج القراء: «وهو غريب في العربية، لأن «غدوة» معرفة، لا يدخلها الألف واللام»[5].

ومن ذلك، أيضا، قراءة بعضهم: «هذا ذكرٌ مِن معي ومِن قبلي»[6] [الأنبياء: ٢٤] بمن الجارة؛ قال الزمخشري: «إدخال الجار على مع غريب»[7]، يعني غير معهود.

ومن ذلك قراءة بعضهم: «يَوَقَّدُ من شجرة مباركة»[8] [النور: ٣٥]؛ قال الشهاب في حاشيته على تفسير البيضاوي: «المعروف الحذف لاجتماع التاءين المتماثلين، لكنه، كما قال ابن جني، شُبِّهَ فيه حرف مضارعة بحرف مضارعة، فعومل معاملته [...]، أو أنه شبه به لاجتماع زيادتين، وإن لم يتماثلا، كما ذكره المصنف، لكنه غريب في الاستعمال»[9].

---

1. ارتشاف الضرب ١٩٠٢/٤-١٩٠٣
2. الشاهد بلا نسبة في خزانة الأدب ٥٦٧/٩
3. ارتشاف الضرب ١٧٤١/٤
4. معجم القراءات ١٩٢/٥
5. غرائب التفسير ٣٦٢/١
6. قرأ بها يحيى بن معمر، وطلحة بن مصرف. معجم القراءات ١١/٦
7. الكشاف ١٣٨/٤
8. قرأ بها ابن محيصن وقتادة وغيرهما. معجم القراءات ٢٧٢/٦
9. حاشية الشهاب ٣٨٢/٦

ومن ذلك قول ابن هشام: «من الغريب أنها [أي الباء الجارة] زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو ليس بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر، كقراءة بعضهم: «ليس البرَّ بأن تولوا» [البقرة: ١٧٧] بنصب البر، وقوله: [المتقارب]

أليس عجيباً بأن الفتى يصاب ببعض الذي في يديه».[1]

والمعهود زيادتها في الفاعل، نحو: «وكفى بالله شهيدا» [النساء: ٧٩]، وفي المفعول، نحو: «ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة» [البقرة: ١٩٥]، «وهزي إليك بجذع النخلة» [مريم: ٢٥]، وفي المبتدأ، نحو: بحسبك درهم.

ومنه قول السيوطي: «من غريب زيادتها [يعني الباء] أنها تزاد في المجرور كقوله: [الطويل]

فأصبحنَ لا يسألْنَهُ عنْ بِما بهِ»[2]

ومن ذلك قول النابغة الذبياني[3]: [البسيط]

ردَّتْ عليه أقاصيه ولَبَّدَهُ ضربُ الوليدةِ بالمسحاةِ في الثَّأَدِ

قال أبو حيان: «يروى بضم راء «رَدَّتْ» ولا إشكال، وبفتح الراء، فخرَّجه شيوخنا على الإعمال، فالعامل الأول هو «رَدَّتْ»، والعامل الثاني هو المصدر المضاف إلى الفاعل، وهو «الوليدة» أعمل الثاني، وأضمر في الأول، وتقديره قبل هذا التركيب: رَدَّتْ الوليدةُ عليه أقاصيه ولبده ضربُها، أي ضربُ الوليدةِ إياه، والتنازع في مثل هذا التركيب غريب»[4].

---

[1] . مغني اللبيب ١٦٩/٢-١٧٠، والشاهد بلا نسبة فيه، وفي شرح التصريح ٢٧٢/١

[2] . همع الهوامع ١٦٢/٤

[3] . ديوانه ص ١٥

[4] . ارتشاف الضرب ٢١٥٣/٤

ومن ذلك، في باب التوابع؛ عطف الحرف على الحرف في نحو: جاءني إما زيد وإما عمرو، بالعطف بالواو بين إما الأولى وإما الثانية؛ غربه ابن هشام[1].

ومنه في البدل قول الزمخشري في قوله تعالى: «ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون» [المؤمنون: ١٠٣]: إنّ «في جهنم خالدون» بدل من «خسروا أنفسهم»[2]؛ قال أبو حيان: «وهذا بدل غريب»[3].

ومن ذلك قول خالد الأزهري: «من الغريب ما وقع في شرح موجز ابن السراج لأبي الحسن بن الأهوازي[4]: كان القومُ عشرةً فحَدْعَشْتُهُمْ إلى تَسْعَشْتُهُمْ، وهو مُحَدْعِشونَ، وأنا مُحَدْعِشٌ ومُتَسْعِشٌ، وكذا العقود؛ يقال: مُعَشْرِن ومُثَلْثِن، ومن المائة والألف: مُمْءٌ ومُؤْلِفٌ، لأن فعلهما أَمْأى وأَأْلف»[5]. وهذا كله غير معهود في كلام العرب.

والفرق بين خلاف المعهود وخلاف المشهور المعروف فرق استعمالي، إذ المعهود والمعروف لغة بمعنى، قال الجوهري: «المعهود الذي عهد وعرف»[6]، وكذلك خلافهما، ومنه سمي مدخول «أل» العهدية معهودا، لأنه معروف عند المتكلم ومخاطَبه؛ قال العكبري: «الغرض قد يكون معروفا عند المخاطب، فإذا ذكر علم أنه المعهود عنده»[7]، لذا كان الأصل أن يذكر خلاف المشهور المعروف، وخلاف المعهود، معا، إلا أني فرقت بينهما في الذكر، لتفريق العلماء بينهما في الاستعمال، ذلك أن المعهود وخلافه يكثران في عبارات اللغويين للفروع

---

1. مغني اللبيب ٣٨٥/١
2. الكشاف ٢٥١/٤
3. البحر المحيط ٣٨٨/٦
4. قال القفطي: نحوي من الأهواز، لا أعرف شيئا من حاله. إنباه الرواة ١١١/٤
5. شرح التصريح على التوضيح ٤٦٨/٢
6. الصحاح، مادة «عهد»
7. اللباب ٢٧٨/١

اللغوية، فلا يوصف المذهب المحكي أو المنقول، غالبا، بكونه معهودا أو غير معهود؛ من ذلك قول ابن هشام: «أما جواز الخفض [بعد ما خلا وما عدا] فعلى تقدير «ما» زائدة لا مصدرية، وفي ذلك شذوذ، فإن المعهود في زيادة «ما» مع حرف الجر أن لا تكون قبل الجار والمجرور، بل بينهما، كما في قوله تعالى: «عما قليل ليصبحن نادمين» [المؤمنون: ٤٠]»[1].

ومن ذلك اختلافهم في قوله تعالى: «قل لو أنتم تملكون» [الإسراء: ١٠٠]؛ قيل: الأصل: لو كنتم تملكون، قال ابن هشام: «ورد بأن المعهود بعد «لو» حذف كان ومرفوعها معا»[2].

ومنه قول الأشموني: «الأحسن عند حذف النون الجر بالإضافة [في نحو الضاربا زيد والضاربو عمرو]؛ لأنه المعهود»[3].

ومن ذلك قول الأزهري: «وإذا دار الأمر بين حذف أحد الجزأين فحذف المبتدأ أولى؛ لأنه المعهود في الجملة الجزائية، كما قال تعالى: «وَإِنْ مسه الشر فيئوس» [فصلت: ٤٩] ، أي: فهو يئوس»[4]، وقوله في توجيه مذهب مَن رأى أن «لن» أصلها «لا»، وأن نونها بدل من الألف: «المعهود إنما هو إبدال النون ألفًا كـ «لَنَسْفَعًا» [العلق: ١٥] لا العكس»[5].

ومن ذلك قول ابن جني: «إن حقرت خَنْفَقِيقًا حذفت القاف الأخيرة، فيبقى خَنْفَقي، وهذا فَنْعَلي، وهو مثال غير معهود»[6].

---

1. شرح شذور الذهب ص ٢٨٦
2. مغني اللبيب ٤٢٠/٣
3. شرح الأشموني ٣٠٩/٢
4. شرح التصريح على التوضيح ٣٠٥/١
5. السابق ٣٥٨/٢
6. الخصائص ١١٥/٣

ومنه قول المرادي: «دع بمعنى اجعل غير معهود في اللغة، وإنما يكون دع بمعنى اترك»[1]. ولهذا أمثلة أخرى في كلام السيوطي، وأبي علي الصبان، وغيرهما.

أما المشهور وخلافه فيقعان غالبا في الأقوال المتبنّاة، والمنقول مذهبا أو سماعا.

المعنى الثالث: القلة، فمن ذلك قراءة الأعمش: «وترى الناس سُكْرى وما هم بسُكْرى»[2] [الحج: ٢] بالضم؛ قال الزمخشري: «وهو غريب»[3]؛ قال السمين الحلبي: «ولا غرابة، فإن فُعْلى بضم الفاء كثر مجيئها في أوصاف المؤنثة، نحو الرُّبّى والحُبْلى»[4].

ومن ذلك قول الزمخشري أيضا: «قولك: فأية آيات الله، قليل، لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث [بالتاء]، في الأسماء غير الصفات، نحو حمار وحمارة، غريب، وهي في «أيّ» أغرب، لإبهامه»[5]؛ قال أبو حيان: «قوله: وهي في «أيّ» أغرب، إن عنى أيا على الإطلاق، فليس بصحيح، لأن المستفيض في النداء أن يؤنث نداء المؤنث [...]، وإن عنى غير المناداة، فكلامه صحيح، فقلّ تأنيثها في الاستفهام وموصولة»[6]، وقد تقدم نحو هذا في خلاف المعهود.

ومن ذلك قول ابن هشام: «عطف الحرف على الحرف غريب، وقال الرضي: غير موجود»[7]، وهو مع قلته غير معهود أيضا، لأن المعهود في العطف أن يقع في الأسماء، أو الأفعال، أو الجمل.

---

1. توضيح المقاصد والمسالك ١٢٤/١
2. قرأ بها الحسن وابن جبير وابن مجاهد وغيرهم. معجم القراءات ٧٦/٦
3. الكشاف ١٧٥/٤
4. الدر المصون ٢٢٦/٨، والرُّبّى، على فُعْلى، الشاة التي وضعت حديثا، وقيل غير ذلك.
5. الكشاف ٣٦٣/٥
6. البحر المحيط ٤٥٧/٧
7. نقلا عن همع الهوامع ٢٠٩/٣

ومن ذلك قول ابن عطية: «اللؤلؤ بناء غريب، لا يحفظ منه في كلام العرب أكثر من خمسة، اللُّؤْلُؤ، والجُؤْجُؤ، والدُؤْدُؤ، واليُؤْيُؤ؛ وهو طائر، والبُؤْبُؤ؛ وهو الأصل».[١]

ومن ذلك أيضا قول المرادي: «هذه عشرون حرفا مشتركة في جر الاسم، ولكل منها تفصيل يأتي [...]، إلا كي، ولعل، ومتى؛ لغرابة الجر بهن»[٢]، أي لقلته، فإن النحويين يذكرون لمتى ولعل شواهد قليلة على الجر، ولكي أحوالا محددة تقع فيها جارة، وفي الأشباه والنظائر: «ثلاثة لا تجر إلا شذوذا وهي لعل وكي ومتى»[٣]، فالجر بهن مع غرابته شاذ، ولا يلزم من الغرابة شذوذ.

ومن ذلك التوكيد بجميع[٤]، كقول امرأة: [مجزوء المنسرح]

فَداكَ حَيُّ خَوْلانْ جميعُهم وهَمْدانْ[٥]

وقال خالد الأزهري: «وكذلك التوكيد بعامة غريب، ولذلك أغفله أكثر المصنفين»[٦].

المعنى الرابع: الشذوذ، ولعل أوضح عبارة دالة على هذا المعنى عبارة ابن يعيش: «حكى بعضهم أن من العرب من يعتقد فيه [أي في أمس] التنكير، ويعربه، ويصرفه، ويجريه مجرى الأسماء المتمكنة، فيقول: مضى أمسٌ بما فيه، على التنكير، وهو غريب في الاستعمال دون القياس»[٧]؛ أي شاذ في الاستعمال دون القياس، وهذا أحد أقسام الكلام الأربعة من حيث الاطراد والشذوذ، وقد نقل السيوطي قول ابن يعيش في باب الشذوذ، في سياق كلامه على تلك الأقسام.[٨]

---

1. تفسير ابن عطية ٢٢٨/٥
2. توضيح المقاصد والمسالك ٧٣٨/٢
3. الأشباه والنظائر ١٨٣/٣
4. أوضح المسالك ٣٣٠/٣
5. الشاهد لامرأة من العرب في شرح الكافية الشافية ٥٢٣/١، وشرح التصريح ١٣٥/٢، وهمع الهوامع ١٩٩/٥
6. شرح التصريح على التوضيح ١٣٦/٢
7. شرح المفصل ١٠٧/٤
8. الأشباه والنظائر ١٨٠/٢

ومن ذلك قول الزمخشري: «ياء الإضافة [يعني مع الألف] مفتوحة، إلا ما جاء عن نافع «محيايْ ومماتي»[١] [الأنعام: ١٦٢]، وهو غريب»[٢]؛ قال ابن يعيش معلقا: «لخروجه عن القياس، وما عليه الجمهور»[٣]، والغريب في تعليل ابن يعيش هو الشاذ، المخالف للمشهور.

ومنه قول ابن هشام: «ورد جواب لو الماضي مقروناً بقد، وهو غريب، كقول جرير:

[الكامل]

لو شئت قد نقع الفؤاد بشربة　　　تدع الحوائم لا يجُدن غليلا[٤]

ونظيره في الشذوذ اقتران جواب «لولا» بها، كقول جرير أيضاً[٥]:　　　[البسيط]

لَولا رَجاؤكَ قد قَتَّلْت أَوْلادي»[٦].

المعنى الخامس: التفرد، وعدم النظير، سواء تفرد العالم بمذهب، أو نقل، أو حكاية، أم تفرد الفرع على صورة ما؛ ومن ذلك قول ابن الأنباري: «أما ما رووه عن بعض العرب أنه قال: «أتاني سِواؤُكَ»؛ فرواية تفرد بها الفراء عن أبي ثَروان، وهي روايةٌ شاذة غريبة، فلا يكون فيها حجة»[٧].

---

1. معجم القراءات ٦٠١/٢
2. المفصل ١٠٨/١
3. شرح المفصل ٣٤/٣
4. الشاهد لجرير في المحكم ٢٣٠/١، والمغني ٤٤٠/٣، وللبيد بن ربيعة في الصحاح ٥٤٧/٢، ولهما في اللسان ٤٧٦٩/٦ (وجد) و ٤٥٢٦/٦ (نقع)، وقال ابن بري: «البيت لجرير، وليس للبيد». التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح (حواشي ابن بري) ٦٠/٢
5. ديوانه بشرح محمد بن حبيب ص ٧٤٥
6. مغني اللبيب ٤٤٠/٣-٤٤١
7. الإنصاف ص ٢٥٥

ومن ذلك ما نقله ابن جني عن أحمد بن يحيى ثعلب قال: «حدثني بعض أصحابي عن الأصمعي أنه ذكر حروفا من الغريب، فقال: لا أعلم أحدا أتى بها إلا ابن أحمر الباهلي»[1]. يعني أن ابن أحمر تفرد بنقلها عن العرب.

ومن ذلك ما ذكره ابن مالك من أن الفعل قد يجزم بعد «لعل»، عند سقوط الفاء، وأنشد عليه: [الطويل]

لعل التفاتا منك نحوي مقدٌّر يملْ بك من بعد القساوة للرحمِ[2]

قال ابن هشام: «وهو غريب»[3]؛ قال الدماميني مفسرا: «لا يعرف لغيره»[4]، ويلحق بهذا قول ابن مالك، عند كلامه على الوجوه الجائزة في عمل الصفة المشبهة: «وأضعف منهما ومن الذي قبلهما [يشير إلى أوجه ذكرها]، ما رفعَ نكرة مجردة، نحو قولنا: جميلٌ وجهٌ، والجميلُ وجهٌ، وقد ظفرت بشاهد له غريب، وهو قول الراجز:

بِبُهْمَةٍ مُنيتَ شَهْمٍ قَلْبُ

مُنَجَّذٍ لا ذي كَهامٍ يَنْبو[5]

فـ«قلب» مرتفع بـ«شهم»، كارتفاع «وجه» بـ«جميل»»[6]؛ وصف الشاهدَ بالغرابة، لتفرده في بابه، وهو، مع ذلك، غير مشهور.

---

1. الخصائص ٢١/٢
2. الشاهد بلا نسبة في شرح عمدة الحافظ لابن مالك ٣٤٧، والمغني ٤٣٩/٢، وهمع الهوامع ١٣٢/٤
3. مغني اللبيب ٤٣٩/٢
4. شرح الدماميني على المغني ٦٤/٢
5. الشاهد بلا نسبة في شرح الكافية الشافية ٤٧٩/١، والهمع ٩٩/٥، وشرح الأشموني ٣٥٨/٢
6. شرح الكافية الشافية ٤٧٩/١

ومن ذلك ما ذكره ابن معط من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف؛ قال ابن إياز: «وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب، لم أر أحدا ذكره غيره»[1].

وقد أدرج السيوطي مسائل متنوعة، في الفن السادس «الأفراد والغرائب»، من كتابه «الأشباه والنظائر»، وهي مسائل جديرة بنظرة فاحصة، من خلال وصفها، وقد حُكم على بعضها بالغرابة صراحة، وعلى بعضها ضمنا، والمهم هنا الأول، وقد توزع على النحو الآتي[2]؛

١. مسائل حُكم عليها بالغرابة صراحة، دون أن يُفسَّر المراد بالغريب، ومن أمثلتها ما ذكره ثعلب من أنه يقال: ناب هذا نوبا، ولا يجوز: ناب عنه نيابة، قال ابن هشام: «وهو غريب». وقول أبي حيان: «من غريب مذاهب الكوفيين في «أنْ» أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط، وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه، فأجازوا: أردت أنْ إنْ تزرْني أزورَك بالنصب، وأزرْك بالجزمِ، جوابا للشرط، وإلغاءِ أنْ». وقوله أيضا: «من غريب ما يحكى في «إذا» أنّ أبا عبيدة معمر ابن المثنى زعم أنها تأتي زائدة، فتكون حرفا على هذا»، وقوله: «ذهب الفراء، وأبو عبد الرحمن اليزيدي[3]، ومحمد ابن سعدان[4]، إلى أن «كلاّ» بمنزلة سوف، وهذا مذهب غريب».

٢. مسائل حُكم عليها بالغرابة صراحة، مع تفسير المراد بالغريب؛ فمن ذلك مذهب الشريف الجرجاني في أن الحرف لا معنى له في نفسه ولا في غيره، حكم عليه السيوطي بالغرابة، ثم نقل

---

[1] . نقلا عن الأشباه والنظائر ٩/٥

[2] . السابق ٥/٥ وما بعدها.

[3] . عبد الله بن يحيى بن المبارك بن المغيرة أبو عبد الرحمن ابن أبى محمد العدوىّ المعروف بابن اليزيدىّ، أخذ عن الفراء، له الوقف والابتداء وإقامة اللسان على صواب المنطق وكتاب في غريب القرآن. انظر إنباه الرواة ١٥١/٢

[4] . محمد بن سعدان الضرير الكوفي النحوي المقرئ أبو جعفر، ولد سنة ١٦١ هـ، صنف كتابا في النحو وكتابا في القراءات، ومات يوم عيد الأضحى سنة ٢٣١ هـ. انظر بغية الوعاة ١١١/١

عن مظفر الدين الشيرازي تعليله بأنه «خالف النحاة كلهم»، فمن هذه الجهة كان مذهبه غريبا. ومنه ما ذكره ابن معط من أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحروف؛ قال ابن إياز: «وتعليله بناءها بشبهها بالحروف غريب، لم أر أحدا ذكر غيره». ومن ذلك مذهب أبي القاسم السهيلي في «لا» الناهية أنها للنفي لا للنهي، وأن الأصل في نحو: لا تذهبْ، لِلا تذهبْ، والجزم بلام أمر مضمرة، وقد حكم أبو حيان على هذا المذهب بالغرابة، وقال بعد: «لا نعلم أحدا خالف في ذلك قبل هذا الرجل».

٢. ألفاظ الغرابة الضمنية

استعمل سيبويه عبارات؛ «لا يُعَرَف»، «غير معروف»، «ليس هذا بالمعروف»، «لا نعلمه»، للدلالة على ما لم يكن مشهورا أو معروفا، وهذا كله بمعنى، كما استعمل عبارات «ليس له نظير»، «لا نظير له»، «لم يكن له نظير»، للدلالة على التفرد.

وعبر النحاة في الأصول عن الغريب بالفرد، وذلك في باب السماع، كما فعل أهل الحديث في تعبيرهم بالفردية تارة، وبالغرابة تارة، وقد لخص السيوطي المسموع الفرد من كلام ابن جني في أحوال[1]؛

أحدها: أن يكون فردا بمعنى أنه لا نظير له في الألفاظ المسموعة، مع إطباق العرب على النطق، كقولهم في النسب إلى شنوءة: شنئي، فهذا يقبل، ويقاس عليه إجماعا، لأنه لم يسمع ما يخالفه، ولأن العرب قد أطبقت على النطق به. وقصره السيوطي، هنا، على الألفاظ المسموعة.

ويلحق بها من التراكيب قوله تعالى: «فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا» [الأعراف: ٥]، «فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريتكم» [النمل: ٥٦]، «وما كان قولهم إلا أن قالوا ربنا اغفر لنا ذنوبنا» [آل عمران: ١٤٧]؛ قال في ابن عاشور: «وهو استعمال ملتزم غريب، مطرد في كل ما وقع فيه جزء الإسناد ذاتين أريد حصر تحقق أحدهما في تحقق الآخر، لأنهما لما اتحدا في الما صدق[2]، واستويا في التعريف، كان المحصور

---

[1] . انظر الاقتراح ص ٤٩-٥١

[2] . أي فيما يصدقان عليه، والـ«ما صَدَقَ» اسم مركب تركيبا مزجيا من ما وصدق؛ فعلا ماضيا، جُعل اسما لأفراد الكلي، كما صَدَقَ الإنسانِ؛ أي أفراده، وهكذا. انظر حاشية العطار على جمع الجوامع ١/٥٦

أولى باعتبار التقدم الرتبي، ويتعين تأخيره في اللفظ، لأن المحصور لا يكون إلا في آخر الجزأين»[1].

والثانية: أن يكون فردا بمعنى أن المتكلِّم به من العرب واحد، ويخالف ما عليه الجمهور، ويشترط لقبوله كون المتكلِّم فصيحا في جميع ما عدا القدر الذي انفرد به، وكون المتكلَّم به مما يقبله القياس.

والثالثة: أن ينفرد به المتكلم، ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه، فذا يقبل؛ إن ثبتت فصاحة المتكلِّم به، لأنه إما أن يكون سمعه عمن نطق به بلغة قديمة، لم يشارَك في سماعه، وإما أن يكون شيئا ارتجله.

فالحال الأولى، تفرُّدٌ في الصورة التي أتى عليها الفرع اللغوي، سواء كان الفرع كلمة مفردة كشنئي، أو تركيبا كالآيات الكريمة، والحالان الثانية والثالثة، تفرّدٌ في المتكلم بالفرع اللغوي، ثم قد يخالف المنقول عن الجمهور، فهذه الثانية، أو لا يوجد من غيره ما يخالفه ولا يوافقه، وهذه الثالثة.

كما عبر النحاة، عن الغرابة، بما يدل على التفرد، من ألفاظ وعبارات، فمن ذلك منعهم تقديم معمول «أنْ» عليها، فلا يقال: طعامَك أريدُ أن آكلَ، وتجويزهم تقديم معمول «لن» عليها؛ قال السيوطي: «لا يتقدم معمول «أنْ» عليها عند جميع النحاة، إلا الفراء، [...] ويجوز تقديم

---

[1]. التحرير والتنوير ٨–القسم الثاني/٢٥ * قوله: «اتحدا في الما صدق» أي في كون جزأي الإسناد يصدقان على شيء واحد، وهو، مثلا، «أخرجوا آل لوط من قريتكم» في قوله تعالى: «فما كان جواب قومه إلا أن قالوا»، فيصدق عليه أنه جواب قومه، وأنه قولهم. وقوله: «المحصور أولى باعتبار التقدم الرتبي» أي أن ما بعد إلا أحق بالرتبة المتقدمة، وهي كونه اسما لكان، إلا أنه تأخر لفظا لأنه محصور، والمحصور لا يكون إلا في آخر الجزأين.

معمول «لن» عليها عند جميع النحاة، إلا الأخفش الصغير»[١]؛ فالتفرد مستفاد من استثناء الفراء والأخفش من عموم النحاة فيما ذهبا إليه.

ومن ذلك قول ابن هشام: «[من روابط الجملة]، العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو: زيدٌ قامتْ هندٌ وأكرَمَها»[٢].

ومن ذلك، أيضا، مذهب السهيلي في أن «زيدا»، في «زيدا ضربت»، منصوب بالقصد إليه، لا على أنه مفعول مقدم؛ قال ابن القيم: «وهذا الفصل من أعجب كلامه، ولا أعرف أحدا من النحويين سبقه إليه».[٣]

ومن ذلك قول السيوطي: «الإعراب دليل المعاني، والحركات دالة على المعاني، هذا قول جميع النحويين إلا أبا علي قطربا، فإنه عاب عليهم هذا الاعتلال».[٤]

ومن ذلك الاشتقاق الأكبر عند ابن جني؛ قال ابن عصفور: «الاشتقاق الأكبر هو عقد تقاليب الكلمة كلها على المعنى واحد، نحو ما ذهب إليه ابن جني من عقد تقاليب القول الستة على معنى الخِفَّة، ولم يقل به أحد من النحويين إلا أبا الفتح».[٥]

واستعمل النحويون، للدلالة على خلاف المشهور المعروف، وخلاف المعهود، عبارات «غير معروف»، «غير مشهور»، «ليس بمشهور»، «لا يُعرف»، «غير معهود»، «لم يعهد»، وأشباهها.

أما ما لم يحكم عليه السيوطي بالغرابة صراحة، مما أورده في «الأفراد والغرائب»، فقد جاء فيه بألفاظ وعبارات تدل على الغرابة، وهذه العبارات تتضمن مخالفة الإجماع، أو مخالفة

---

[1] . الأشباه والنظائر ٤/١٦٧

[2] . مغني اللبيب ٥/٥٩٥

[3] . بدائع الفوائد ١/٥١، وانظر الأشباه والنظائر ١/١٤٨

[4] . السابق ١/٨٥

[5] . الممتع الكبير في التصريف ١/٣٩

المشهور، أو التفرد في الرأي، كزيادة أبي جعفر بن صابر «الخالفةَ» على أقسام الكلام الثلاثة، وكمذهب ابن الطراوة في أن ظرفي الزمان والمكان يقعان خبرين عن الجثث والمصادر، ومذهبه في أن «عسى» ليست من النواسخ، ومذهب ابن معط في «دام» أن خبرها لا يجوز تقدمه على اسمها، ومذهب ابن عصفور في أن «ما» الحجازية تعمل، بشرط أن لا يتقدم الخبر، إلا أن يكون ظرفا أو مجرورا، وهذا استثناء اختص به ابن عصفور، لا يُعلَم لغيره، وكمذهب الجزولي في المفعول له؛ إذ لم يجز جره باللام إلا أن يكون مختصا، ولا سلف له في ذلك، كما قال الشلوبين، ومذهب ابن مالك في المضارع الواقع بعد «إنْ» المخففة من أنه يحفظ ولا يقاس عليه، ومذهبه في حتى الابتدائية أنها جارة إذا وليها الماضي، وأن بعدها «أنْ» مضمرة، قال ابن هشام: «ولا أعرف له في ذلك سلفا»، ومذهبه في إجازة الفصل بين كي ومعمولها بمعموله، أو بجملة شرط، كجئت كي فيك أرغبَ، وجئت كي إن تجئْ أزورَك، ولا قائل به، ومذهبه أيضا الذي خرق به إجماع النحويين في أنّ «أم» المنقطعة تعطف المفردات كبل، ومذهب صاحب الأزهية[1] في «بل» أنها تقع حرف جر، وقد نقل ابن عصفور وابن مالك اتفاق النحويين على خلافه، ومذهب الخوارزمي فيها أنها ليست من حروف العطف؛ قال السيوطي: ولا سلف له في ذلك، ومذهب ابن النحاس في أن الحرف لا يدل على معنى في غيره وإنما في نفسه، ومذهب المازني في أن فعلي الشرط والجزاء مبنيان، وروي عنه أن فعل الشرط معرب، وفعل الجزاء مبني؛ قال أبو حيان: وهو مخالف لجميع النحويين، ومن ذلك ما حكي عن الزجاج من أن التثنية والجمع الصحيح مبنيان، وما نقله ابن الخباز عن شيخه من أن همزة النداء للمتوسط، وأن «يا» للقريب؛ قال ابن هشام: وهذا خرق لإجماعهم، وما أجازه المازني من نصب صفة «أي»، والأخفشُ، من

[1] . هو علي بن محمد النحوي الهروي، المتوفى سنة ٤١٥هـ، وكتابه «الأزهية في علم الحروف»، نشره مجمع اللغة العربية بدمشق بتحقيق عبد المعين الملوحي.

ضم لام «اللَّتيا»، وما نُقل عن العلاء بن سيابة، شيخ الفراء، من منعه نصبَ الفعل الواقع جوابا للأمر.[1]

وهكذا، لم يقتصر السيوطي، في حكمه بالغرابة، على ما نص النحويون على غرابته صراحة، فقد أدخل فيه أقوالا خالفت الإجماع، وأقوالا خالفت المشهور، وأقوالا تفرد بها أصحابها، وهذا صنيع معتبر في معرفة الغرائب النحوية، فلا يشترط أن يُنَصَّ على الغرابة صراحة، إذا وجد ما يدل عليها في الفرع النحوي، أو في المنقولات والمسموعات.

[1] . انظر الأشباه والنظائر ٥/٥ وما بعدها

المبحث الثالث: تحقيق مفهوم «الغريب» عند النحاة

بالنظر إلى استعمال ألفاظ الغريب، في عبارات النحويين؛ تبين أن الغرابة وردت، عندهم، بمعنى مخالفة المشهور، وبمعنى مخالفة المعهود من الاستعمال، وبمعنى القلة، وبمعنى الشذوذ، وبمعنى التفرد وعدم النظير.

وهذه الاستعمالات، بالمعاني المذكورة، قد تقع بالنسبة إلى الفروع النحوية، وقد تقع بالنسبة إلى المسموعات والمنقولات، وقد تقع بالنسبة إلى أقوال العلماء ومذاهبهم.

١. **استعمال ألفاظ الغرابة بمعنى مخالفة المشهور**: ويقع، غالبا، في أقوال العلماء ومذاهبهم، وفي المنقول سماعا أو مذهبا، ففي الأول؛ أن ينحو العالم برأيه مذهبا يخالف به إجماعا، أو مذهبا مشتهرا، سواء كان هذا الرأي تعليلا أو تخريجا أو اصطلاحا أو غير ذلك، وأمثلته كثيرة، قد تقدمت.

وفي الثاني: أن يوجد في الفرع اللغوي نقلان أو أكثر، أحدهما غريب بالنسبة إلى الآخر، سواء كان المنقول مذهبا محكيا أو فرعا مسموعا عن العرب؛ من ذلك مذهب سيبويه في أن «إذا» لا يليها إلا فعل ظاهر نحو: «إذا جاء نصر الله والفتح» [الفتح: ١]، أو مقدر نحو: «إذا السماء انشقت» [الانشقاق: ١]، ولا يجوز عنده غير ذلك، قال المرادي: «هذا هو المشهور في النقل عن سيبويه، ونقل السهيلي أن سيبويه يجيز الابتداء بعد إذا الشرطية، وأدوات الشرط، إذا كان الخبر فعلا»[1]، فوقوع المبتدأ بعد «إذا» غير مشتهر عن سيبويه مطلقا، كان الخبر فعلا أم لم يكن، لكنه مشهور مذهب غيره.

ومنه ما نقله الكسائي والأخفش من قول العرب: إنما زيدا قائم، بالإعمال، والمشهور عن العرب الإهمال.

---

[1] . الجنى الداني ص ٣٦٨

ومنه قول أبي حيان، وقد تقدم،: «من غريب النقل، ما حكى أبو حاتم، عن أبي زيد، أنه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له: أين فلانة؟: ها هو ذِه، وقال: قد سمعت من يفتح الذال فيقول: ها هو ذا، حمل مرة على الشخص، ومرة على المرأة، وإنما المعروف: ها هي ذِه، والمذكر: ها هو ذا»[1]، فالأول النقل الغريب، والمعروف هو النقل المشهور.

وكثيرا ما يوجد نقلان مشهوران في فرع واحد، فلا تقع الغرابة فيهما، وقد يوجد نقل مشهور، وآخر قليل، أو نادر، كنقلهم عن العرب صورا ثلاثا في إعراب الأسماء الستة.

٢. **استعمالها بمعنى مخالفة المعهود:** وذلك أن يوجد في الفرع اللغوي استعمالان؛ أحدهما معهود، والآخر غير معهود، كما في باب «فعل وأفعل»، فالمعهود فيه كون «فعل» لازما، و«أفعل» متعديا، وكون الهمزة للتعدية، وخلافُه كون «فعل» متعديا، و«أفعل» لازما، وكون الهمزة للزوم، لا التعدية.

٣. **استعمالها بمعنى القليل:** والغالب أن تقع الغرابة، بهذا المعنى، في الفروع النحوية، فيوصف الاستعمال فيها بأنه غريب، كما تقدم من أمثلته.

٤. **استعمالها بمعنى الشذوذ:** وقد وقع في مواضع قليلة جدا، ولا يجوز حمل الغريب عند إطلاقه على الشاذ، لأن الشذوذ مصطلح، فإن اشترك في استعمال اللفظ معنيان؛ لغوي واصطلاحي، فالأصل حمل اللفظ على معناه اللغوي أولا، إلا أن تدل قرينة على صرفه إلى معناه الاصطلاحي.

ومن القرائن «الاستعمال»، كأن يُستعمل لفظ بمعناه الاصطلاحي استعمالا مطلقا من أي قيد، عند أهل الفن الواحد، كالشاذ عند النحويين، والمرسل والمعضل عند المحدّثين، والواجب

[1] . ارتشاف الضرب ٢/٩٧٩-٩٨٠

والمندوب والمحظور والمكروه عند الأصوليين، وهكذا، وليس للغريب بإطلاقه، عند النحاة، معنى الشاذ.

والغريب بمعنى الشاذ هو ما خالف القياس، من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته، كما أن الشاذ كذلك[1].

ووجه إطلاق الغريب على الشاذ أنهما مشتركان في معنيي البعد والانفراد؛ قال ابن منظور: «سمى أهل النحو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذا»[2]؛ فالشاذ بعيد عن استعمال العرب وقياسها، متفرد في بابه، والغريب، بمعناه، كذلك.

٥. استعمالها بمعنى التفرد وعدم النظير: وله صورتان؛ إحداهما: أن يتفرد الراوي بنقل، أو العالم بمذهب، لا يشاركه فيه أحد، والأخرى: أن يتفرد الفرع اللغوي في صورة لا نظير له فيها، وقد تقدمت أمثلتهما في المعنى الخامس من معاني الغريب.

وهذه المعاني المتقدمة للغريب تتعاقب على الفرع اللغوي أو القول المتبنّى، فقد يشترك الفرع الغريب في كونه شاذا متفردا، أو شاذا مخالفا للمشهور، أو شاذا قليلا، أو متفردا مخالفا للمشهور، أو قليلا مخالفا للمشهور، فهذه خمس صور، وقد يتركب غيرها، وهكذا القول في المذاهب والأقوال الغريبة.

ولا يلزم من الغرابة صحة أو ضعف، أو قياس أو شذوذ (باستثناء الغريب الذي بمعنى الشاذ)، وقد وجد في الغرائب المقيس، وما يحتمل القياس، والشاذ، وما لا يحتمل القياس عليه، والصحيح، والضعيف.

---

1. انظر الأشباه والنظائر ١٨٠/٢
2. لسان العرب، مادة «شذذ»، وأصل القول لابن جني في الخصائص ٩٨/١

بناء على كل ما تقدم، فقد وقع الغريب، عند النحويين، في استعمالين؛ أحدهما لغوي، والآخر اصطلاحي، فالأول استعماله بمعنى خلاف المشهور المعروف، وبمعنى خلاف المعهود، وألفاظ الغرابة، عند إطلاقها، محمولة عليه، وهذا الاستعمال موجود في أغلب العلوم، لأنه استعمال لغوي، والآخر استعماله بمعنى الشاذ، وبمعنى الفرد، وبمعنى القليل، واستعماله بهذه المعاني مقيد بدلالة القرينة، لأن الأصل عند النحاة الدلالة على الشذوذ والتفرد والقلة بألفاظها، فإن دلوا عليها بألفاظ الغريب فلا بد من قرينة تشير إلى ذلك، هذا ما وجدته في استعمال النحويين.

إذن؛ ليس للغرابة مفهوم واحد متفق في عرف النحويين، ويبدو أن مفهوم الغريب أخذ الشكل نفسه الذي استعمله علماء الحديث في تصنيفاتهم، وإذا كان الغريب قد ورد عند المحدثين في مستويين من الاستعمال؛ لغوي، وهو ما وقع من الأحاديث مخالفا للمشهور، سواء كان صحيحا أم ضعيفا، وسواء وقع التفرد فيه أم لم يقع، واصطلاحي، وهو ما وقع التفرد في إسناده في أي موضع كان التفرد، وقد يكون صحيحا، وقد يكون ضعيفا، وهو الغالب؛ فإنه عند النحويين ورد في هذين المستويين أيضا، باختلاف قليل في التفصيل، وليس غريبا؛ فقد اعتبر أصوليو النحويين تقسيمات المحدّثين واصطلاحاتهم، وشروطهم واستثناءاتهم، في تقرير أصول النحو العربي، ولا سيما ما يتعلق منها بالنقل والسماع، كما فعل ابن الأنباري في لمع الأدلة في تقسيمه النقل إلى متواتر وآحاد، وفي نقله لشروط نقل الآحاد مما استقر عند أهل الحديث من تلك الشروط، وفي استعماله مصطلحات المرسل والمجهول والإجازة، بمفاهيمها عند أصحاب الحديث، وفي اشتراطه في ناقل اللغة أن يكون عدلا، رجلا كان أو امرأة، حرا أو عبدا، كما يشترط في نقل الحديث، وهذه الأخيرة هي عبارة ابن الأنباري لفظا[1].

---

[1] . لمع الأدلة ص ٨٥

ويدخل في الغريب النحوي، بالاعتبارات المتقدمة، ما دلوا على غرابته صراحة، أو ضمنا، فيندرج في الغريب ما عبر عنه بألفاظ تفيد الغرابة نحو: تفرد به فلان، لا نظير له في كلامهم، لم يقل به من النحويين إلا فلان، مذهب فلان وحده، خلاف المشهور، غير معهود في كلام العرب، وهذا مفهوم من تفسيرات النحويين، كتفسير الدماميني للغريب في عبارة ابن هشام بمخالفة قول الجمهور، وتفسير أبي حيان له بقوله: «لا تعرفه النحاة»، وفسره مرة بقوله: «لا نعرفه إلا منه»، يعني اصطلاح ابن مالك في باب الضمائر، وقد تقدم، ومقابلة تاج القراء الغريبَ بقول الجمهور، فيما تقدم من قوله تعالى: «إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأتَه» [الحجر ٥٩-٦٠]، وكذا مقابلة الصعيدي المالكي الأوزان الغريبة بالأوزان المشهورة، والتفسير المفهوم من عبارة ابن هشام في قراءة بعضهم: «لَمِنْ مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بعثَ» [آل عمران: ١٦٤]، إذ حكم على قول الزمخشري المتقدم بأنه غريب، وفسره بقوله: «ولا نعلم بذلك قائلا»، وكذلك مفهوم كلام أبي البقاء في «أفعل» المتعدي و«فعل» اللازم، وكلام ابن يعيش في «يا زيد بن عمرو»، وكلام صاحب البسيط في تأنيث العدد مع المعدود المذكر والعكس؛ بأن الغريب مخالف للمعهود، فضلا عما ورد عند السيوطي في «الأفراد والغرائب»، مما لم ينص على غرابته صراحة.

وعليه؛ فالغريب في مقابل المشهور المعروف، كل نقل، أو مذهب، أو رأي، خالف الإجماع، أو مذهب الجمهور، أو ما عليه الأكثرون.

وبمعنى خلاف المعهود؛ ما خالف المألوف الشائع من استعمال العرب.

وبمعنى القليل؛ ما خالف الكثير المستفيض في استعمال العرب.

وبمعنى الشاذ ما خالف قياس استعمال العرب.

وأما الغريب بمعنى الفرد، ففيه تفصيل؛ فإن كان من باب النقل عن العرب، فإما أن يقع التفرد في الإسناد المؤدي إلى المنقول، كتفرد الفراء بالنقل عن أبي ثروان في قولهم: «أتاني سواؤك»، وهذا تفرد في أثناء السند، أو كأن يكون المتكلم بهذا المنقول فردا، وهذا تفرد في طرف السند من أعلاه، وهو المتكلِّم بالاستعمال اللغوي.

وإما أن يقع التفرد في المنقول من حيث صورته اللغوية، دون النظر إلى عدد ناقليه، أو المتكلمين به، كالنسب إلى شنوءة بـ: شنئي، فنقله مستفيض عن العرب، والمنقول غريب في بابه، وقد يطلق عليه «عديم النظير» أو نحو ذلك، وعليه حد الكفوي: «كل شيء فيما بين جنسه عديم النظير فهو غريب»، ويعبرون عنه بألفاظ الغرابة الصريحة، وبألفاظ التفرد وعدم النظير.

وإن كان التفرد من باب النقل عن العلماء؛ فهو أن يتفرد عالم بنقل مذهب، أو قول، أو رأي، عن غيره.

وإن كان من باب الأقوال؛ فهو أن يتفرد النحوي بمذهب، أو رأي، أو تعليل، لم يقل به أحد سواه.

والأكثر التعبير عن الغريب، بمعنى الفرد، بألفاظ الفردية، كما فعل السيوطي في «الاقتراح» في باب «المسموع الفرد»، وفي الأشباه والنظائر في باب «الأفراد والغرائب»، والسبب في ذلك أن مصطلح الغريب استعمل في فنون كثيرة، لغير معنى، بخلاف مصطلح الفرد؛ فهو أدل في بابه على مفهومه.

المبحث الرابع: الغريب ومنزلته في أصول النحو

لم يُعرف مصطلح الغريب حكما نحويا في ما وصلنا من مصنفات أصول النحو المستقلة، أو في تلك الأصول المضمنة في كلام اللغويين، ولعل المستقرئ لكتب المتقدمين التي تناولت كثيرا من القضايا الأصولية في أثنائها، يلحظ أن مصطلح الغريب لم يستعمل حكما نحويا دالا على مفهوم محدد، فضلا عن أنه لم يستعمل أصلا عند كثير من المتقدمين، وإذا جاوزنا إلى القرن الرابع الهجري، ونظرنا في مؤلفات ابن جني، وأهمها، في هذا الباب، «الخصائص»، لم نر للغريب اصطلاحا محددا، يشير إلى أنه يمثل حكما نحويا عند ابن جني، فقد اكتفى في استعماله ألفاظَ الغرابة بالمعنى اللغوي، وورد في كلامه، مثلا، ما يدل على أنه لم يكن يرى أن الغريب والشاذ مترادفان، وذلك في قوله في بعض الأوزان الصرفية: «وحكى أبو زيد زَرْنوق بفتح الزاي، فهذا فَعْنول، وهو غريب، وجميع هذا شاذ [يقصد أوزانا ذكرها]»[1]. وفي هذا دلالة واضحة على أن الغريب عنده غير الشاذ، لذلك جاز في هذه المسألة أن تجامع الشذوذَ والغرابة.

وإذا كان النحويون قد حدوا الشاذ، والنادر، والقليل، والكثير، والفرد، وبينوا منازلها في الأصول، فإنهم لم يضعوا للغريب حدا يعرف به، ولا عددا تعرف به الغرابة، كما فعلوا في الندرة، والقلة، والكثرة، وغيرها.

أما من أفرد أصول النحو في تصنيف مستقل، فلم يخالف ما درج عليه النحاة قبلُ، إذ لم يورد أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، في رسالتيه «الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة»، مصطلح الغريب حكما نحويا، ولا فعل السيوطي ذلك في «الاقتراح»، على أن الملاحظ بوضوح أن ابن الأنباري والسيوطي قد عبرا، في باب النقل، بالفردية، حيث عرفا نقلَ الآحاد بأنه

---

[1] . الخصائص ٢١٨/٣

«ما تفرد بنقله بعض أهل اللغة»[1]، ولم يعبرا عن هذا التفرد بالغرابة، كما هو عند أهل الحديث، فإنهم يطلقون الفرد والغريب على مفهوم واحد[2].

أما ما ورد، في مواضع قليلة، من استعمال الغريب حكما نحويا، على الفروع المنثورة في كتب النحاة، فذاك استعمال خاص، مدلول عليه، في موضعه، بالقرينة، كاستعمال ابن هشام وابن يعيش الغريبَ بإزاء الشاذ، وهي استعمالات مقيدة، ولا يجوز أن يعد الغريب فيها مصطلحا خاصا بابن هشام أو ابن يعيش، لأنهما استعملا الغريب بمعنى الشاذ، وبمعنى غيره.

كما ورد في استعمال النحويين التعاقب بين الغريب وغيره، في الحكم على الفرع الواحد، فوقع في كلامهم الحكم على إضافة «ذوو؛ جمع ذو» إلى الضمير، بالشذوذ تارة،[3] وبالندرة تارة[4]، وبالغرابة تارة[5]، ونقل أبو حيان جوازه في الشعر[6]، وذلك في قول الشاعر: [الوافر]

صَبَحنا الخزرجية مرهفات ... أبارَ ذوي أرومتها ذووها[7]

وكذلك حكمهم على ورود «ليلاة» في قول الشاعر: [مشطور الرجز]

في كل يوم ما وكل ليلاه[8]

---

[1]. لمع الأدلة ص ٨٤، والاقتراح ص ٦٤

[2]. نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٦

[3]. المفصل ص ١٠٩

[4]. شرح الكافية الشافية ٤١٧/١

[5]. شرح المفصل ٣٨/٣

[6]. ارتشاف الضرب ١٨١٥/٤

[7]. الشاهد لكعب بن زهير في ديوانه ص ١٨٥

[8]. الشاهد بلا نسبة في المحكم ٣٩٦/١٠، واللسان ٤١١٦/٥ «ليل»، والخصائص ٢٦٧/١

قال ابن جني: «شاذ، لم يسمع إلا من هذه الجهة»،[1] وقال الرضي: «غريب»،[2] وجعله السيوطي قليلا.[3] وأمثلته كثيرة.

وفي هذا التعاقب احتمالان، أحدهما: أن هذه المصطلحات (الشاذ والنادر والغريب والقليل)، وردت عند النحاة لمفهوم واحد، فأجازوا أن تتعاقب على الفرع الواحد أو القول الواحد، وهذا احتمال بعيد، لأن لكل واحد من هذه المصطلحات معناه الدقيق، عند التحقيق، فالشاذ غير القليل، وغير النادر، والقليل، أيضا، غير النادر، والغريب، كما تقدم، له مفاهيمه، واستعمالاته، وإن كانت هذه المصطلحات متقاربة في مفاهيمها.

والاحتمال الثاني: أن لكل من هذه المصطلحات مدلوله الخاص، وأنها تتعاقب على الفرع الواحد، أو القول الواحد، أحيانا، إذ لا يمنع مانع من كون الفرع اللغوي أو القول شاذا قليلا، أو شاذا غريبا، أو نادرا شاذا، على أنه لا يلزم أن يكون القليل أو النادر أو الغريب شاذا. وهذا هو الاحتمال المرجح، المقرَّر من كلام النحويين في مواضع.

---

[1] . الخصائص ٢٦٨/١

[2] . شرح الشافية ٢٠٦/٢

[3] . همع الهوامع ٣٧١/٣

المبحث الخامس: مقارنة بين الغريب النحوي والغريب في العلوم الأخرى

بعد تقصي مصطلح الغريب وألفاظه في استعمال النحاة، والوقوف على المعاني التي تحملها ألفاظ الغرابة، وتبيين مفهوم الغريب في عرف النحويين، ومنزلته في أصولهم؛ لا بد من معرفة مفهوم الغريب في بعض العلوم، لما له من علاقة قد تساعد في توضيح الغريب عند النحاة، وتبرز أثر هذه العلوم في استعمالات النحاة واصطلاحاتهم، خصوصا فيما يتعلق بالغريب.

وإذا تتبعنا تلك العلوم، التي ورد فيها مصطلح الغريب، وأثّر في استعمال النحويين له، وجدنا أن الغرابة دخلت القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب، من جهة الألفاظ، بينما دخلت علم مصطلح الحديث من جهة الرواية والإسناد، وذلك على النحو الآتي؛

١. غريب الألفاظ

تقدمت، في صدر هذا الفصل، تعريفات اصطلاحية للغريب، كلها، إلا حد الكفوي، تعريف للغريب من الألفاظ.[١]

وقد نص السيوطي على أن الحوشي والغريب والشاذ والنادر ألفاظ متقاربة، وكلها خلاف الفصيح[٢]، ومدار الفصاحة في الكلمة إنما هو كثرة استعمالها، جزم به السيوطي في المزهر، وذكر أنه مفهوم كلام ثعلب[٣]، وقال القزويني: «علامة كون الكلمة فصيحة أن يكون استعمال العرب الموثوق بعربيتهم لها كثيرا، أو أكثرَ مِن استعمالهم ما بمعناها»[٤].

وعلى هذا، فالفصيح هو ما كثر استعماله، ومؤدّاه أن الحسن من الألفاظ ما كثر استعماله، لأن الفصيح هو الحسن، وعليه أيضا؛ فإن المدار في غرابة الكلمة على قلة

---

[1] . راجع الغريب اصطلاحا ص ١٢
[2] . المزهر ٢٣٣/١
[3] . السابق ١٨٥/١
[4] . الإيضاح في علوم البلاغة ٢٧/١

استعمالها، على اعتبار أن الغريب مخالف للفصيح، ثم يبحث بعد ذلك عن أسباب قلة الاستعمال أو كثرته، هذا هو الأصل، إلا أن المتأخرين من علماء البلاغة، كما ذكر السيوطي، رأوا أن الاطلاع على كثير الاستعمال من غيره متعذر، لتقادم العهد بزمان العرب، فحرروا لذلك ضابطا يعرف به ما أكثرت العرب من استعماله من غيره[1]، وهو ما ذكره البلاغيون من شروط فصاحة الكلمة، واجتماع هذه الشروط دليل فصاحتها، وتخلفها كلها أو بعضها دليل غرابتها، وفي ثبوت بعض تلك الشروط خلاف.

أما ضياء الدين ابن الأثير[2]؛ فمذهبه في اعتبار الفصيح من الألفاظ مختلف، فالاستعمال عنده ليس دليلا على حسن الألفاظ (فصاحتها)، لأن من المستعمل ما لا يكون حسنا، وإنما يستعمل للضرورة، إذ لا يمكن استعمال الحسن في كل الأحوال[3]، ونص على أن القول بأن استعمال الألفاظ دليل حسنها قول فاسد، لا يصدر إلا عن جاهل.[4] وقد قسم ابن الأثير الألفاظ باعتبار الحسن والقبح ثلاثة أقسام؛ قسمين حسنين، وقسما قبيحا:

فأحد الحسنين: «ما تداول استعماله الأوّل والآخِر، من الزمن القديم إلى زماننا هذا»[5].
وقول ابن الأثير: «إلى زماننا هذا»، قيد عارض، يمتد ما تحقق شرط التداول. فهذا القسم، كما قال القلقشندي، «مألوف، متداول الاستعمال عند كل قوم، في كل زمن، كالسماء والأرض، والليل

---

[1] . المزهر ١/١٨٥

[2] . أبو الفتح نصر الله بن أبي بكر محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني، المعروف بابن الأثير الجزري، الملقب ضياء الدين؛ وهو غير ابن الأثير صاحب النهاية، ولد سنة ٥٥٨هـ، له المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، والوشي المرقوم في حل المنظوم، والمعاني المخترعة في صناعة الإنشاء، توفي ببغداد سنة ٦٣٧هـ. انظر وفيات الأعيان ٥/٣٨٩

[3] . قال بهاء الدين السبكي في عروس الأفراح: «ليس لكل معنى كلمتان؛ فصيحة وغيرها، بل منه ما هو كذلك، وربما لا يكون للمعنى إلا كلمة واحدة فصيحة أو غير فصيحة فيضطر إلى استعمالها». نقلا عن المزهر ١/٢٠٠

[4] . المثل السائر ١/١٧١

[5]. السابق ١/١٧٦

والنهار، والحر والبرد، ونحوه، وهذا لا يقع عليه اسم الوحشي بحال»[1]؛ وهو جمهور ألفاظ العرب، وعليه العمدة في كلامهم، وبه يتحقق كمال الفصاحة، وتمام البيان، إذ البيان الوضوح، فكلما كانت الألفاظ أدل على معانيها، كانت أنجز في البيان، وأولى بالمقام، وهذا القسم أيضا؛ كما قال في النهاية: «يشترك في معرفته جمهور أهل اللسان العربي [...]، فهم في معرفته شرع سواء، أو قريب من السواء، تناقلوه فيما بينهم، وتداولوه، وتلقفوه من حال الصغر، لضرورة التفاهم، وتعلموه».[2]

والحسن الآخر: «ما تداول استعماله الأوَّلُ دون الآخِر، ويختلف في استعماله بالنسبة إلى الزمن وأهله، وهذا هو الذي لا يعاب استعماله عند العرب، لأنه لم يكن عندهم وحشيا، وهو عندنا وحشي»[3]. وهذا القسم هو «الغريب الحسن» في إطلاق ابن الأثير، فغرابته من جهة غموض معناه، وحسنه لأن العرب استعملته أولا، ولم تستوحشه، وكان عندهم واضح المعنى بينا، ثم صار بعد ذلك غريبا غامض المعنى، وجعل منه ابن الأثير غريب القرآن الكريم، وغريب الحديث؛ قال ابن رشيق القيرواني: «وإذا كانت اللفظة حسنة مستغربة، لا يعلمها إلا العالم المبرز، والأعرابي القح، فتلك وحشية»[4]، وأصل هذا القسم من الأول، والغرابة فيه نسبية تتفاوت باختلاف الزمان والمكان.

والقسم القبيح: وهو الذي يعاب استعماله على العرب، لكونه وحشيا عندهم، ويسمى المتوعّر، أو العَكِر، أو الوحشي الغليظ، أو «الغريب القبيح» عند ابن الأثير، وهذا النوع من الألفاظ يجتمع فيه غرابة استعماله، وكراهته على السمع، وثقله في النطق، فوحشيته وغرابته من

---

[1] . صبح الأعشى في صناعة الإنشا ٢٠٦/٢

[2] . النهاية في غريب الحديث لابن الأثير ٤/١، وقوله: شَرَعٌ سَواء أي لا يفوق بعضنا بعضا.

[3] . المثل السائر ١٧٦/١

[4] . العمدة في محاسن الشعر ٢٦٥/٢-٢٦٦

جهة كونه غير مأنوس الاستعمال عند العرب، وغلظه وقبحه من جهة كونه غير مستحسن سمعا ولا نطقا، «وليس وراء هذا القسم في القبح درجة، ولا يستعمله إلا أجهل الناس»، كما قال ابن الأثير.[1]

تلخص مما تقدم، أن الألفاظ قسمان، مألوفة وغريبة، والغريبة قسمان، غريب حسن، ويسمى وحشيا، وحوشيا (بواو ممدودة)، وغريب قبيح، ويسمى وحشيا غليظا، ومتوعّرا، وعكرا، وسماه ابن دريد وحشيا مستنكَرا[2]، وقد يطلق عليه «العُقْمي»؛ نقلَ الأزهري: «العُقميُّ من الكلام: غريبُ الغريب»[3]. وإلى هذا النوع من الألفاظ ينصرف ذم العلماء استعمال الغريب الوحشي من الكلام؛ قال أبو هلال العسكري: «قد غلب الجهل على قوم فصاروا يستجيدون الكلام إذا لم يقفوا على معناه إلا بكدّ، ويستفصحونه إذا وجدوا ألفاظه كزّة غليظة، وجاسية غريبة، ويستحقرون الكلام إذا رأوه سلسا عذبا وسهلا حلوا»[4]، وقال أيضا: «الغريب لم يكثر في كلام إلّا أفسده»[5]، وقال الرشيد لما سمع أولاده يتعاطون الغريب في محاورتهم: «لا تحملوا ألسنتكم على الوحشي من الكلام، ولا تعودوها الغريب المستبشع، ولا السفساف المتضع، واعتمدوا سهولة الكلام، ما ارتفع عن طبقات العامة، وانخفض عن درجة المتشدقين»[6].

وأدرج جماعة من المنتمين إلى صناعة النظم والنثر الوحشي في المستقبح من الألفاظ، ومقتضى هذا القول أن يخرج منه عندهم الغريب الحسن، ورده ابن الأثير بأنه ليس من شرط

---

1. المثل السائر ١/١٨١
2. جمهرة اللغة ١/٤١
3. تهذيب اللغة، مادة «عقم» ١/٢٨٨
4. الصناعتين ص ٤٤. *كزة: من قولهم: وجه كز أي قبيح. وجاسية: من جسيت اليد وغيرها إذا يبست، وجسا ضد لطُف.
5. الصناعتين ص ٣
6. الفائق في غريب الحديث ٣/٤. *السفساف: الرديء من كل شيء، والمتشدق: الذي يلوي شدقه للتفصُّح.

الوحشي أن يكون مستقبحا، لأنه منسوب إلى اسم الوحش الذي يسكن القفار وليس بأنيس،[1] ثم قد يكون حسنا، فيوصف بالحسن، وقد يكون قبيحا، فيوصف بالقبح، أو الغِلَظ، أو التوعّر، أو الاستنكار.

وعلى هذا، فقد تقرر أن في سبب فصاحة الألفاظ مذهبين؛

أحدهما: كثرة الاستعمال، وهو مفهوم كلام ثعلب، وقول القزويني والسيوطي، وعلى هذا المذهب؛ فالاستعمال جالب لحسن الألفاظ.

والآخر: عكسه، وهو أن سبب فصاحة الألفاظ هو حسنها، وهو قول ابن الأثير، وعلى هذا المذهب؛ فالحسن جالب للاستعمال.

ومفهوم الضد من المذهب الأول أن الغريب هو قليل الاستعمال، وأن قلة الاستعمال سبب قبح الألفاظ، ومن المذهب الثاني أن الغريب هو القبيح، وأن القبح هو سبب قلة الاستعمال، والبحث في أسباب غرابة الألفاظ هو في الحقيقية بحث في أسباب قبحها أو أسباب قلة استعمالها.

وترجع أسباب الغرابة في الألفاظ إلى العلل التي لأجلها تكتسب تلك الألفاظ غموضا، أو قبحا، يدخلها ضمن الغريب، وإذا تتبعنا تلك العلل وجدناها لا تخرج عن كونها عللا في الألفاظ نفسها، أفضت إلى هجر اللفظة أو قلة استعمالها، وبالتالي غرابتها، وتكون اللفظة بهذه الأسباب غريبة نافرة بذاتها، أو عللا خارجة عن الألفاظ نفسها، وتكون اللفظة حينئذ غريبة بغيرها، فأسباب غرابة الألفاظ، إذن، أسباب متعلقة ببنية اللفظة المفردة[2]، كثقل النطق (تنافر الحروف) لتقارب المخرج، كتركتها ترعى الهعخع، وغدائره مستشزرات، ونحوهما، وكون اللفظة كريهة على

---

[1] . المثل السائر ١/١٧٥

[2] . أي البنية اللغوية للفظة، فيدخل فيها البنية الصوتية والبنية الصرفية.

السمع، وغير ذلك، وأسباب خارجة عن بنية اللفظة المفردة، كاختلاف المكان، واختلاف الزمان، واختلاف السياق، وغير ذلك، مع العلم بأن كل هذه الأسباب تفضي إلى قلة استعمال اللفظة أو هجرها، وهذه القلة في الاستعمال قد تكون مطلقة في عموم العرب، وذلك إذا كانت نافرة بذاتها، وقد تكون مقيدة بمكان أو زمان أو سياق أو نحوه، وذلك إذا كانت نافرة بغيرها، وهي عند إطلاقها قبيحة على كل حال، وعند تقييدها حسنة في أصلها.

وبعد، فإن الذي يراه البحث هنا أن التعبير بالغريب بإزاء الألفاظ الغامضة، فيما عرف بغريب القرآن وغريب الحديث وغريب اللغة، وشيوعه جدا في هذه الأبواب؛ قد سبق في التصنيف والتأليف، وهذا أدى بالنحويين المتقدمين إلى أن يدعوا استعمال ألفاظ الغرابة الصريحة، إلى حد كبير، ويستبدلوا بها ألفاظ الغرابة الضمنية.

ويرجع التصنيف في غريب القرآن إلى النصف الأول من القرن الثاني الهجري، إذ صنف أبو سعيد أبان بن تغلب بن رباح البكري (ت ١٤١هـ) كتابا في غريب القرآن، وإن كان قد نسب لابن عباس ﷺ تفسير فيه، إلا أنه لا يصح عنه، وكذلك نُسب إلى زيد بن علي (ت ١٢٢هـ) كتاب في غريب القرآن، كما شهد مطلع القرن الثالث موجة من التصنيفات في غريب القرآن والحديث واللغة.

٢. الغريب في اصطلاح المحدثين

يطلق أهل الحديث مصطلحي الغريب والفرد على مفهوم واحد، وإن كانوا يمايزون بينهما أحيانا في الاستعمال، فيطلقون مصطلح الفرد على الفرد المطلق، ومصطلح الغريب على الفرد النسبي.[١]

والغريب أو الفرد في اصطلاح المحدثين حديث «يتفرّد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند»[٢]، فيدخل في ذلك أفراد التابعين ومن دونهم، وذلك أن ينفرد راو عن الصحابي برواية الحديث عن رسول الله ﷺ، أو ينفرد راو أثناء السند بالرواية عمن هو أعلى منه، ثم انفراد الراوي قد يكون بالحديث كله، أو بشيء منه؛ وذلك «أن يكون الحديث مشهورا في نفسه، لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة غريبة»[٣].

وقد قسم المحدّثون الحديث الغريب قسمين، على حسب موضع التفرد في إسناده:

الأول: الفرد المطلق؛ وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده، وهو الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع، ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، «وكون الغرابة في هذا الطرف هو أن يروي تابعي واحد عن صحابي، ولا يتابعه غيره في روايته عن ذلك الصحابي، سواء تعدد الصحابي في تلك الرواية أو لا»[٤].

---

[1] . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٦٦

[2] . السابق ص ٥٤

[3] . شرح علل الترمذي ٤١٩/١

[4] . شرح شرح نخبة الفكر للقاري ص ٢٣٣

ومثاله حديث ابن عمر ﷺ: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الولاء وهبته»[1]، فقد تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر، وتعددت الرواية بعد ذلك عن ابن دينار، فرواه عنه مالك بن أنس، وسفيان بن عيينة، وسفيان الثوري، وسليمان بن بلال، وغيرهم.

ثم قد يتفرد به راو عن ذلك المتفرد، ومثاله حديث أبي هريرة ﷺ، عن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وستون شعبة، والحياء شعبة من الإيمان»[2] تفرد به عن أبي هريرة أبو صالح، وتفرد به عن أبي صالح عبد الله بن دينار.

وقد يستمر التفرد في جميع رواة الحديث، أو أكثرهم، وما دام التفرد واقعا في أصل السند فالحديث من الفرد المطلق، سواء استمر التفرد بعد ذلك أم لم يستمر.

والثاني: الفرد النسبي، وهو ما لم تكن غرابته في أصل سنده، بل في أثنائه، كأن يروي عن الصحابي أكثر من راو، ثم ينفرد عن أحدهم راو واحد، بمعنى أن يقع التفرد فيمن دون التابعي الذي روى عن الصحابي، فإذا كان كذلك فالحديث من الفرد النسبي.

وإذا انفرد الصحابي برواية الحديث عن رسول الله ﷺ، فلا يعد حديثه من الغريب في اصطلاح المحدثين، كما ذكر بعضهم، لأن الصحابة كلهم عدول، فلا يوجب انفراد أحدهم بالرواية قدحا في الحديث، بل انفراد الصحابي مساو لتعدد غيره، إن لم يكن أرجح.[3]

وقد أكثر أهل الحديث من إطلاق مصطلح «الفرد» على الفرد المطلق، و«الغريب» على الفرد النسبي، وإن كان الفرد والغريب مترادفين لغة واصطلاحا[4].

---

1 . أخرجه البخاري في الصحيح ص ٤٨٠ (حديث: ٢٥٣٥)، ومسلم في الصحيح ٧٠٤/٢ (حديث: ١٥٠٦)

2 . صحيح البخاري ص ٩-١٠ (حديث: ٩)، وصحيح مسلم ٣٨/١ (حديث: ٣٥)

3 . شرح شرح نخبة الفكر للقاري ص ٢٣٣

4 . الترادف اللغوي بين الفرد والغريب محمول على مآل المعنى اللغوي للفظين، كما قرر الملا علي القاري في شرح شرح نخبة الفكر ص ٢٣٩

وللمحدثين تقسيم آخر للغريب، فقد قسموه، باعتبار الصحة والضعف، قسمين؛ أحدهما: غريب صحيح، كالأفراد المخرَّجة في الصحيحين، والآخر: غريب ضعيف، وهو الغالب على الغريب[1]؛ ولا تنافي بين الغرابة والصحة؛ قال الزرقاني: «الغرابة تجامع الصحة والضعف»[2].

وتقسيم ثالث من وجه آخر، فمنه ما هو غريب متنا وإسنادا، كالحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد، ومنه ما هو غريب إسنادا لا متنا، كالحديث المروي عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعض الرواة بروايته عن صحابي آخر، فيكون غريبا من تلك الجهة، وإن كان متنه غير غريب، وهذا ما يعبر عنه الترمذي بقوله: غريب من هذا الوجه.

ولا يوجد ما هو غريب متنا لا إسنادا، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد، فرواه عن المتفرد كثيرون، فيصير غريبا مشهورا؛ غريبا في متنه، ومشهورا في إسناده، لكن من طرفه الأدنى فقط، أما طرفه الأعلى فيبقى متصفا بالغرابة، وذلك كحديث عمر بن الخطاب في الصحيحين: «إنما الأعمال بالنيات»[3]؛ لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر، ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي، ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري، ثم اشتهر بعد ذلك عن يحيى، فرواه عنه ابن المبارك، والليث بن سعد، وسفيان، ويحيى بن أيوب، وعبد الوهاب بن عبد المجيد، وغيرهم، فهذا باعتبار متنه غريب، وباعتبار إسناده من طرفه الأعلى غريب كذلك، وباعتبار إسناده من طرفه الأدنى مشهور.

والحديث الغريب في اصطلاح أهل الحديث من أخبار الآحاد، إذ إن خبر الآحاد، عندهم، كل حديث لم يجمع شروط التواتر؛ وخبر الواحد، لغة، كما قال الحافظ ابن حجر: «ما يرويه

---

1. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٧١
2. مرعاة المفاتيح ٢٢٩/٤
3. علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٧١

شخص واحد، وفي الاصطلاح، ما لم يجمع شروط التواتر»[١]. فيدخل فيه، في اصطلاحهم، الغريب، والعزيز، وهو ما رواه اثنان، والمشهور، وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ما يبلغ حد التواتر. وهذا المتقدم كله، إنما هو من جهة الرواية.

وقد دخلت الغرابة، أيضا، في ألفاظ الحديث النبوي، ويطلق على هذا النوع من الألفاظ «غريب الحديث»؛ قال ابن الصلاح: «وهو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ البعيدة من الفهم، لقلة استعمالها»[٢]، وقد حث أهل العلم على تعلم غريب الحديث، واستقبحوا جهله من أهل الحديث خاصة، ومن أهل العلم عامة.

والتحقيق أن فن «غريب الحديث» فن لغوي في أصله، لأنه في تفسير ألفاظ الحديث تفسيرا لغويا، ومطلب هذه الألفاظ، بهذا التفسير، لغةُ العرب، لذلك برز أهل اللغة في هذا الفن أكثر من غيرهم، وكانت تصانيفهم هي الأصل عند أهل الحديث وغيرهم؛ روي عن هلال بن العلاء أنه قال: «من الله على هذه الأمة بأربعة، ولولاهم لهلك الناس، [وذكر الثلاثة، وقال:] ومن الله عليهم بأبي عبيد، حتى فسر غريب حديث رسول الله ﷺ، ولولاه لهلك الناس»[٣]. وقد كان الإمام أحمد، على جلالته رحمه الله، يتورع في تفسير غريب الحديث؛ روي عن الميموني أنه قال: «سئل أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث، فقال: سلوا أصحاب الغريب، فإني أكره أن أتكلم في قول رسول الله ﷺ بالظن، فسأخطئ»[٤].

وقد وقع «الغريب» أيضا في عبارات المحدّثين بمعناه اللغوي، أي لخلاف المشهور اللغوي، لا الاصطلاحي، فقد تقدم أن للمشهور اصطلاحا خاصا عند أهل الحديث.

---

[1] . نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر ص ٥٥

[2] . علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٧٢

[3] . التقييد لمعرفة رواة الأسانيد ١/١٨٠-١٨١

[4] . علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح) ص ٢٧٢

خلاصة القول أن للغريب ثلاثة استعمالات عند المحدّثين؛

أحدها: استعمال اصطلاحي، ويقع في الأسانيد والمتون من حيث كونها مروية، ويقابله المشهور الاصطلاحي؛ وهو ما رواه ثلاثة فأكثر ما لم يبلغ حد التواتر.

والثاني: استعمال لغوي، وهو ما لم يكن مشهورا (الشهرة اللغوية) من الأقوال والآثار والتخريجات، ويقابله المشهور اللغوي.

والثالث: استعماله بمعنى الغامض البعيد عن الفهم من ألفاظ الحديث النبوي، وهو ما يعرف بغريب الحديث.

وبمقارنة الغريب في استعمال النحاة، به في استعمال المحدّثين، نخلص إلى ما يأتي:

١. أن الغرابة دخلت في باب السماع والنقل، عند النحاة، من جهة التفرد، وكذلك دخلت في رواية الحديث، من جهة التفرد أيضا.

٢. أن النحاة الذين صنفوا في أصول النحو، كابن الأنباري والسيوطي، قد تأثروا تأثرا واضحا بأهل الحديث، في قضية التفرد، واستعملوا، إلى حد كبير، المصطلحات والتعريفات التي أوردها المحدّثون في هذا السياق.

٣. أن المحدثين استعملوا الغريب مصطلحا، للدلالة على وقع التفرد في إسناده أو متنه، من الأحاديث المروية، وأن النحاة لم يلتزموا الغريب مصطلحا، للدلالة على التفرد أو غيره، وسبب ذلك أن الغرابة في اصطلاح المحدثين حملت مدلولا اصطلاحيا واحدا، بخلافها عند النحاة؛ إذ دلوا بها على الفردية، والشذوذ، والقلة، إضافة إلى دلالته اللغوية، التي استعمل الغريب بإزائها كثيرا. لذلك فإن الغريب، عند إطلاقه في اصطلاح المحدثين، محمول على التفرد، وعند إطلاقه في كلام النحويين؛ فلا بد من قرينة تشير إلى التفرد

أو الشذوذ أو القلة، وهذا هو الفرق بين إطلاق ألفاظ الغرابة في اصطلاح المحدّثين، وإطلاقها في اصطلاح النحويين.

٤. أن التفرد والغرابة مصطلحان متعاقبان على مفهوم واحد في عرف المحدّثين، وليس كذلك عند النحويين، فالتفرد يقتضي الغرابة، والغرابة لا تقتضي التفرد، كما تقدم من استعمالهم.

الفصل الثاني

«مسائل الغريب النحوي»

وهي المسائل التي حكم عليها النحويون بالغرابة صراحة أو ضمنا، وقد رتبتها على الأبواب النحوية، ووجه الغرابة في كل مسألة يعود إلى أحد المعاني التي تقررت في الفصل الأول، وغالبا ما أذكر القول أو الأقوال المشهورة في كل مسألة، ثم أتبعها بالقول الغريب.

«باب الكلام»

١. مسألة: «مذهب أبي جعفر بن صابر في أقسام الكلام»

لا شك أن جماعة النحويين مطبقون على أن أقسام الكلام ثلاثة؛ اسم وفعل وحرف، وهذا هو التقسيم الذي ورد في الصحيفة التي ألقاها علي بن أبي طالب ﷺ على أبي الأسود الدؤلي، كما تشير الروايات، وبه افتتح سيبويه كتابه حيث قال: «الكلام كله اسم وفعل وحرف جاء لمعنى»[١]، وأخذه النحاة عنه بعد ذلك، وتوسعوا في إثبات صحته بأدلة متنوعة؛ لكنّ أبا حيان حكى عن شيخه أبي جعفر بن الزبير[٢]، أن صاحبه أبا جعفر بن صابر[٣]، كان يذهب إلى أن ثم قسما رابعا زائدا على الثلاثة المذكورة، وهو ما يسميه النحويون اسم الفعل، إلا أنه سماه «الخالفة»، لأنه خارج عنده عن هذه الثلاثة، وذكر أبو حيان أن شيخه حكى له هذا القول «على سبيل الاستغراب والاستندار لهذه المقالة»[٤]؛ ولا أعلم، في حدود بحثي، من نقل هذه الرواية مسندة إلى ابن صابر غير أبي حيان، ثم نقلها عنه بعد ذلك بعض النحويين.

---

[1]. الكتاب ١٢/١

[2]. أحمد بن إبراهيم بن الزبير، العلامة أبو جعفر الأندلسي الحافظ النحوي، ولد سنة ٦٢٧ هـ، تخرج به العلامة أبو حيان، وقال فيه: كان محرر اللغة، وكان أفصح عالم رأيته، وتفقه عليه خلق، توفي في ثاني عشر ربيع الأول سنة ٧٠٨ هـ. انظر الدرر الكامنة ٨٤/١

[3]. أحمد بن صابر القيسي، أبو جعفر، كان، كما قال أبو حيان، رفيقا للأستاذ أبي جعفر بن الزبير، وكان كاتبا مترسلا ساعدا شاعرا حسن الخط على مذهب أهل الظاهر. انظر الوافي بالوفيات ٢٥٧/٦

[4]. شرح التسهيل ٢٢/١–٢٣، وانظر الأشباه والنظائر ٥/٥، وهمع الهوامع ١٢١/٥

وقد استدل الجمهور لثبوت مذهبهم بأدلة؛

أحدها: الإجماع[1]؛ حكاه الزجاجي، وابن فارس، وابن أم قاسم المرادي، وابن هشام، والأشموني، وغيرهم[2].

والمراد هنا بالإجماع اتفاق النحويين، من البصريين والكوفيين وغيرهم، على كون أقسام الكلام ثلاثة، والإجماع دليل قوي معتبر، بل هو عند أكثر الأصوليين حجة قاطعة، لأنه لا يكون إلا عن نقل صريح أو عقل صحيح.

وقد أوضح ابن جني حجية إجماع أهل البلدين، وشرطه بأن لا يخالف المنصوص، لأن علم اللغة منتزع من استقراء كلام العرب[3]، فمتى وجد النص المخالف بطلت حجية الإجماع.

ولم يعتد النحاة برأي ابن صابر في خرق إجماعهم، ذكر ذلك من المتأخرين ابن هشام، وابن أم قاسم المرادي، والأشموني[4]؛ والعلة في ذلك أن ابن صابر لم يعرف في الأئمة المجتهدين الذين ينعقد بهم الإجماع، فضلا عن أنه لم ينقل عنه تعليل لمذهبه الذي ذهب إليه في قسمة الكلام[5].

---

[1] . المعتبر قولهم في الإجماع هم العلماء المجتهدون؛ كذا ذكر جماعة من أصوليي الفقهاء.

[2] . انظر الإيضاح في علل النحو ص ٤١، والصاحبي ص ٤٩، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥، شرح الأشموني ٩/١.

[3] . انظر الخصائص ١٨٩/١

[4] . انظر شرح شذور الذهب ص ٣٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١، وشرح الأشموني ٩/١.

[5] . في لمع الشيرازي ص ١٨٨: «ويعتبر في صحة الإجماع اتفاق كل من كان من أهل الاجتهاد، سواء كان مدرسا مشهورا أو خاملا مستورا، وسواء كان عدلا أمينا أو فاسقا متهتكا، لأن المعول في ذلك على الاجتهاد، والمهجور كالمشهور، والفاسق كالعدل في ذلك».

والدليل الثاني: النقل؛ وذلك ما رواه أبو القاسم الزجاجي بإسناده عن علي بن أبي طالب ﷺ بهذا التقسيم[١]؛ وقال المرادي: «أول من قسم الكلم إلى هذه القسمة، وسماها بهذه الأسماء، أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ»[٢].

والثالث: الاستقراء، ويقصد به تتبع علماء العربية واستقراؤهم لكلام العرب، فلم يجدوه يخرج عن هذه الأقسام الثلاثة؛ نص عليه دليلا ابن هشام[٣]، والسيوطي[٤]، وغيرهما، وقد ذكر سيبويه أقسام الكلام في أول الكتاب، ولم يجاوز بها الثلاثة المعروفة، وهو من المتقدمين في استقراء كلام العرب، بل إن بعض النحويين حد النحو بما مداره على الاستقراء، كما في عبارة ابن السراج، في تعريف النحو، بأنه «علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب»[٥].

---

[1] . قال أبو القاسم الزجاجي: حدثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبري قال: حدثنا أبو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرمي حدثنا سعيد بن سلم الباهلي حدثني أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي قال: «دخلت على علي بن أبي طالب ﷺ». وساق الخبر. الأمالي ٢٣٨، وكذا الإسناد في تاريخ الخلفاء١٤٤-١٤٥؛ وفي معجم الأدباء ١٨١٢/٤-١٨١٣: «قرأت في كتاب الأمالي لأبي القاسم الزجاجي قال: حدثنا أبو جعفرٍ أحمد بن محمد بن رستم الطبري صاحب أبي عثمان المازني قال: حدثنا أبو حاتمٍ السجستاني عن يعقوب بن إسحاق الخضري قال: حدثنا سعيد ين سلمٍ الباهلي قال: حدثني أبي عن جدي عن أبي الأسود الدؤلي، أو قال: عن جدي عن ابن أبي الأسود الدؤلي عن أبيه قال: دخلت على أمير المؤمنين عليٍ بن أبي طالب عليه السلام، فرأيته مطرقاً مفكراً». وساق الخبر. والصواب أن من روى عنه الزجاجي هو أحمد بن محمد بن رستم الطبري، وقد تتبعت هذه الرواية في مظانها، فمن ذكر إسنادها فقد اقتصر على هذا الإسناد المذكور، وأورده الذهبي رحمه الله بصيغة الجزم عن يعقوب الحضرمي دون ذكر للزجاجي أو الطبري أو السجستاني، وبعضهم أورد متن الرواية دون سندها، وهذا إسناد جدير بالوقوف عنده، لأنه، فيما يبدو، الطريق الوحيد إلى هذه الرواية.

[2] . توضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١

[3] . انظر شرح اللمحة البدرية ٢٤٧/١

[4] . انظر همع الهوامع ٧/١

[5] . الأصول في النحو ٣٥/١

والرابــع: القـسمة العقليــة، وعبــارة ابــن هـشام: «القـسمة الـدائرة بـين النفـي والإثبــات»[1]، وللنحويين في تقرير هذا الدليل عبارات كثيرة؛ منها: أن المنطوق إما أن يدل على معنى يصح الإخبار به وعنه، وهو الاسم، أو يصح الإخبار به لا عنه، وهو الفعل، أو لا يصح الإخبار لا به ولا عنه، وهو الحرف، قاله ابن معط[2]؛ قال ابن إياز[3] في شرح الفصول: «هذا الذي استدل به المصنف على حصر الأقسام فيه خلل، وذلك أن قسمته غير حاصرة، إذ يحتمل وجها رابعا، وهو أن يخبر عنه لا به، سواء كان هذا القسم واقعا أو غير واقع، بل سواء كان ممكن الوقوع أو محالا، إذ استحالة أحد الأقسام المحتملة لا تصير بها القسمة عند الإخلال به حاصرة»[4]، وقال ابن هشام: «ووجه فسادها أنها غير حاصرة إذ بقي منها ما يخبر عنه لا به»[5].

ومنها: أن الكلمة إن لم تكن ركنا للإسناد فهي الحرف، وإن كانت ركنا له؛ فإن قبلته بطرفيه فهي الاسم، وإلا فهي الفعل.[6]

ومنها: أن المعاني ثلاثة؛ ذات، وحدث، وواسطة بين الذات والحدث، تدل على إثباته لها أو نفيه عنها، فالذات الاسم، والحدث الفعل، والرابطة الحرف.[7]

---

[1] . شرح اللمحة البدرية ٢٤٨/١. * التقسيم من الطرق الدالة على العلية، وينقسم إلى حاصر وغير حاصر، والحاصر -وهو ما يهمنا- هو التقسيم الدائر بين النفي والإثبات، وذلك بحصر الأوصاف التي يظن أنها علة واختبارها، وإبطال ما لا يصلح منها، وهذا التقسيم حجة في العقليات والشرعيات بلا خلاف. انظر الإبهاج في شرح المنهاج ٢٣٨٥/٦-٢٣٨٧.

[2]. انظر الفصول الخمسون ص ١٥٠

[3] . الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله أبو محمد، العلامة جمال الدين، له: قواعد المطارحة، والإسعاف في الخلاف، وشرح الضروري لابن مالك، شرح فصول ابن معط، توفي سنة ٦٨١هـ. انظر بغية الوعاة ٥٣٢/١

[4] . المحصول في شرح الفصول ١٤/١

[5] . شرح اللمحة البدرية ٢٤٨/١

[6] . توضيح المقاصد والمسالك ٢٧١/١

[7] . المحصول في شرح الفصول ١٥/١، وشرح شذور الذهب ص ٣٥، وانظر بسط هذا الدليل عند الزجاجي في الإيضاح ص ٤٢

ومنها: أن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وضعت له أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف، والمستقل إما أن يشعر مع دلالته على معناه بزمنه المحصل، فهو الفعل، أو لا يشعر، فهو الاسم؛ قال ابن إياز: «وهذا الوجه قوي، لأنه مشتمل على التقسيم المتردد بين النفي والإثبات»[1].

ومنها: أن الكلمة إما أن يصح إسنادها إلى غيرها أو لا، إن لم يصح فهي الحرف، وإن صح؛ فإما أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا، الأول الفعل، والثاني الاسم. وهي أحسن العبارات في اختيار ابن هشام.[2]

ويدخل في الدليل العقلي أن جميع المعاني لا يمكن أن يعبر عنها إلا بهذه الأقسام، فدل على أنها منحصرة.[3]

وقال ابن الخباز: «لا يختص انحصار الكلمة في الأنواع الثلاثة بلغة العرب؛ لأن الدليل الذي دل على الانحصار عقلي، والأمور العقلية لا تختلف باختلاف اللغات»[4].

وهذه المسألة، أعني قسمة الكلام إلى اسم وفعل وحرف، اجتمع فيها النقل والعقل والإجماع والاستقراء أدلةً، وهي من أمثلة اجتماع الأدلة على مدلول واحد، وقد نصوا على جواز مثل هذا[5].

أما أبو جعفر بن صابر فلم ينقل عنه تعليل لرأيه في عد «الخالفة» قسما رابعا، وقد يستدل له بأن مدلول اسم الفعل هو مدلول الفعل، وأن لفظه مخالف للفظ الفعل، مع قبوله علامات الاسم، فلما تردد بين الفعلية والاسمية، جعله قسما رابعا مستقلا في ذاته، وهذا يشبه مذهب من جعل

---

[1] . المحصول في شرح الفصول ١/١٥

[2] . شرح اللمحة البدرية ١/٢٤٩

[3] علل النحو للوراق ص ١٨٤ وانظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٣

[4] . نقلا عن شرح شذور الذهب لابن هشام ص ٣٥

[5] . الكليات ص ١٠٣٠

الاسم المبهم، في تقسيم الاسم، قسما مستقلا في ذاته، لا هو بمضمر، ولا هو بظاهر، لأن فيه من سمات هذا ومن سمات هذا، والصحيح أنه من جنس الأسماء الظاهرة.[١]

وقد اختلف النحويون في أسماء الأفعال، والمصطلح للبصريين، على مذاهب؛

الأول: أنها أسماء، وهو مذهب سيبويه[٢] وجمهور البصريين، ويسمونها «أسماء أفعال»، واختلفوا، على هذا القول، في مدلولها؛ فقيل: مدلولها ألفاظ الأفعال، ولا تدل على أحداث ولا أزمان، وإنما ألفاظ الأفعال هي ما تدل على ذلك، فصه، مثلا، اسم للفظ «اسكت»، والفعل «اسكت» هو ما يدل على حدث وزمان، ورده من المتأخرين ابن كمال باشا، بأن اسم الفعل يفهم منه معناه، دون أن ينصرف الذهن إلى لفظ آخر[٣].

وقيل: مدلولها معاني الأفعال، فهي، إذن، تدل على الحدث والزمان بالوضع، دلالة الفعل عليهما، وقالوا: هو ظاهر كلام سيبويه، وأبي علي الفارسي، وجماعة[٤]. ورجحه جماعة بأنك لو فسرتَ «صه»، مثلا، باصمت، أو امتنع، أو انكفف، لصح، فعلم أن المعتبر في ذلك معنى الفعل لا لفظه[٥]، وهذا هو الموجود في عبارات النحويين؛ فإنهم لا يلتزمون لفظ فعل واحدا في تفسير اسم الفعل، فقد فسروا «شتان» مرة ببَعُد، ومرة بتباعد، ومرة بافترق، و«صه» فسروه مرة باسكت، ومرة باكفف، و«هيهات» فسروه ببعد، وفسره ابن هشام بافترق وبعد، و«مه» فسروه باكفف، وبانكفف، وباسكت.

---

[1] . يؤثر هذا التقسيم في الأسماء عن علي بن أبي طالب ﷺ، في الصحيفة التي ألقاها إلى أبي الأسود، فإنه قسم الاسم فيها إلى ظاهر ومضمر واسم ليس بظاهر ولا مضمر، قال: «إنما تتفاضل الناس في معرفة هذا الأخير»، وقد أجاب غير واحد من النحويين عن إشكال هذا القسم، ونصوا على أنه المبهم.

[2] . انظر الكتاب ٢٤١/١-٢٤٢

[3] . انظر أسرار النحو ص ١٨٩

[4] . انظر شرح التصريح ٢٨١/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١١٥٩/٣

[5] . انظر شرح الرضي على الكافية ٨٧/٣

وقيل أيضا: مدلولها المصادر، فهي أسماء لها، ثم دخلها معنى الفعل فتبعه الزمان[1]، فصه اسم لقولك: سكوتا، وعلى هذا يكون المراد بقولهم: اسم الفعل، اسم المصدر، والفعل في اصطلاحهم هذا، ليس الفعل الذي هو قسيم الأسماء، بل الفعل بمعناه اللغوي الذي هو الحدث، وقد سمى سيبويه المصادر أحداث الأسماء[2].

وقد استدلوا على اسمية أسماء الأفعال بأنها لا تلزم الاشتقاق، فلا يطرد كونها مأخوذة من المصدر، وأنها تجري على أمثلة مختلفة، ولا تلزم أمثلة الأفعال، وأنها تعرف وتتكر، كصهْ وصهٍ، وأن منها ثنائيا ومركبا ومصغرا، والأفعال لا تكون كذلك، وأن بعضها يدخله الألف واللام نحو: النجاك، بمعنى انج، وغير ذلك[3].

والمذهب الثاني: أن هذه الكلمات أفعال حقيقية مرادفة لما تفسر به، فصه واسكت فعلان بمعنى واحد، وهذا مذهب الكوفيين[4]. قال ناظر الجيش: «وليس [هذا] مما يعول عليه، ولا ينبغي التشاغل به»[5].

والثالث: أنها أفعال استعملت استعمال الأسماء، وجاءت على أبنيتها وصيغها، وهذا قول بعض البصريين[6]، وهو يراعي الحقيقة المعنوية والصورة اللفظية لاسم الفعل.

ومن أحسن من عبر عن أسماء الأفعال ابن كمال باشا؛ قال في أسرار النحو: «ومن المبنيات أسماء الأفعال، وهي في الحقيقة أفعال جامدة، لصدق حد الفعل عليها»[7]، وتعبيره بالجمود قد يتضمن كون اسم الفعل إنشاء لا خبرا، سواء أكان اسمَ فعل ماض أم مضارع أم أمر،

---

1. توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٩/٤
2. الكتاب ١٢/١
3. شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٨٣٧/٨
4. توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٩/٣
5. شرح التسهيل له ٣٨٣٧/٨
6. توضيح المقاصد والمسالك ١١٥٩/٣
7. ١٨٨

وهو في ذلك نظير نعم وبئس وحبذا ونحوها في كونها إنشاء، وهذه صفة أسماء الأفعال، فإنها لا تكون إلا إنشاء، كصه ومه وأف وهيهات وشتان، ولا فرق في ذلك بين ما كان أمرا أو غيره.

والحقيقة أن أسماء الأفعال مترددة بين الاسمية والفعلية، فمن جهة المعنى هي أفعال، لذلك لا يخبر عنها، ولا تضاف، ولا تضمر، ولا تجر، ولا يشار إليها، وما استدل به ابن يعيش وغيره من قوله: [الكامل]

ولَنِعْمَ حَشْوُ الدّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزالِ ولجَّ في الذَّعر[1]

غير معتبر، لأن هذا من باب الإسناد اللفظي، الذي لا مزية فيه لقسم على قسم[2]، إذ يقع كل من الفعل والحرف مسندا إليه لفظا، كما في المثل المشهور: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»[3]، ولو صح استدلالهم هذا لانتقض كون الفعل يقع مخبرا به لا عنه، وكون الحرف لا يخبر به ولا عنه. ومن جهة اللفظ هي أسماء، لأنها على صيغ ليست للأفعال، مع وقوعها ركنا للإسناد، وهذا القيد الأخير أخرجها عن الحرفية، وأنها قابلة لبعض علامات الاسم.

ومن هنا وقع الخلاف فيها بين النحويين، فمن غلّب فيها الاسمية عدها أسماء؛ لقبولها علامات الاسم، وخروجها عن صيغ الأفعال، ولأن الاسمية أولى عند التردد لأنها الأصل، ولأنهم اعتبروا قبول العلامات في قضية التقسيم، كما في «ليس، وعسى، ونعم، وبئس»، في مذهب من رأى فعليتها. ومن غلب الفعلية عدها أفعالا، لقوة معنى الحدث فيها. ومن اعتبر الوجهين عدها أفعالا استعملت استعمال الأسماء، كما تقدم عن بعض البصريين. ومن لم يغلب فيها الاسمية أو الفعلية، عدها قسما رابعا، وهذا هو رأي أبي جعفر بن صابر، وأولى ما يخرّج عليه قوله.

---

1. الشاهد لزهير في ديوانه ص ٣١
2. انظر شرح التسهيل لناظر الجيش ٣٨٣٦/٨
3. المثل بهذا اللفظ في المحكم ٤٣١/٩، والعمدة في محاسن الشعر ٢٨٥/١، والخصائص ٤٣٤/٢

٢. مسألة: «دلالة الحرف على المعنى»

في دلالة الحرف على المعنى ثلاثة أقوال للنحويين؛

أحدها: أن الحرف يدل على معنى في غيره لا في نفسه، وهو المشهور من مذاهب النحويين؛ وتفسير ذلك أن كلا من الاسم والفعل مستقل في دلالته على ما وضع له من معنى مفرد، كدلالة زيد على الشخص، وذهب على الذهاب المقترن بالزمن الماضي، ولا تفتقر الدلالة الإفرادية لهذه الألفاظ إلى سياق أو جملة، بخلاف الحرف، إذ لا يظهر معناه إلا مركبا مع غيره، وعبارات النحويين في تفسير الحروف مخرّجة على هذا، فقولهم مثلا: إن قد تفيد التحقيق، إنما يعنون به حال التركيب.

وأوضح الزجاجي دلالة الحرف على معنى في غيره بعبارة أخرى، فقال: «الحرف ما دل على معنى في غيره [...]، وشرحُه أن «مِن» تدخل في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها[...]، وكذلك سائر حروف المعاني»[1].

والقول الثاني: أن الحرف يدل على معنى في نفسه، كما يدل الاسم على معنى في نفسه، والفعل كذلك، وهذا قول ابن النحاس؛ قال ابن هشام: «وهذا [يعني دلالة الحرف على معنى في غيره] وإن كان مشهورا عند النحويين، إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في التعليقة، وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه المؤلف [أبو حيان] في شرح التسهيل، وهو موضع يحتاج إلى فصل نظر ليس هذا موضعه»[2].

---

[1] . الإيضاح في علل النحو ص ٥٤

[2] . شرح اللمحة البدرية ١/٢٥٠-٢٥١

وقد نص ابن النحاس في التعليقة على رأيه هذا بقوله: «والحق أن الحرف له معنى في نفسه»[1]، واستدل على ذلك بأن الحرف موضوع لغةً لمعنى، وعدم فهم المخاطب لذاك المعنى لا يدل على أن الحرف لا يدل على معنى في نفسه، لأنه لو خوطب بالاسم أو الفعل وهو لا يفهم موضوعهما لغة كان كذلك، فإذا خوطب بالحرف من يفهم معناه لغة فإنه، تبعا لذلك، يفهم منه معنى، ومثّل لهذا بـ«هل» في كونها موضوعة للاستفهام.

إلا أن ابن النحاس فرق بين المعنى المفهوم من الحرف والمعنى المفهوم من الاسم والفعل؛ إذ ذكر أن الفرق بين معنى الاسم والفعل ومعنى الحرف «أن كل واحد من الاسم والفعل يفهم منه في الإفراد ما يفهم منه عند التركيب، بخلاف الحرف، لأن المعنى المفهوم من الحرف في حال التركيب أتم مما يفهم منه عند الإفراد»[2].

أما ما ذُكر عن أبي حيان من متابعته رأي ابن النحاس، فقد قال السيوطي: «ذكر الشيخ جمال الدين بن هشام، في شرح اللمحة، أن أبا حيان تابعه على ذلك في شرح التسهيل، ولم أره فيه، فلعله سقط من النسخة التي وقفت عليها»[3]، وقد وجدت في شرح التسهيل لأبي حيان الآتي: «اختلف النحويون في تفسير معنى قولهم: «إن الحرف يدل على معنى في غيره»، ويحتاج ذلك إلى دقيق فكر ونظر، فإن قولك «كأن ولعل»، كل منهما إذا ذكر للعالم بالوضع فهم من «كأن» التشبيه، ومن «لعل» الترجي، وكذلك «هل»، يفهم منه الاستفهام، وذلك كفهمه من «ضرب» الفعل الماضي ومن الكَشْح أن معناه الخَصْر، فيحتاج إلى مميز واضح يميز دلالة الحرف من دلالة الاسم والفعل» اهـ.[4]

---

[1] . التعليقة ص ٦١

[2] . السابق ص ٦٢

[3] . الأشباه والنظائر ٥/٨

[4] . شرح التسهيل ١/٥٠

وفي هذا الكلام احتمالان:

أحدهما: أن ابن هشام والسيوطي اطلعا على هذا النص، ففهم منه ابن هشام أن أبا حيان تابع ابن النحاس في رأيه، ولم ير فيه السيوطي ما يشير إلى ذلك صراحة، فتوقع أن ابن هشام قد نقل هذا الرأي من نص آخر ساقط من نسخته.

والثاني: أن هذا النص هو الذي توقع السيوطي سقوطه من نسخته.

والقول الثالث: أن الحرف لا يدل على معنى لا في نفسه ولا في غيره، وهو قول الشريف الجرجاني[1]؛ قال السيوطي في الأشباه والنظائر، بعد سوقه رأي ابن النحاس: «وقد وقع ما هو أغرب من ذلك، وهو أني لما كنت بمكة المشرفة، سنة تسع وستين وثمانمائة، ذكرتُ هذا البحث [رأي ابن النحاس] في حاشية المطاف بحضرة جماعة، وفيهم فاضل من العجم، وهو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي، فقال لي: هذا البحث وبحث الشريف الجرجاني طرفا نقيض، فإن الشريف ذهب إلى أن الحرف لا معنى له أصلا لا في نفسه ولا في غيره، وخالف النحاة كلهم في قولهم: إن له معنى في غيره، وألف في ذلك رسالة [...]، فتطلّبتُ الرسالة التي ألفها الشريف في ذلك حتى حصلتها، وها أنا أسوقها ها هنا بلفظها لتستفاد». إلا أن السيوطي رحمه الله لم يسق الرسالة، فقد ترك مكانها بياضا ليملأه لاحقا على ما يبدو.

---

[1] . في بغية الوعاة ٢/١٩٦-١٩٧ «علي بن محمد بن علي الحنفي الشريف الجرجاني قال العيني في تاريخه: عالم بلاد الشرق؛ كان علامة دهره، وكانت بينه وبين الشيخ سعد الدين [التفتازاني] مباحثات ومحاورات في مجلس تمرلنك؛ وله تصانيف مفيدة، منها شرح المواقف للعضد، وشرح التجريد للنصير الطوسي، ويقال إن مصنفاته زادت على خمسين مصنفا. مات سنة أربع عشرة وثمانمائة. هذا ما ذكره العيني. ومن مصنفاته: شرح القسم الثالث من المفتاح، وحاشية المطول، وحاشية المختصر، وحاشية الكشاف؛ لم يتم، وله رسالة في تحقيق معنى الحرف. وأفادني صاحبنا المؤرخ شمس الدين بن عزم أن مولد الشريف بجرجان سنة أربع وسبعمائة، وأنه توفي بشيراز سنة ست عشرة وثمانمائة».

وقد غلب الظن عندي أن الرسالة ما زالت موجودة، وفي مصر خاصة، فبحثت عنها في فهرسات دور المخطوطات، فعثرت على نسخ منها في الأزهرية، وفي دار الكتب بطنطا، وفي جامعة الكويت، بالإضافة إلى بعض النسخ في إيران.[1] ولأن غايتي الوقوف على رأي الشريف الجرجاني، لا تحقيق الرسالة، فقد اكتفيت بالحصول على أجود النسختين في جامعة الكويت[2].

ورسالة الجرجاني تُعْرَف بالرسالة الحرفية[3]، وهي في تحقيق معنى الحرف والفعل، وخلاصة ما توصلت إليه منها أن الجرجاني يذهب إلى أن الحرف يدل على معنى في غيره، وأن كلامه فيها موافق لكلام جمهور النحويين.

ويمكن إيجاز ما ورد في كلام الجرجاني في الآتي؛

١. أن مدلول الاسم معنى ملحوظ في ذاته، مستقل بنفسه، صالح لأن يحكم به ويحكم عليه.[4]

٢. أن مدلول الحرف معنى غير مستقل بنفسه، بل هو آلة لملاحظة غيره، لذا لا يصلح أن يكون محكوما عليه ولا به، ويجب ذكر متعلقه ليتحصل معناه في الذهن، إذ لا يمكن

---

[1] . في الأزهرية: الرسالة الحرفية، نسخة ضمن مجموعة في مجلد بقلم فارسي في ورقة ٤ و٥، عدد الأسطر ٢٣ سطرا [٣٣٦ مجاميع]. وفي دار الكتب بطنطا: نسخة جيدة ضمن مجموعة، كتبت بقلم فارسي في حدود سنة ٩٦٥ هـ، بها آثار رطوبة وخروم، مرممة، بأوراقها علامات مائية، عليها تعليقات. علم اللغة–وضع/٦٤ في ورقتين من ٢٦٠ ب إلى ٢٦١ ب، الأسطر: ٢٧. وفي جامعة الكويت نسختان الأولى نسخت في القرن الثاني عشر الهجري، بخط النسخ، في ثلاث ورقات، وهي نسخة غير مصححة وفيها أخطاء إملائية، لغة/٤٧٠، والأخرى كتبت بخط عبد القادر بن حسين، في أربع ورقات، وهي نسخة مصححة وواضحة، لغة/٥٢٣، وفي قم بإيران نسخة منها في مكتبة المرعشي النجفي، كتبت سنة ١١٠٤هـ بخط عبد الباقي بن فضل الله.

[2] . لغة/٥٢٣، والفضل ينسب إلى أهله، فقد كان للدكتور أحمد أبو دلو، شكر الله له، الفضل الأكبر في حصولي على هذه الرسالة من جامعة الكويت.

[3] . بعد الحصول على الرسالة والاطلاع على ما فيها، بحثت عنها في مؤلفات الجرجاني، فوجدته قد ساقها في حاشيته على المطول ص ٣٦٦–٣٧٠، مع اختلاف في بعض العبارات.

[4] . الرسالة الحرفية ١–ب

إدراكه إلا بإدراك متعلقه، لأنه آلة لملاحظته، وعدم استقلالية الحرف بالمفهومية إنما هو لقصورٍ ونقصان في معناه[1].

٣. أن الفعل يدل على معنى مستقل بالمفهومية، وهو الحدث، وعلى معنى غير مستقل، وهو النسبة الحكمية الملحوظة من نحو: «قام زيد»، من حيث كونها حالة بين طرفي الإسناد، ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول الفعل لا تتحصل إلا بالفاعل وجب ذكره، كما وجب ذكر متعلق الحرف، ولذلك كان الفعل في مرتبة دون الاسم وفوق الحرف[2].

والتحقيق من رأي الجرجاني أن الحرف يدل على معنى غير مستقل بالمفهومية، وهذا قريب من عبارات النحويين في أن الحرف يدل على معنى في غيره، وذلك من وجوه:

أحدها: أن كلام الجرجاني في الرسالة الحرفية موافق في العموم لكلام النحويين، وإن كان خالف في بعض جزئيات مدلول الفعل ومدلول الحرف، بما لا ينافي القول بأن الحرف يدل على معنى في غيره.

والثاني: أنه عرف الحرف، في كتابه المشهور «التعريفات»، بأنه ما دل على معنى في غيره[3]، وهذا نص صريح.

والثالث: أن الجرجاني جرى في عدّ معاني الحروف، في متن العوامل له، على عادة النحويين، فكان يذكر الحروف العاملة، ويردفها بعبارة: «ولها معان»، في كل حرف منها.

والرابع: ما ذكره السخاوي في الضوء اللامع، وأنا أسوقه بلفظه؛ قال في حق السيوطي: «ونقَصَ السيدَ والرضيَّ في النحو بما لم يبد مستندا فيه مقبولا، بحيث إنه أظهر لبعض الغرباء الرجوعَ عنه؛ فإنه لما اجتمعا قال له [أي بعض الغرباء]: قلتَ: إن السيد الجرجاني قال: إن الحرف

---

1. الرسالة الحرفية ١–ب
2. السابق ٢–أ
3. التعريفات ص ٧٦

لا معنى له أصلا لا في نفسه ولا في غيره، وهذا كلام السيد ناطق بتكذيبك[1] فيما نسبته إليه، فأوجدْنا مستندك فيما زعمته، فقال: إنني لم أر له كلاما، ولكنني لما كنت بمكة تجاريت مع بعض الفضلاء الكلامَ في المسألة، فنقل لي ما حكيتُه وقلدتُه فيه، فقال: هذا عجيب ممن يتصدى للتصنيف، كيف يقلد في مثل هذا مع هذا الأستاذ»[2].

وقد وقع في هذا الكلام أن السيوطي لم ير كلام الجرجاني فيما نقله عنه، ولعل ذلك قبل تحصيله الرسالة الحرفية، أو بعد تحصيلها وعدم رؤية رأي الجرجاني فيها.

والذي أراه من ذلك كله، أن مدار هذا الإشكال، في النقل عن الجرجاني، هو مظفر الدين محمد بن عبد الله الشيرازي، مَن نقل عنه السيوطي رأي الجرجاني، وأن السيوطي نقل هذا الرأي ابتداء مقلدا لمظفر الدين، ثم لما حصّل الرسالةَ لم ير فيها ما يدل على ما نقله عن الجرجاني، ويشهد لهذا أن السيوطي أراد سوق الرسالة بلفظها، في الأشباه والنظائر، دون أن يعلق عليها أو يصرح برأي الجرجاني فيها. والظاهر أن مظفر الدين الشيرازي قد نقل رأي الجرجاني من الرسالة وفقا لما فهمه منها، لا لما صرح به الجرجاني.

[1] . جرت بين السيوطي والسخاوي مشادات كلامية كثيرة، واتهم كل منهما الأخر باتهامات كثيرة، وهذا كله من كلام الأقران في بعضهم، وقد تقرر من كلام المحدثين أن كلام الأقران في حق بعضهم بعضا، إذا كان غير مفسر لا يقدح، وهو غير معتبر، ولا يلتفت إليه، وأنه ينبغي أن يطوى ولا يروى، ويطرح ولا يجعل طعنا.

[2] . الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ٦٧/٤

«باب المعرب والمبني»

٣. مسألة: «إعراب المثنى بالألف مطلقا»

في المثنى عن العرب لغتان؛ الأولى: أن يؤتى بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا، وهذه اللغة هي مشهور كلام العرب.

والأخرى: أن يؤتى بالألف مطلقا، رفعا ونصبا وجرا، وتحكى هذه اللغة عن بني الحارث بن كعب، وكنانة، وزبيد، وخثعم، وبني العنبر، وبني عذرة، ومراد، وبني الهجيم، وسراة، وبني الصخم، وبني الزبير، وبكر بن وائل، وهمدان، وفزارة، وبطون من ربيعة[1].

وهذه اللغة حكاها الأئمة الكبار كأبي زيد الأنصاري، وأبي الخطاب الأخفش، والكسائي[2]، والفراء[3]، وقطرب، والزجاج[4]، وابن درستويه[5]، وقبلهم ابن عباس ﷺ؛ قال في قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» [طه: ٦٣]: «هي لغة بلحرث بن كعب»[6].

وأنكر المبرد هذه اللغة، وإنكاره محجوج بنقل الأئمة[7]، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والمثبِت مقدم على النافي.

---

[1] . انظر همع الهوامع ١٣٣/١، وعلل التثنية لابن جني ص ٥٧-٥٨، وشرح التسهيل لأبي حيان ٢٤٥/١-٢٤٨، ومعاني القرآن للفراء ١٨٤/٢، والدر المصون ٦٧/٨-٦٨، وتفسير الثعلبي ٢٥٠/٦-٢٥١، والوسيط للواحدي ٢١١/٣، وتفسير السمعاني ٣٣٨/٣، وتفسير البغوي ٢٨١/٥، وإيجاز البيان عن معاني القرآن ٥٥١/٢، وتفسير الفخر الرازي ٧٥/٢٢، وتفسير القرطبي ٩٠/١٤-٩١، والبحر المحيط ٢٣٨/٦، واللباب في علوم الكتاب ٢٩٩/١٣، وتفسير الطبري ٩٨/١٦

[2] . الدر المصون ٦٧/٨

[3] . معاني القرآن ١٨٤/٢

[4] . تفسير الفخر الرازي ٧٥/٢٢

[5] . شرح الكافية الشافية ٧٥/١

[6] . التفسير الوسيط للواحدي ٢١١/٣

[7] . توضيح المقاصد والمسالك للمرادي ٣٣٠/١

وجاء على هذه اللغة قول الشاعر: [الطويل]

تـــزود منـــا بـيـن أذنــــاهُ ضـــربـــة دعـتـــه إلــى هابي الـتــرابِ عـقـيـــمُ[1]

وقوله: [الرجز]

إن أبـــــاهـــــا وأبـــــا أبـــــاهـــــا قـد بـلـغـا فـي المـجـد غــايـتـاهـا[2]

وقوله: [الرجز]

أعـرف مـنـهـــا الجـيـــد والعيـنـــانـــا ومـنـخـريـــن أشـبـهـــا ظـبـيـانـــا[3]

وقول بعض بني الحارث: [الطويل]

فـإن بـجـنـبـــا سَـحْـبَــلٍ ومَصـيـفِـه مُـراقَ دمٍ لـنْ يـبـرحَ الـدهـرَ ثـــاويـــا[4]

وقال الفراء: «أنشدني رجل من الأسد عنهم، يريد بني الحارث: [الطويل]

فـأطـرق إطـراق الشــجـاع ولـو يـــرى مـســاغـــا لِـنـابـاه الشـجـاع لصمّمـا[5]

---

[1] . الشاهد بلا نسبة في الصاحبي ص ٢٠، والجمهرة ٧٠٧/٢، ولهوبر الحارثي في اللسان ٢٤٣٣/٤ «صرع»، والصحاح ٢٥٣٢/٦، والرواية فيهما بالياء «بين أذنيه».

[2] . الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٦٨

[3] . الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٨٧

[4] . الشاهد في شرح التسهيل لأبي حيان ٢٤٧/١، وهو في شرح الحماسة ٣٥٦/١ برواية:

تـرَكـتُ بـجنْبَـيْ سَحْبلٍ وتِـلاعِـهِ مُـراقَ دَمٍ لا يَبْـرَحُ الـدَّهْـرَ ثـاوِيـا

ولا شاهد فيه على هذا.

[5] . الشاهد للمتلمس الضبعي في ديوانه ص ٣٤، والرواية فيه: «لنابيه»، على لغة الأكثرين، وأهل اللغة يروونه مرة بالياء ومرة بالألف.

قال: وما رأيت أفصح من هذا الأسديّ، وحكى هذا الرجل عنهم: هذا خطّ يدا أخي بعينه»[1].

وقال الأخفش: «زعم أبو زيد أنه سمع أعرابيا فصيحا من بلحارث يقول: ضربت يداه ووضعته علاه، يريد: يديه وعليه».[2]

وروى ابن جني عن قطرب:

هياك أن تمنى ببعشعان خب الفؤاد مائل اليدان[3]

وخُرِّج على هذه اللغة قوله تعالى: «إنّ هذان لساحران» [طه: ٦٣]؛ قال أبو جعفر النحاس: «[وهذا القول] من أحسن ما حملت عليه الآية، إذ كانت هذه اللغة معروفة، وقد حكاها من يرتضى علمه وصدقه وأمانته»[4]، واختاره فيها أبو حيان، والمرادي[5]. وحملوا عليها أيضا قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»[6].

وذكر الدماميني أن أصحاب هذه اللغة لا يلتزمون الألفَ مطلقا؛ قال: «أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الألف بل تارة يستعملون المثنى بالألف مطلقًا، وتارة يستعملونه كالجماعة»[7]، واستدل على ذلك بورود اللغتين في قوله: [الرجز]

أعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين أشبها ظبيانا[8]

---

1. معاني القرآن ١٨٤/٢
2. معاني القرآن ١٢٠/١-١٢١
3. سر صناعة الإعراب ٧٠٥/٢
4. إعراب القرآن ٤٦/٣
5. انظر شرح التسهيل ٢٤٨/١، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣٣٠/١
6. انظر شرح الأشموني ٣٤/١، والحديث أخرجه أحمد في المسند ٤٥٥/٣٩
7. نقلا عن حاشية الصبان ١٦٠/١
8. تقدم قريبا

ووجه هذه اللغة إجراء المثنى مجرى الاسم المقصور؛ قال أبو حيان: «قيل: وهو القياس، إلا أن معظم العرب أرادوا التفرقة بين الرفع وغيره، فقلبوا تلك الألف ياء»[1].

أما توجيهها إعرابا، فإما أن تكون الألف هي علامة الإعراب في الحالات الثلاث، وإما أن تكون علامة الإعراب حركات مقدرة، الضمة رفعا، والفتحة نصبا، والكسرة جرا، فالأول بناء على مذهب الكوفيين في كون الألف والياء في المثنى حروف إعراب، والثاني على مذهب البصريين في كون الإعراب مقدرا على الألف والياء في المثنى، وسيأتي.

---

[1] . شرح التسهيل ١/٢٤٥

٤. مسألة: «رأي الزجاج في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم»

اختلف النقل عن أبي إسحاق الزجاج في إعراب المثنى وجمع المذكر السالم، ففي الإنصاف: «حكي عن أبي إسحاق الزجاج أن التثنية والجمع مبنيان، وهو خلاف الإجماع»[١]، وقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر عبارة ابن الأنباري[٢]، وقصره في همع الهوامع على المثنى وحده[٣]، وكذا النقل في شرح التصريح[٤]. وفي شرح الأشموني: «إعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف، هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين، ونسب إلى الزجاج والزجاجي، قيل: وهو مذهب الكوفيين»[٥]. ومثله في شرح الشذور للجوجري[٦]: «ما صرّح به [ابن هشام] من إعراب المثنى بالحروف هو مذهب طائفة من النحويين، ونسب إلى الزجاج والكوفيين، وهو المشهور»[٧]. وقال أبو البقاء العكبري: «الأسماء المثناة والمجموعة معربة، وحكي عن الزجاج أنها مبنية، وكلامه في المعاني يخالف هذا»[٨].

يتلخص مما سبق أن في المثنى وجمع المذكر السالم ثلاثة مذاهب منقولة عن الزجاج؛

أحدها: أنهما معربان بالحروف.

والآخر: أنهما مبنيان.

---

[1]. ص ٢٥

[2]. انظر الأشباه والنظائر ٩/٥

[3]. انظر همع الهوامع ٥٧/١

[4]. انظر شرح التصريح ٦٥/١

[5]. شرح الأشموني على الألفية ٣٩/١

[6]. محمد بن عبد المنعم بن محمد بن الجوجري ثم القاهري الشافعي ولد بجوجر سنة ٨٢١ هـ، له تسهيل المسالك في شرح عمدة السالك، وشرح على الإرشاد لابن المقري، وشرحان على شذور الذهب مطول ومختصر، توفي بمصر سنة ٨٨٩ هـ. انظر الضوء اللامع لأهل القرن التاسع ١٢٣/٨

[7]. شرح شذور الذهب ١٩٥/١

[8]. اللباب في علل البناء والإعراب ١٠٣/١

والثالث: أن المثنى وحده مبني، كما تقدم من نقل السيوطي وخالد الأزهري، وهذا مذهب محتمل، إذ يجوز أن المذكورَينِ اقتصرا على حكاية مذهب الزجاج في باب التثنية، ولم يحكياه في باب الجمع، ويقوي هذا الاحتمال أن السيوطي قد نقل في الأشباه عبارة ابن الأنباري وأقرها، ويجوز أن يكون محفوظهما من النقل عن الزجاج بناءُ المثنى وحده، ويلزم من هذا أن يكون الجمع على أصله في الإعراب، فيتركب هذا القول الثالث.

أما كون الجمع والتثنية معربين بالحروف، كما في النقل الأول، فهو مذهب البصريين[1]، ونسبه جماعة إلى الكوفيين كما تقدم.

وقد حقق ابن الأنباري في الإنصاف مذهب الكوفية، إذ نقل عنهم أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الضمة والفتحة والكسرة في الاسم المفرد، وهذا مذهب قطرب أيضا، بينما هي عند البصريين حروف إعراب، بمنزلة الدال في «زيد»، وهذا هو الفرق بين مذهبيهما[2]، فالواو والألف والياء على مذهب الكوفيين هي علامات الإعراب، أي الأثر الذي يحدثه العامل في التثنية والجمع، كما أن الفتحة والضمة والكسرة في الاسم المفرد كذلك، وعلى مذهب البصريين هي محل لعلامات الإعراب، إذ الأخيرة حركات مقدرة على تلك الحروف، كما تقدر على الاسم المقصور.

وعلة بناء المثنى عند الزجاج تضمنه معنى حرف العطف، لأن الأصل في «قام الزيدان»: قام زيد وزيد، كما بني لذلك «خمسة عشر»، كذا ذكر السيوطي[3]، وهذه العلة تنسحب على جمع المذكر السالم، لأنه يغني عن متعاطفات كثيرة.

---

[1] . انظر الإنصاف ص ٢٥

[2] . السابق ص ٢٥

[3] . انظر همع الهوامع ٥٧/١

٥. مسألة: «رأي ابن معط في علة بناء اسم الإشارة»

ذكر ابن معط في الفصول أن أسماء الإشارة بنيت لشبهها بالحرف[1]؛ قال ابن إياز في شرح الفصول: «وتعليله بناءها بشبهها للحرف غريب، لم أر أحدا ذكره غيره»[2].

وقد وقفت على هذا الرأي لابن أبي الربيع، وهو معاصر لابن إياز، فقد نص في شرح الجمل على أن «الأسماء على ثلاثة أقسام؛ قسم أشبه الحرف، كالأسماء الموصولة، وأسماء الإشارة، فهذا القسم يكون مبنيا»، وذكر الأقسام الأخرى[3]، ووقفت عليه أيضا لابن مالك؛ قال في التسهيل: «وبني اسم الإشارة لتضمن معناها [أي معنى هنا]، أو لشبه الحرف وضعا وافتقارا»[4]، وفي شرح التسهيل: «أما الشبه في الوضع فالمراد به كون «ذا» و«ذي» وأخواتها موضوعة على حرفين، وذلك من وضع الحروف، فاستحقت البناء بذلك، وحملت البواقي عليها لأنها فروع أو كالفروع»[5]، وفوق ذلك؛ فقد ذكر الطُّرنباطي[6]، من المتأخرين، أن جمهور النحويين «يجعلون اسم الإشارة مبنيا لشبهه بالحرف في الافتقار، لأنها مفتقرة إلى المشار إليه، كافتقار الحروف إلى غيرها»[7].

وقد اختلف النحويون في علة بناء أسماء الإشارة على قولين؛

---

1. الفصول ص ١٦٦
2. المحصول في شرح الفصول ١٨٧/١
3. البسيط في شرح الجمل ١٧٣/١
4. هذا النص من متن التسهيل، انظره في شرح التسهيل له ٢٥٠/١
5. شرح التسهيل ٢٥٢/١
6. محمد بن مسعود بن أحمد العثماني الأموي، أبو عبد الله الطُّرُنباطي: قاض، من أهل فاس له علم بالأدب ونظم حسن. أصله من الأندلس. ولي القضاء بسجلماسة ثم بثغر الصويرة. ومات بالطاعون بفاس. له: بلوغ أقصى المرام في شرف العلم وما يتعلق به من الأحكام وإرشاد السالك إلى ألفية ابن مالك، توفي سنة ١٢١٤ هـ. انظر الأعلام ٩٦/٧
7. دليل السالك إلى فهم ألفية ابن مالك لوحة ١٥/ب، نسخة مصورة عن مخطوطة محفوظة في جامعة الملك سعود.

أحدها: أنها بنيت لشبهها الحرف، واختلفوا على هذا؛ فقيل: لشبهها به في المعنى، واقتصر عليه ابن مالك في الألفية، في قوله:

كالشبه الوضعي في اسمي جئتَنا   والمعنوي في متى وفي هنا

أشار بـ«هنا» إلى بناء أسماء الإشارة لشبهها في المعنى حرف إشارة لم تضعه العرب، هذا قول، والآخر أنهم وضعوا للإشارة أل العهدية، لأنها للإشارة إلى معهود بين المتكلم والمخاطب، وهي حرف[1].

وقيل: لشبهها به في الوضع، وقيل: في الافتقار، وقد تقدما من كلام ابن مالك[2]، وتقدم أن هذا الأخير هو مذهب الجمهور، وقيل: لشبهها به في شدة توغله في الإبهام، وهو لسيبويه[3].

والقول الآخر: أنها بنيت لمخالفتها سائر الأسماء في عدم لزوم المسمى، وهو قول عبد القاهر الجرجاني، صرح به في المقتصد[4]. وخلاصة قوله أن أسماء الإشارة منتقلة، لا تلزم المسمى، فـ«هذا» تشير به إلى زيد أو عمرو، ثم ينفك عنهما، بخلاف الأعلام، مثلا، فمن سميته زيدا لم تنفك عنه هذه التسمية.

---

1 . انظر حاشية يس على التصريح ٤٩/١

2 . وانظر شرح التسهيل لأبي حيان ٢١٥/٣

3 . انظر الكتاب ٢٨٠/٣-٢٨١، وشرح التسهيل لأبي حيان ٢١٥/٣

4 . انظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٤٠/١

٦. مسألة: «رأي المازني في بناء فعلي الشرط والجزاء»

حكى ابن الأنباري أن أبا عثمان المازني ذهب إلى أن جواب الشرط مبني[١]، وفي شرح المفصل: «يحكى عن أبي عثمان أنه كان يقول: إن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان»[٢].

وحكى السيوطي عن المازني قولين في فعلي الشرط والجزاء؛ أحدهما: أنهما مبنيان، والآخر: أن فعل الشرط معرب، وفعل الجزاء مبني[٣].

واستدل المازني، على القول الأول، بأن فعل الشرط وجوابه لما وقعا بعد أداة الشرط، وقعا موقعا لا تصلح فيه الأسماء، فرجع الفعل إلى أصل بنائه[٤]، ورده أبو البقاء من وجهين؛ أحدهما: أن الفعل لم يعرب لوقوعه موقع الاسم حتى يبنى لزوال ذلك، وإنما رفع لهذا الموقع، والثاني: أنه باطل بـ «لن يفعل»، فإنه لا يقع موقع الاسم، وهو معرب[٥].

أما على القول الثاني، وهو أن فعل الشرط معرب، وفعل الجزاء مبني، فدليله في بناء الجزاء ما تقدم، أما وجه الإعراب في فعل الشرط، فلم أجد له تخريجا فيما وقعت عليه من مصادر، وقد يخرّج على أن وقوع الاسم ظاهرا موقع فعل الشرط في نحو: «إن امرؤ هلك» [النساء: ١٧٦]، اعتُبر عند المازني في إعراب فعل الشرط، وبقي الجواب على أصل مذهبه في البناء.

---

[1] . الإنصاف ص ٤٨٣، وأسرار العربية ص ١٧٣

[2] . شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧

[3] . انظر الأشباه والنظائر ٢٥/٥

[4] . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧

[5] . انظر اللباب علل البناء والإعراب ٥١/٢

«باب الابتداء»

٧. «رأي ابن الطراوة في الإخبار بظروف الزمان»

قال السيوطي: «قال أبو الحسين ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح: لا أعلم خلافا بين النحويين أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث، وظرف المكان يكون خبرا عن الجثث، والمصدر، إلا أن ابن الطراوة رد على جميع النحويين في هذا، وقال: هما سواء، يكونان خبرين عن الجثث والمصادر»[١].

ونصُّ ابن أبي الربيع في شرح الجمل: «ولا أعلم في ذلك خلافا بين النحويين [أي في أن ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثث] إلا ابن الطراوة، فإنه ادعى أن ظروف الزمان تكون أخبارا عن الجثث إذا أفادت، وإذا لم تفد لم تكن أخبارا، ولا فرق في هذا بين ظروف الزمان وظروف المكان»[٢].

واستدل ابن الطراوة على ذلك بأربعة أدلة؛ أحدها: قول العرب: «الهلالُ الليلةَ»، قال: الهلال جثة، وقد أخبر عنه بالليلة، وهي ظرف زمان، لأن ذلك أفاد. والثاني: قولهم: نحن في شهر صفر، ونحن في شهر ربيع الأول، ونحن في يوم الخميس، وهذا كلام صحيح، لأن الفائدة قد وقعت. والثالث: ما أنشده سيبويه: [الرجز]

أكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تحوونه[٣]

والرابع: قولهم: زيد حين التحى، وغلام حين بقل وجهه، وقوله: [الطويل]

أقولُ وفي الأكفان أبيضُ ماجدٌ ... كغصن الأراك وجهُه حين وشَّما[٤]

---

[1] . الأشباه والنظائر ١٠/٥

[2] . البسيط في شرح جمل الزجاجي ٦٠١/١

[3] . الشاهد لقيس بن حصين الحارثي في خزانة الأدب ٣٩٤/١، وبلا نسبة في الكتاب ١٢٩/١

[4] . الشاهد بلا نسبة في اللسان ٤٨٤٦/٦ «وشم»، والمحكم ١٣٢/٨، والتاج ٥٣/٣٤

وأجاب ابن أبي الربيع عن الأول بأنه على تقدير: حدوثُ الهلالِ الليلةَ، وعن الثاني بأن أصله: شهرنا شهر صفر، فعدلت عنه العرب للاتساع، وعن الثالث بأنه على معنى: كلَّ يوم أخذُ نعم، فحذف الحدث اتساعا، وعن الرابع بأن «حين» في نحو: غلام حين بقل وجهه[1]، زائدة على مذهب الكوفيين، وأن المعنى على مذهب البصريين غلام بقل وجهه، فلما كان الفعل لا ينفك عن زمن، أخبر عن «غلام» بزمن مضاف إلى الحدث على جهة الاتساع، والمراد الإخبار عن الشخص بالحدث. انتهى ملخصا[2].

وفي كون هذا المثال الأخير ونحوه من الاتساع نظر؛ لأن الاتساع كما نص ابن السراج، وقرره السيوطي، ضرب من حذف[3]، وهنا جعل الاتساع في زيادة لفظ الحين.

إذن؛ هناك نقلان عن ابن الطراوة، نقلهما ابن أبي الربيع؛ الأول: إجازته الإخبار بظرف الزمان عن الجثة مطلقا، كما في شرح الإيضاح. والثاني: إجازته ذلك بشرط الإفادة، كما في شرح الجمل. وهذا النقل الثاني هو الأولى، لأنه مخصص من عموم القول الأول، والأول عام مخصوص بالثاني، على أني قد وقفت على القول الثاني في شرح الجمل، ولم أستطع تحقيق كلام ابن أبي الربيع في شرح الإيضاح[4].

وما ذكره ابن أبي الربيع –فيما نقله السيوطي– من أن النحويين يمنعون الإخبار بظرف الزمان عن الجثث ليس على إطلاقه، لذلك قيده جماعة من محققي النحويين بـ«غالبا»؛ قال ابن

---

[1] . في نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٣٠: «فإن قلت: فقد قالوا: زيد حين بقل وجهه؟ قلنا: إنما جاز ذلك لقرينة أخرجته عن معنى الظرف من الزمان إلى معنى الوصف بمقدار السنين، وهي إضافة الوجه إليه حين قلت: بقل وجهه، وطر شاربه. ولو قلت: يوم بقل وجهه، لم يجز، لِما في «حين» من لفظ «حان يحين» الذي يصح أن يكون خبراً عن زيد».

[2] . البسيط شرح جمل الزجاجي ١/٦٠٣–٦٠٥

[3] . انظر الأصول في النحو ٢/٢٥٥، والأشباه والنظائر ١/٢٩

[4] . طبع الكتاب باسم «الكافي في الإفصاح عن مسائل كتاب الإيضاح» في مكتبة الرشد بالرياض، سنة ٢٠٠١، في ثلاثة مجلدات، حققه الدكتور فيصل الحفيان، ولم يتيسر لي الحصول عليه.

مالك: «ولا يغني ظرف الزمان غالبا عن خبر اسم عين»، قال أبو حيان معقبا: «احترز بقوله: «غالبا»، من قول امرئ القيس «اليومَ خمرٌ وغدا أمرٌ»، وقول الشاعر: [الخفيف]

جارتي للخبيص والهرُّ للفأ ... رِ وشاتي إذا أردتُ مجيعا[1]

فشاتي مبتدأ، وهي جثة، وإذا ظرف زمان، وقد وقع خبرا للجثة، وكذا «اليوم خمر»، الخمر جثة، واليوم ظرف زمان، وهو خبر عنه»[2]. وقال ابن أم مكتوم في تذكرته: «قال أبو الخصيب الفارسي، نحوي من أصحاب المبرد، في كتاب النوادر له: الليلةَ الهلالُ؛ ليس في الكلام شخص خبره ظرف من الزمان إلا هذا، ومثله قوله: [الرجز]

أكلَّ عامٍ نعمٌ تحوونه»[3].

والظاهر أن جماعة من النحويين يقصرون الإخبار بظرف الزمان عن الجثة على ما ورد من شواهده، ولا يتأولونه، كما في تعليق أبي حيان، ونقل ابن أم مكتوم المتقدمَين.

أما ما ذكره في شرح الجمل من أن ابن الطراوة ذهب إلى أن ظروف الزمان تكون أخبارا عن الجثث إذا أفادت، وأنه خالف النحويين في ذلك، فهو مذهب جماعة من المتأخرين، ومفهوم كلام ابن جني[4]، وأبي البقاء العكبري[5]، كما سيأتي.

وقد حكى أبو حيان في الإخبار بظرف الزمان عن الجثة ثلاثة مذاهب[6]؛

---

[1] . الشاهد بلا نسبة في التهذيب ٣٩٥/١، واللسان ٤١٤١/٦، والصحاح ١٢٨٣/٣

[2] . شرح التسهيل ٥٨/٤-٥٩

[3] . نقلا عن الأشباه والنظائر ١٠٢/٣

[4] . انظر اللمع في العربية ص ٢٨

[5] . انظر اللباب علل البناء والإعراب ١٤٠/١-١٤١

[6] . انظر شرح التسهيل ٥٩/٤

أحدها: مذهب الجمهور، وهو أن ظرف الزمان لا يقع خبرا عن الجثة من غير تفصيل، سواء أكان الظرف منصوبا أم مجرورا بفي، وما ورد مما ظاهره إخبار بظرف الزمان مؤول على حذف المضاف.

والثاني: مذهب قوم، وهو جواز وقوعه خبرا عن الجثة إذا كان فيه معنى الشرط، نحو: الرطب إذا جاء الحر.

والثالث: مذهب بعض المتأخرين، وهو جواز وقوعه خبرا عن الجثة إذا أفاد، أو وصف وجر بفي، نحو: نحن في يوم صائف. وهذا المذهب قال به، في الإفادة، ابن هشام[1]، وصرح به ابن مالك في الألفية في قوله:

ولا يكون اسم زمان خبرا   عن جثة وإن يفد فأخبرا

وهو مفهوم كلام المبرد؛ فإنه قال في المقتضب: «ولو قلت: زيد يوم الجمعة، لم يستقم، لأن يوم الجمعة لا يخلو منه زيد ولا غيره، فلا فائدة فيه»[2]، ومفهوم كلام ابن جني أيضا؛ قال: «ولو قلت: زيد يوم الجمعة، أو نحو ذلك، لم يجز، لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، لأنه لا فائدة في ذلك»[3]، وأشار إليه أبو البقاء في اللباب بقوله: «إنما لم يجز الإخبار بالزمان عن الجثة لعدم الفائدة، إذ كانت الجثة غير مختصة بزمان دون زمان»[4]. وكلامهم هذا إما أن يدل على أن ظرف الزمان يُخبر به عن الجثة إذا تحققت الإفادة، أو يدل على أن الإفادة غير متحققة في الإخبار به عن الجثة، لذا يوجب بعضهم تأويل ما ورد من ذلك.

---

[1] . انظر أوضح المسالك ٢٠٣/١

[2] . المقتضب ٣٢٩/٤

[3] . انظر اللمع في العربية ص ٢٨

[4] . انظر اللباب علل البناء والإعراب ١٤٠/١-١٤١

٨. مسألة: «متعلق الظرف الواقع خبرا»

إذا وقع الظرف خبرا، في نحو: «والركبُ أسفلَ منكم» [الأنفال: ٤٢] ، «وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ» [الأنعام: ٥٩]؛ ففيه للنحويين أربعة أقوال؛

أحدها: أن يكون متعلقا باسم محذوف وجوبا تقديره: مستقر أو كائن أو ثابت، لأن المحذوف هو الخبر حقيقة، والأصل في الخبر الإفراد، وهو، على ذلك، من قبيل الإخبار بالمفرد، وهذا اختيار جمهور البصريين، ونسب إلى سيبويه والأخفش، وعزاه ابن يعيش إلى ابن السراج، واختاره ابن مالك أيضا.

والثاني: أن يكون متعلقا بفعل محذوف وجوبا تقديره: استقر أو ثبت أو كان، لأن المحذوف يعمل النصبَ في لفظ الظرف، والأصل في العامل أن يكون فعلا، وهو من باب الإخبار بالجملة، ويشهد لهذا القول وجوب تقدير المحذوف فعلا في الصلة، لأن الصلة لا تكون إلا جملة، وهذا اختيار الأخفش والفارسي والزمخشري، ونسب أيضا إلى سيبويه.

والثالث: أن الظرف ومتعلقه هما الخبر، والمتعلق جزء من الخبر، واختاره الرضي.[1]

والرابع: أن الظرف نفسه هو الخبر، وأنه قسم برأسه، وهذا مذهب أبي بكر بن السراج، نقله عنه تلميذه أبو علي الفارسي في الشيرازيات، واستدل بنحو: إن في الدار زيدا، ولو كان بمنزلة «استقر» أو «مستقر» لم يجز تقديمه على اسم «إن».[2]

وقد صرح ابن السراج في الأصول بخلاف هذا، فقال في كلامه على أضرب الخبر: «وضرب يحذف منه الخبر، ويقوم مقامه ظرف له، [...]، نحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدار، والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنك قلت: زيد مستقر خلفك، وعمرو

---

[1] . انظر شرح المفصل ٩٠/١، وشرح قطر الندى ١٢٠، وشرح التصريح ٢٠٦/١، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٨٢، وشرح ابن عقيل ٢١٠/١-٢١١، وشرح الأشموني ٩٣/١-٩٤، وهمع الهوامع ٢١/٢-٢٢.

[2] . شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٣٤٤/١

مستقر في الدار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به في الاستعمال، [...و] نحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، أو وقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى، فالكلام محال؛ لأن زيدًا الذي هو المبتدأ ليس من قولك: «خلفك» ولا «في الدار» شيء؛ لأن «في الدار» ليس بحديث، وكذلك «خلفك»، وإنما هو موضع الخبر»[1]، وهذا الكلام يتضمن أربعة أشياء؛

أحدها: أن الظرف إذا وقع خبرا تعلق باستقرار محذوف.

والثاني: أن المحذوف يصح أن يقدَّر اسما، أو فعلا، فإن ابن السراج قدره بـ«مستقر»، وبـ«وقع»، كما قدره في مواضع أخرى من «الأصول» بـ«استقر».

والثالث: أن الظرف نفسه لا يكون خبرا عن المبتدأ، كما يظهر من قوله: «فإن لم ترد هذا المعنى ...» إلخ.

والرابع: أنه لا يجوز إظهار المحذوف الذي تعلق به الظرف، لأن الأخير قام مقامه.

وهذا الذي ذُكر مقدمة لما نقله ابن هشام عن ابن يعيش؛ قال في المغني: «وفي شرح ابن يعيش: متعلق الظرف الواقع خبرا صرح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره، لأنه قد صار أصلا مرفوضا، فأما إن ذكرته أولا فقلت: زيد استقر عندك، فلا يمنع مانع منه. اهـ وهو غريب»[2]. قال الشمني: «لأنه لم يقل به غيره»[3].

وصورة المسألة على رأي ابن يعيش أن الأصل في نحو: زيد عندك؛ زيد استقر عندك، ثم حذف ما يتعلق به الظرف، وهو «استقر»، وانتقل الضمير المستتر فيه إلى الظرف، فرفض

---

1 . الأصول في النحو ٦٢/١-٦٣

2 . مغني اللبيب ٢٢٨/٥-٢٢٩، وانظر شرح المفصل ٩٠/١

3 . حاشية الشمني على المغني ١٥٤/٢

الأصل، واستعمل التركيب بعد الحذف، ومقتضى كلامه امتناع هذا التركيب: زيد استقر عندك، إذا اعتُبر الاستقرار إظهارا له محذوفا، أما إذا ذُكر ابتداء فلا مانع منه. وما ذكره الشمني من أن ابن يعيش انفرد بهذا الرأي مدفوع بما أوردته من كلام ابن السراج آنفا، فإنه صرح بأن المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، واستغنائهم به الاستعمال، والجامع بين قولي ابن يعيش وابن السراج أن الظرف قائم مقام الاستقرار المحذوف، لذا منعا إظهاره، لأن فيه جمعا بين العوض والمعوض عنه، كمنعهم نحو: يا اللهم، ولا يجوز مثل هذا في الاختيار.

«باب كان وأخواتها»

٩. مسألة: «في حرفية كان وليس»

أولا: في حرفية كان

ذهب المبرد والزجاجي إلى أن «كان» من جملة الحروف، نقل ذلك عنهما السيوطي فقال: «ذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف، وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: الخلاف في «عسى وليس» شهير وفي «كان» غريب، قال ابن الحاج في النقد: حكى العبدي، في شرح الإيضاح، أن المبرد قال: إن «كان» حرف، قال العبدي: وهذا أطرف من قول من قال: إن «ليس وعسى» حرفان، قال ابن الحاج: هو وإن كان في بادئ الرأي ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل، لأنها لا تدل على حدث، بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر ما دخلت عليه»[1].

أما ما نقل عن المبرد؛ فقد وجدت في المقتضب، في «باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد»، الآتي: «واعلم أن هذا الباب إنما معناه: الابتداء والخبر، وإنما دخلت «كان»؛ لتخبر أن ذلك وقع فيما مضى، وليس بفعل وصل منك إلى غيرك، وإنما صرفن تصرف الأفعال لقوتهن، وأنك تقول فيهن: يفعل، وسيفعل، وهو فاعل، ويأتي فيهن جميع أمثل الفعل»[2]. وفي «باب التمييز والتبيين»: ««كان» في وزن الفعل وتصرفه، وليست فعلا على الحقيقة تقول: ضرب زيد عمرا، فتخبر بأن فعلا وصل من زيد إلى عمرو، فإذا قلت: كان زيد أخاك، لم تخبر أن زيدا أوصل إلى الأخ شيئا، ولكن زعمت أن زيدا أخوه فيما خلا من الدهر، والتشبيه يكون للفظ وللتصرف»[3]، وفي موضع ثالث: «ومنها ما يتعدى إلى مفعول، واسم الفاعل والمفعول فيه لشئ واحد، وليست أفعالا حقيقية، ولكنها في وزن الأفعال، ودخلت لمعان على

---

[1]. همع الهوامع ٢٨/١

[2]. المقتضب ٩٧/٣

[3]. السابق ٣٣/٣

الابتداء والخبر، كما أن مفعولي ظننت إنما هما ابتداء وخبر، وذلك قولك: كان زيد أخاك، وأمسى عبد الله ظريفا يا فتى، وكذلك ليس، وما زال، وما دام، فهذه ثمانية أفعال متصرفة»[1].

وليس في هذا أن «كان» حرف مطلقا عند المبرد كما نقل عنه، بل هي من حيث اللفظ فعل، لمجيئها على وزن الفعل، ولتصرفها تصرف الأفعال، وإن لم يكن معناها معنى الفعل، إذ يشترط في الأخير أن يدل على حدث وزمان محصل، ودلالة «كان» على الحدث غير متأتية عند المبرد، وقد وجد مثل هذا الرأي عند غير المبرد، كابن السراج[2].

ولأن «كان» متضمنة أحد مدلولي الفعل، وهو الزمان المحصل، متصرفة تصرفه، جائية على صيغة، فقد عدها جمهور النحويين فعلا، إلا أنهم استدركوا عدم دلالتها على الحدث دلالة تامة بقيد النقص، فقالوا: هي فعل ناقص، ودلالتها على الحدث في غيرها لا في نفسها، وغيرها هو الخبر في نحو: كان زيد قائما، لذلك قال سيبويه لما عد كان وأخواتها: «وذلك قولك: كان ويكون، وصار، وما دام، وليسَ، وما كان نحوهنَّ من الفعل، مما لا يَستغني عن الخبر»[3].

أما ما نقل عن الزجاجي؛ فالذي وجدته، في «حروف المعاني والصفات» له، الآتي: «كان عبارة عن حدوث الأفعال المنقضية، كقولك: خرج زيد، فتقول: قد كان ذلك، وتقول: انطلق عبد الله، وقدم محمد، وسار الناس، فتقول في جميع ذلك: قد كان ذلك»[4]، وهذا كله في كان التامة المتضمنة حدثا وزمانا محصلا، وليس فيه دليل على ما نقل عنه.

وفي الجمل: «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي كان، وأمسى، وأصبح، وصار، وأضحى، وظل، وبات، وليس، وما زال، وما انفك، وما فتئ، وما برح، وما تصرف

---

1 . السابق ٣/١٨٩

2 . انظر الأصول في النحو ١/٨٣

3 . الكتاب ١/٤٥

4 . حروف المعاني والصفات ١/٦

منها»[1]، وفيه: «ويجوز تقديم أخبار هذه الحروف عليها وتوسطها لأنها متصرفة [...]، واعلم أن كل شيء كان خبرا للمبتدأ فإنه يكون خبر هذه الحروف»[2]، وهكذا في جميع الباب، عبر عن كان وأخواتها بالحروف.

وفي هذا احتمالان؛ أحدهما: أن «كان» وأخواتها من جملة الحروف عنده، كما هو ظاهر عباراته في الجمل، ويقويه أنه عبر في باب كان بالمصطلحات الثلاثة؛ الاسم والفعل والحرف.

والاحتمال الثاني: أنه سماها حروفا لغة لا اصطلاحا، فإن الحرف في اللغة مساو للكلمة في اصطلاح النحاة[3]، فيشمل الاسم والفعل والحرف، ويقويه أمور؛ **أحدها**: أنه وجد في كلام الزجاجي استعمال الحرف بمعناه اللغوي؛ فمنه في الأمالي: «وما أحسن تختمه أي تعممه وهذا حرف لم يذكره غير ابن الأعرابي»[4]، وفيه أيضا: «عن قتادة في قول الله عز وجل: «أو يأخذهم على تخوفٍ» [النحل: ٤٧]، قال: على تنقصٍ، قال أبو القاسم رحمه الله: وأصحابنا يقولون إن الأخفش سعيد بن مسعدة كان ينشد شاهداً لهذا الحرفِ: [البسيط]

تَخَوَّفَ السيرُ منها تامِكاً قَرِداً ... كما تخَوَّفَ عودَ النَّبْعَةِ السَّفَنُ»[5].

والثاني: أن كثيرا من شراح الجمل أشاروا إلى مثل هذا، ولم يحكوا الحرفية مذهبا للزجاجي؛ قال ابن خروف: «فإن كان أطلق عليها حروفا كما يطلق سيبويه رحمه الله على كل كلمة حرفا،

---

[1] . ص ٥٣

[2] . ص ٥٤

[3] . الكلمة اصطلاحا تشمل الاسم والفعل والحرف، ولغة هي الجملة المفيدة، وكلام النحويين يشعر بأن استعمال الكلمة بإزاء المفرد هو الأصل، وأن استعمالها بإزاء الجملة المفيدة (الكلام التام) مجاز من قبيل تسمية الشيء باسم جزئه، وليس كذلك، إذ لم يرد استعمال الكلمة بإزاء اللفظ المفرد في لغة العرب، واستعمالها للمفرد هو اصطلاح خاص بالنحويين غير معروف في لغة العرب. وقد كنت أميل إلى هذا منذ زمن حتى وقفت على تقريره عند ابن تيمية في مجموع الفتاوى، فانظره ١٢/٦٠-٦١.

[4] . أمالي الزجاجي ص ١١٠

[5] . السابق ص ٣٧، والشاهد لابن مقبل في التهذيب ٤/١٣، والمحكم ٥/٣٠٨، ولذي الرمة في الصحاح ٤/١٣٥٩، ولابن مزاحم الثمالي في الأغاني ٦/٥٦

فذلك جائز لغة لا اصطلاحا»[1]، وقال ابن العريف: «وإنما سمى كان وأخواتها حروفا، لأنها تدل على حدث، ولا تضارع الفعل المتعدي، فضعفت لذلك، فأشبهت الحروف، فسماها حروفا لذلك»[2]، وذكر ابن أبي الربيع أنه إنما سماها حروفا إما لأنه أراد بالحروف الكلم، وإما لضعفها من جهة عدم استغنائها عن الخبر، ولأنها لا تؤكد بالمصدر كالأفعال؛ يقال: ضربت عمرا ضربا، ولا يقال: كان زيد قائما كونا[3].

والثالث: أن ابن عصفور قد أطال الكلام في شرح «كان» وأخواتها، ولم يتعرض لاصطلاح الزجاجي فيها، ولا علق عليه، بل عامل كان وأخواتها معاملة الأفعال أثناء شرحه، كما بوب لها بـ«باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر»، ولم يلتزم بتبويب الزجاجي في الجمل، ونص على أن كان وأخواتها أفعال كلها بلا خلاف، إلا ليس، ولم يستثن من ذلك رأيا في كان لا للزجاجي ولا لغيره، وهذا يقوي أن تعبير الزجاجي بالحرفية في باب «كان» لغوي لا اصطلاحي[4].

والرابع: أن الزجاجي، في الجمل، سمى «كيف وأين» حروفا، في «باب الحروف التي ترفع ما بعدها بالابتداء والخبر وتسمى حروف الرفع»[5]، وكان قد نص على اسميتها في «باب معرفة المعرب والمبني»[6].

والذي أميل إليه أن الزجاجي لم يعتقد في «كان» وأخواتها الحرفية مطلقا، وإنما سماها حروفا للأسباب التي سبقت، ولا يُظنُّ أن الزجاجي يفوته أن أحكام «كان» وأخواتها تخالف أحكام الحروف، وتوافق أحكام الأفعال، وذلك من جوانب كثيرة جدا، منها تصرفها كالأفعال، والحروف لا

---

1 . شرح الجمل ١/٤١٥

2 . شرح الجمل لوحة ٣٨/ب

3 . انظر البسيط في شرح الجمل ٢/٦٦١-٦٦٤

4 . انظر شرح الجمل ١/٣٧٦-٤٢١

5 . ص ٢٩٣-٢٩٤

6 . ص ٢٦٣

تتصرف، ومنها أن صيغها مبنية ومعربة كالأفعال، ككان ويكون وكن، فالمعرب منها متأثر بالعوامل، ولا يعرف أن الحروف تتأثر بالعوامل، ومنها أن الضمائر تتصل بها اتصالها بالأفعال ككنت وقمت، وغيرها من الأحكام، فالقول بحرفية «كان» يلزمه بالإجابة على جميع هذه الأحكام.

ثانيا: في حرفية ليس

نقل ابن النحاس في التعليقة عن ابن السراج أنه قال: «أنا أفتي بفعلية ليس تقليدا منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها»[1]، وقد نص ابن السراج في الأصول على فعلية «ليس» صراحة، لقبولها علامات الفعل في نحو: لستُ ولسنا، وإنما امتنعت من التصرف لدلالتها على الماضي والحال في قولك: ليس زيد قائما الآن أو غدا، ولا يصلح مثل هذا مع «كان»، لذا تصرفت لتدل كل صيغة على زمانها.[2]

وممن ذهب إلى حرفية ليس أبو علي الفارسي في «الحلبيات»، وقد استدل لذلك بأدلة؛

أحدها: أن اتصال الضمير بها، على نحو ما يتصل بالأسماء، ليس دليلا قاطعا على فعليتها، إذ قد وجد في الأسماء ما يتصل به الضمير كاتصاله بالأفعال، وذلك قولهم: هاءا وهاؤوا، كما تقول: افعلا وافعلوا.

والثاني: أن الفعل إما أن يدل على حدث وزمان محصل، أو يدل على زمان مجرد من الحدث (كان وأخواتها)، وليست «ليس» دالة على ذلك، وأما ذكرهم إياها مع الأفعال المجردة من الدلالة على الحدث فلمشابهتها لها في عمل الرفع والنصب، كما يرى الفارسي.

---

[1] . نقلا عن الأشباه والنظائر ١٢/٥، وفي التعليقة ص ١٩٨ بدون: «فظهر لي حرفيتها».

[2] . انظر الأصول في النحو ٨٣/١

الثالث: أن دلالة «ليس» على نفي الحال، هي كدلالة «ما» عليه، لا كدلالة المضارع عليه، لذا لم تلحقها أحرف المضارعة، عند دلالتها على نفي الحال.

والرابع: أن «ليس» لم تأت على أمثلة الأفعال المأخوذة من المصادر، بدليل أن «ما» المصدرية لا تتصل بها، لا يقال: ما أحسن ما ليس يذكرك زيد.

والخامس: قوله: [الرجز]

قد ذهب القوم الكرام ليسي[1]

إذ اتصلت بها ياء المتكلم بلا نون، وهذه النون تحذف من الحرف ضرورة، ولا يعلم حذفها من الفعل في اختيار أو ضرورة.

والسادس: أن الأفعال صيغت لتدل على الماضي أو الحاضر أو المستقبل، و«ليس» لا تدل على قسم من هذه الأقسام على حد ما تدل عليه هذه الأمثلة، ودلالتها على نفي الحال إنما هو كدلالة ما عليه.[2]

وقد ذكر المرادي أن القول بحرفية «ليس» هو أحد قولي الفارسي[3]، ونسب أيضا إلى ابن شقير، واستدل على ذلك بعدم تصرفها[4].

وحكى الزجاجي الحرفية عن الفراء وجميع الكوفيين، وأنهم استدلوا على ذلك بعدم تصرفها، وأنها ليست على وزن شيء من الأفعال[5]؛ وفيه نظر، فقد صرح الفراء بفعليتها في معاني القرآن؛ قال: «إذا قدّمت الفعل قبل الاسم رفعت الفعل واسمه فقلت: ما سامع هذا وما قائم أخوك، وذلك أن الباء لم تستعمل ها هنا ولم تدخل، ألا ترى أنه قبيح أن تقول: ما بقائم أخوك، لأنها إنما تقع

---

[1]. الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٥

[2]. انظر المسائل الحلبيات ص ٢١٠-٢٢٢

[3]. الجنى الداني ٤٩٤، وفي تعليقة الفارسي على كتاب سيبويه ٩٤/١ ما يشير إلى فعلية ليس.

[4]. انظر همع الهوامع ٢٨/١

[5]. انظر اللامات ص ٧

في المنفي إذا سبق الاسم، فلمّا لم يمكن في «ما» ضمير الاسم قبح دخول الباء، وحسن ذلك في «ليس» أن تقول: ليس بقائم أخوك، لأنّ «ليس» فعل يقبل المضمر، كقولك: لست ولسنا، ولم يمكن ذلك في ما»[1]. أما ما نقله عن الكوفيين فقد ذكر ابن الأنباري أن مذهب الكوفيين في «ليس» الفعلية[2].

[1] . معاني القرآن ٢/٤٣

[2] . انظر الإنصاف ص ١٣٨

١٠. مسألة: «تقديم خبر دام على اسمه»

ذهب ابن معط إلى أن «دام» لا يجوز تقديم خبرها على اسمها، نص على ذلك في الفصول[1]؛ قال ابن إياز: «وما وقفت في تصانيف أهل العربية متقدمهم ومتأخرهم على نص يمنع من ذلك، ولقد أكثرت السؤال والفحص عنه، فما أخبرت بأن أحدا يوافق هذا المصنف في عدم جوازه، وحكى لي من لا أثق به عن الشيخ تقي الدين الحلبي أن ابن الخشاب نقل مثل ذلك وقال: هذا جار مجرى المثل، وذكر ابن الخباز الموصلي أن بعض أصحابه سافر إلى دمشق، واجتمع بالمصنف، وسأله عن ذلك فقال: أفكر، ثم اجتمع به مرة أخرى، وعاود سؤاله، فقال له: لا تنقل عني فيه شيئا»[2].

وقال المرادي: «ومنع ابن معط توسط خبر «ما دام» ونسب إلى الوهم، إذ لم يقل به غيره»[3].

وقد صرح ابن معط بقوله هذا، في الألفية أيضا، في قوله:

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الأخر[4]

قال تقي الدين النيلي: «أما قوله: إنه لا يجوز تقديم خبر ما دام على اسمها فشيء غير معروف، وقد انفرد به»[5]، وقال ابن القواس[6] في شرح الألفية: «وأما قول المصنف:

---

[1] . انظر الفصول ص ١٨١

[2] . المحصول في شرح الفصول ٣٢٣/١

[3] . توضيح المقاصد والمسالك ٤٩٥/١

[4] . الدرة الألفية في علم العربية (ألفية ابن معط)/ باب القول فيما يرفع الأسماء وينصب الأخبار حيث جاء.

[5] . الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية ٨/٢

[6] . قال السيوطي: «عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي النحوي، قال ابن رافع: شرح الألفية والأنموذج، قرأ عليه أبو الحسن بن السباك. قلت: هو المشهور بابن القواس. شرح ألفية ابن معط؛ وكافية ابن الحاجب.» بغية الوعاة ٩٩/٢

ولا يجوز أن تقدم الخبر على اسم ما دام وجاز في الأخر فمما انفرد به، وقيل: نقله ابن الخشاب عن قوم [...]، وقد اعتذر له بأنها لما لزمت طريقة واحدة،

وهي الماضي، جرت مجرى الأفعال[1]، والأفعال لا تتغير، ولأن «ما» معها مصدرية، وهي وما في حيزها صلتها، وكأنه يرى الترتيب في آخر الصلة، ولأنها لما لم تكن مصدرا صريحا كانت فرعا عليه، فلم يتصرف فيها بالتقديم، كما تصرف في المصدر»[2].

وهذا الاعتذار الذي ساقه ابن القواس يتضمن أمورا؛

أحدها: أن «دام»، التي هي من أخوات كان، لما لزمت الماضي[3]، جرت مجرى الأمثال، في عدم تغيرها.

والثاني: أن «دام» وما بعدها صلة لما المصدرية قبلها، فراعى ابن معط الترتيب في أجزاء الصلة. والثالث: أن «دام» لما لم يكن لها مصدر صريح لم يتصرف فيها بالتقديم والتأخير، كما تصرف في المصدر.

وهذا الذي اعتذروا به لابن معط ضعيف، لا ينتهض دليلا لصحة مذهبه، والصواب من ذلك جواز تقديم خبر دام على اسمها؛ قال الشاعر: [البسيط]

لا طيب للعيش ما دامت منغصة لذاته بادكار الموت والهرم[4]

---

[1] . لا وجه لذكر الأفعال هنا، لأن الأفعال يتصرف فيها بالتقديم والتأخير، والصواب «مجرى الأمثال» كما تقدم في النقل عن ابن الخشاب، ولعل ما وقع في شرح ابن القواس هو من تصحيف النساخ في الأصل المخطوط.

[2] . شرح ألفية ابن معط ٢/٨٦٢-٨٦٣

[3] . انظر في لزومها الماضي علل النحو لابن الوراق ص ٣٥١-٣٥٢

[4] . الشاهد بلا نسبة في الهمع ٢/٨٧، وأوضح المسالك ١/٢٤٢، وابن عقيل ١/٢٧٤

وقد تعلق بتقديم خبر دام ثلاث مسائل؛

أحدها: تقديمه على «ما دام»، وهو ممتنع؛ قال ابن هشام وابن مالك: بالاتفاق[١].

والثانية: تقديمه على «دام» وحدها، وفيه خلاف بين المنع والجواز.

والثالثة: تقديمه على اسم دام فقط، وهو جائز؛ قال الأشموني: إجماعا، واستدرك بأن رأي ابن معط وهم[٢].

---

[1] . انظر شرح قطر الندى ١٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٤٨/١

[2] . انظر شرحه على الألفية ١١٢/١

«باب أفعال المقاربة»

١١. مسألة: «رأي ابن الطراوة في كون عسى غير ناسخة»

ذكر أبو الحسن الأبذي في شرح الجزولية أن ابن الطراوة خالف النحويين في «عسى»، وزعم أنها ليست من نواسخ المبتدأ والخبر، لأن حكم نواسخ الابتداء أن يقدر زوالها، فينعقد من معموليها مبتدأ وخبر، ولو زالت عسى من نحو: عسى زيد أن يقوم، لم يصح أن يقال: زيد أن يقوم[1].

وهذا الذي ذكره ابن الطراوة مردود بقوله: [الكامل]

قِــف بِـالـديــارِ وَصِــح إِلـى بَـيـداهــا فَـعَـسـى الديـارُ تُـجـيـبُ مَـن نـاداهـا[2]

وقوله: [الوافر]

عَـســى الأَيّـامُ تُــنــعِـمُ لــي بِـقُــربٍ وَبَـعـدَ الهَـجـرِ مُـرُّ العَـيـشِ يَـحـلـو[3]

وقوله: [المتقارب]

عَــســى نَـظــرَةٌ مِــنــكِ تَـحـيــا بِهـا حُـشـاشَـةُ مَـيْـتِ الـجَـفـا وَالـبِـعـادِ[4]

وقوله: [الوافر]

عَـسـى الكَــربُ الَّـذي أَمـسَـيــتُ فـيــهِ يَــكـــونُ وَراءَهُ فَـــرَجٌ قَـــريـــبُ

---

[1] . انظر شرح الجزولية للأبذي ٢٣٤/٢، والأشباه والنظائر ١٢/٥-١٣

[2] . الشاهد لعنترة في ديوانه ص ٩٣

[3] . الشاهد لعنترة في ديوانه ص ٦٣

[4] . الشاهد لعنترة في ديوانه ص ٢٥

وقوله: [الطويل]

عَسى اللهُ يُغني عن بِلادِ ابنِ قادِرٍ بِمُنهَمِرٍ جَونِ الربابِ سَكوبِ[1]

ونحوه مما ورد المضارع فيه غير مقرون بأنْ.

ويرده أيضا أنّ «أنْ» إنما دخلت بعد دخول «عسى»، فيقدر زوالها بزوال «عسى»، وأنه قد يتعلق بالخبر بعد دخول الناسخ أحكام لم تكن له قبل دخوله، ولهذا نظائر؛ أحدها: منع تقديم خبر ما دام عليها، فلا يجوز: كريما ما دام محمد، ويجوز: كريم محمد، على تقديم الخبر، والثاني: منع تقديم خبر «إنّ» عليها مطلقا، وعلى اسمها إلا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا، فلا يجوز: قائم إنّ زيدا، ولا: إنّ قائم زيداً، ويجوز قبل دخول الناسخ: قائم زيد، على التقديم والتأخير، والثالث: أنه يقال: زيد قام، فإذا أدخلت «صار» وما بمعناها، امتنع كون الخبر ماضيا، فلا يقال: صار زيد قام، اتفاقا. وغير ذلك من الأحكام.

ويرده، كذلك، أن ما ذهب إليه لا تختص به «عسى»، إذ أجازوا: كاد زيد أن يقوم؛ ومن ذلك قول الشاعر: [الطويل]

بَصُرتُ بِهِ يَوماً وَقد كادَ صُحبَتي مِنَ الجوعِ أَن لا يَبلُغوا الرجمَ الوَحَمْ[2]

وقوله: [الخفيف]

كادت النفس أن تفيض عليه إذ غدا حشو ريطة وبرودِ[3]

---

[1] . هذا الشاهد والذي قبله لهدبة بن الخشرم في الكتاب ١٥٩/٣، ١٣٩/٤

[2] . الشاهد لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٨

[3] . الشاهد بلا نسبة في الخزانة ٣٤٨/٩، واللسان ٤٥٠٠/٦ (نفس)، والمغني ٥٨٢/٦ ، ويروى الشاهد «أن تفيظ»، من قولهم: فاظت نفسه.

وقوله: [الرمل]

وَقـضـى الأَوطـارَ مِـنـهـا بَـعـدَمـا كـادَتِ الأَوطـارُ أَن لا تَـنـقَـضـي[1]

وقوله: [الطويل]

سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظما وقد كربت أعناقها أن تقطعا[2]

وقوله: [الطويل]

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا[3]

وقول عمر بن الخطاب ﷺ يوم الخندق: «يا رسول الله، ما كدت أن أصلي، حتى كادت الشمس أن تغرب»[4]، وغير ذلك.

1 . الشاهد لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه ص ٤٠٣

2 . الشاهد بلا نسبة في الهمع ١٣٩/٢، وابن عقيل ٣٣٥/١، ولأبي زيد الأسلمي في شرح التصريح ٢٨٥/١

3 . الشاهد بلا نسبة في اللسان ٤٨٤٤/٦ (وشك)، والمحكم ١٢١/٧، وابن عقيل ٣٣٢/١، والهمع ١٤٠/٢

4 . صحيح البخاري ص ٧٨١، الحديث: ٤١١٢

«باب ما الحجازية»

١٢. مسألة: «تقديم خبر ما الحجازية»

إذا دخلت «ما» النافية على الجملة الاسمية عملت عمل ليس في لغة الحجازيين، وأهملت في لغة بني تميم، ومن الإعمال قوله تعالى: «ما هذا بشرا» [يوسف: ٣١]، «ما هن أمهاتِهم» [المجادلة: ٢]، «فما منكم من أحد عنه حاجزين» [الحاقة: ٤٧]؛ قال ابن هشام: « ولم يقع في القرآن إعمالُ «ما» صريحا في غير هذه المواضع الثلاثة»[1]، ومن الإهمال «ما هذا بشرٌ»، «ما هن أمهاتُهم» بالرفع في القراءتين[2]. ونحو قوله تعالى: «أفما نحن بميتين» [الصافات: ٥٨]، محتمل للغتين، إلا في مذهب من يرى أن الباء مختصة بخبر «ما» الحجازية، وهو مذهب أبي علي الفارسي[3]، وتابعه الزمخشري[4]، وعلى هذا القول يتعين النصب في محل مدخولها، وقال المرادي: «ولا خلاف في زيادة الباء بعد «ما» الحجازية، ومنع الفارسي والزمخشري زيادتها بعد «ما» التميمية، والصحيح الجواز لوجود ذلك في أشعار بني تميم»[5]، وزاد ابن مالك: لأن الباء دخلت على الخبر بعد «ما» لكونه منفيا، لا لكونه منصوبا، ولأنها دخلت عليه بعد بطلان العمل بـ«إنْ» في قوله:

لعمرك ما إنْ أبو مالكٍ ... بواهٍ ولا بضعيف قواه[6]

---

1. شرح شذور الذهب ص ٢٢٢
2. قرأ بالأولى ابن مسعود وعكرمة وغيرهما، وبالثانية أبو معمر والسلمي وهي مروية عن عاصم. معجم القراءات ٤/٢٤٨ و ٩/٢٦٢
3. انظر البغداديات ص ٢٨٤
4. الكشاف ٦/٥٧، والمفصل ص ١١٢
5. توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٠٨
6. الشاهد بلا نسبة في الهمع ٢/١٢٧، وشرح الكافية الشافية ١/١٩٢، وشرح الأشموني ١/١٢٤

فلا اختصاص لها بخبر «ما» العاملة.[1]

ولا تعمل«ما» عند الحجازيين مطلقا، بل اشْتُرِط لإعمالها عندهم أربعة شروط؛

أحدها: أن يكون اسمها مقدما وخبرها مؤخرا، فلا إعمال في: ما مسيءٌ من أعتبَ.

والثاني: أن لا يقترن اسمها بإن الزائدة، فلا إعمال في قوله: [البسيط]

بني غدانة ما إنْ أنتم ذهبٌ ولا صريف ولكن أنتم الخزف[2]

والثالث: أن لا يقترن خبرها بإلا، فإن اقترن فلا إعمال، نحو: «وما محمد إلا رسول» [آل عمران: ١٤٤].

والرابع: أن لا يليها معمول خبرها وهو ليس ظرفا أو جارا ومجرورا، فلا إعمال في قوله:[الطويل]

وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كلَّ من وافى منى أنا عارف[3]

أي: ما أنا عارفٌ كلَّ من وافى منى، فلو كان معمول الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا جاز الإعمال، نحو: ما بك زيد مارا، وما عندك محمد نازلا.

وجعل ابن عصفور من شرط إعمالها أن لا يتقدم الخبر على اسمها وليس بظرف ولا جار ومجرور، فيجوز الإعمال في نحو: ما في الدار زيد، بناء على قوله[4]؛ قال ابن النحاس: «وهذا شيء اختص به المصنف، ولا أعلمه لغيره، فإن الناس نصوا على أن الخبر متى تقدم مطلقا بطل العمل، ظرفا أو مجرورا كان أو غيره»[5]. وقال ابن هشام: «ويجوز في نحو ما في الدار زيد وجه ثالث عند ابن عصفور ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسما لما الحجازية،

---

[1] . انظر شرح الكافية الشافية ١٩٢/١

[2] . الشاهد بلا نسبة التاج ١٩٨/٢٣، والهمع ١١٢/٢، وهو في الصحاح ١٣٨٥/٤، ومقاييس اللغة ٣٤٣/٣، برواية: «ما إن أنتم ذهباً»، وفي التهذيب ١٦٢/١٢ «حقا لستم ذهبا».

[3] . الشاهد لمزاحم العقيلي في الكتاب ٧٢/١

[4] . انظر المقرب ١٠٢/١، وشرح جمل الزجاجي ٥٩٣/١

[5] . التعليقة على المقرب ص ٢٠٩

والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بطلان العمل عند تقدم الخبر ولو ظرفا»[1].

وليس ما ذهب إليه ابن عصفور بقوي، لأنه ليس في لفظ الظرف والمجرور ما يدل على أنهما خبران منصوبان، وأيضا، فإن الاسم الظاهر إذا وقع في الموضع الذي ادعى فيه جواز النصب لا يكون إلا مرفوعا نحو: ما قائمٌ زيدٌ، فمن أين حُكم على الظرف والمجرور في موضعه بالنصب.

أما ما يروى من قول الفرزدق: [البسيط]

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإذ ما مثلَهم بشرُ[2]

بنصب «مثلَهم»، فقد تكلم فيه النحويون، فقال سيبويه: «هذا لا يكاد يُعرف»[3]، وقال المبرد: «الرفع الوجه، وقد نصبه بعض النحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم، وهذا خطأ فاحش وغلط بين»[4]، وقد ذكر فيه أبو البقاء العكبري أربعة احتمالات؛ أحدها: أنه غلط من الفرزدق، لأن لغته تميمية، وهم لا ينصبونه بحال، لكنه ظن أن أهل الحجاز ينصبون خبرها مؤخرا ومقدما. والثاني: أنها لغة ضعيفة. والثالث: أنه حال، تقديره: إذ ما في الدنيا بشر مثلُهم، فلما قَدَّم صفة النكرة نصبها، وهذا ضعيف، لأن العامل في الحال إذا كان معنى لا يحذف ويبقى عمله، إلا أنه سوغه

---

1. مغني اللبيب ١١٩/٦
2. ديوانه ص ١٦٧
3. الكتاب ٦٠/١
4. المقتضب ١٩١/٤

شبه «مثل» بالظرف[1]. والرابع: أنه ظرف تقديره: وإذ ما مكانَهم بشر، أي في مثل حالهم، سوغه شبه مثل بالظرف.[2]

[1] . عامل الحال هو «في الدنيا» أو ما تعلق به من استقرار محذوف، وعلى هذا الاحتمال فإن العامل قد حذف، وبقي عمله النصبَ في الحال، إلا أن هذا الحذف مسوغ بشبه «مثل» بالمحذوف، فكأنه ثابت.

[2] . اللباب في علل البناء والإعراب ١٧٧/١

«باب إنّ وأخواتها»

١٣. مسألة: «إنْ المخففة من الثقيلة الداخلة على الأفعال»

إذا خففت «إنّ» بطل اختصاصها بالاسم، ودخلت على الجملتين الاسمية والفعلية، فإن دخلت على الفعلية أهملت وجوبا، والأكثر كون مدخولها ماضيا ناسخا نحو: «وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله» [البقرة: ١٤٣]، «وإن كادوا ليفتنونك» [الإسراء: ٧٣]، «إن كادت لتبدي به» [القصص: ١٠]، «وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين» [الأعراف: ١٠٢]، ودون ذلك كونه مضارعا ناسخا، نحو: «وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك» [القلم: ٥١]، «وإن نظنك لمن الكاذبين» [الشعراء: ١٨٦]، وقراءة أبي[1]: «وإن إخالُك يا فرعون مثبورا» [الإسراء: ١٠٢]؛ قال ابن هشام: «ويقاس على النوعين اتفاقا»[2]، وخالف في ذلك ابن مالك فذهب إلى أن «إنْ» المخففة إذا كان مدخولها مضارعا حفظ[3]؛ قال أبو حيان: «ولا أعلم أحدا من أصحابنا وافقه»[4].

وقد تدخل «إنْ» على الماضي والمضارع غير الناسخين، فمن الأول قولهم: إنْ قنعت كاتبَك لسوطا، وقراءة ابن مسعود[5]: «إنْ لبثتم لقليلا» [الإسراء: ٥٢]، وقول الشاعر: [الكامل]

شَلَّت يمينك إنْ قتلتَ لمسلما ... حلت عليك عقوبةُ المتعمد[6]

ومن الثاني قولهم: إن يزينُك لنفسك، وإن يشينُك لهيه.

---

[1] . معجم القراءات ١٣١/٥

[2] . مغني اللبيب ١٤٣/١

[3] . انظر شرح التسهيل ٣٦/٢-٣٧، وزاد أبو حيان والسيوطي على عبارة ابن مالك: «ولم يقس عليه»، وليست في شرح التسهيل، في النسخة التي لدي.

[4] . شرح التسهيل ١٤١/٥

[5] . معجم القراءات ٧٨/٥

[6] . الشاهد لعاتكة بنت زيد بن عمرو في الأغاني ٤٢/١٨، ٤٥، وشرح الكافية الشافية ٢٢٣/١-٢٢٤

وأجاز الأخفش القياس على الماضي غير الناسخ، فأجاز: إنْ قام لأنا، وإنْ قعد لأنت، وإنْ ضرب زيد لعمرا[1]، ووافقه ابنُ مالك[2]، وخالفه ابن هشام[3]. وجماعة النحويين يمنعون هذا، ويعدون ما ورد من ذلك شاذا[4].

[1] . انظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٧/٢، ومغني اللبيب ١٤٤/١

[2] . انظر شرح التسهيل ٣٧/٢

[3] . مغني اللبيب ١٤٤/١

[4] . شرح الدماميني على المغني ١٠٣/١

١٤. مسألة: «الحصر بأنما»

إذا دخلت «ما» على «إنّ» المؤكدة كفتها عن العمل، وصح وقوع الجملتين بعدها، نحو: «إنما أنت نذير» [هود: ١٢]، «إنما يخشى الله من عباده العلماء» [فاطر: ٢٨]، وهل يفيد مجموع «إنما» الحصر؟ قولان[1]؛ **أحدهما:** نعم، بدليل فصل الضمير بعدها في قوله: [الطويل]

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي[2]

كما يفصل بين النافي وإلا في نحو: «إن أنت إلا نذير» [فاطر: ٢٣]، لإفادتهما الحصر.

ومما يدل على ذلك أيضا أن «إنّ» للتأكيد، و«ما» كذلك لأنها زائدة، فناسب أن تتضمن «إنما» معنى الحصر، لأنه تأكيد على تأكيد، وهذا الوجه ينسب إلى علي بن عيسى الربعي.

وذكر فخر الدين الرازي من أدلة الحصر أن «إنّ» لإثبات المذكور، و«ما» لنفي ما عداه[3]، ورد بأن فيه إخراجا للنافي عن صدريته، وجمعا بين حرف نفي وحرف إثبات دون فاصل، وقال أبو حيان: «وكونها مركبة من «ما» النافية، دخل عليها «إنّ» التي للإثبات فأفادت الحصر، قول ركيك فاسد صادر عن غير عارف بالنحو»،[4] وقال المرادي: «ذكر القرافي في شرح المحصول أن أبا علي الفارسي نقل في مسائله الشيرازيات «أن» ما في «إنما» للنفي»[5].

والقول الثاني: لا يلزم من «إنما» الحصر؛ قال أبو حيان: «والذي نذهب إليه أنها [يعني إنما] لا تدل على الحصر بالوضع، كما أن الحصر لا يفهم من أخواتها التي كُفّت بما، فلا فرق بين: لعل زيدا قائم، ولعلما زيد قائم، فكذلك: إنّ زيدا قائم، وإنما زيد قائم، وإذا فهم حصر، فإنما

---

[1]. انظر المسألة في الجنى الداني ص ٣٩٥
[2]. الشاهد للفرزدق في ديوانه ص ٤٨٨
[3]. انظر مفاتيح الغيب (تفسير الرازي) ١٢/٥
[4]. البحر المحيط ١٩١/١
[5]. الجنى الداني ص ٣٩٨

فهم من سياق الكلام، لا أنّ «إنما» دلت عليه»[1]، وقال ابن عطية: «إنما لفظ لا تفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر، فإذا دخل في قصة، وساعد معناها على الانحصار، صح ذلك وترتب، كقوله تعالى: «أنما إلهكم إله واحد»[2] [الكهف: ١١٠]، وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت القصة لا تتأنى للانحصار بقيت إنما للمبالغة فقط، كقوله عليه السلام: «إنما الربا في النسيئة»»[3].

والقول الأول كما ذكر السيوطي هو «قول الأكثرين، وأنكره طائفة يسيرة من النحاة، منهم أبو حيان»[4].

أما «أنما» فذهب الزمخشري إلى إفادتها الحصر كإنما، لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، وجعل منه قوله تعالى: «قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد» [الكهف: ١١٠]، فإنما لقصر الحكم على المحكوم عليه، والثانية لقصر المحكوم عليه على الحكم[5].

ورده أبو حيان بأن الخلاف إنما هو في «إنما» بالكسر، وبأنها لو دلت على الحصر لزم أن يقال: إنه لم يوح إليه شيء إلا التوحيد، وذلك لا يصح الحصر فيه، إذ قد أوحى له أشياء غير التوحيد.[6]

---

[1] . البحر المحيط ١٩١/١

[2] . هكذا مثّل ابن عطية بهذه الآية، و«أنما» فيها مفتوحة، والوجه أن يمثل للمسألة بـ «إنما» المكسورة.

[3] . تفسير ابن عطية ٥٠٠/٢

[4] . همع الهوامع ١٩٢/٢

[5] . انظر الكشاف ١٧٠/٤، وانظر همع الهوامع ١٩٢/٢

[6] . انظر البحر المحيط ٣١٨/٦

وقد انتصر ابن هشام للزمخشري، ورد على أبي حيان اعتراضه بأنه حصر مقيد، والمعنى: ما أوحيَ إليَّ في أمر الربوبية إلا التوحيد لا الإشراك، لأن الخطاب مع المشركين، ويسمى ذلك قصرَ قَلْب، لقلب اعتقاد المخاطب[١].

وقال السيوطي: «وقد وافق الزمخشريَّ على ذلك البيضاوي[٢]، وسبقه التنوخي في الأقصى القريب[٣]»[٤]، وجزم به أبو علي الصبان في حاشيته[٥].

---

[1] . مغني اللبيب ١/٢٥٤-٢٥٦

[2] . في تفسير البيضاوي ١/٥٨: «ولن كلا في نفي المستقبل غير أنه أبلغ».

[3] . انظر الأقصى القريب في علم البيان ص ٨، والنص فيه: «وتدخل ما الزائدة على هذه الحروف [إن وأخواتها] فتكفها عن العمل إلا ليت [...]، وتفيد في إن وأن معنى الحصر، وفي باقي أخواتها معنى التوكيد».

[4] . همع الهوامع ٢/١٩٢

[5] . انظر حاشية الصبان على الأشموني ١/٤٤٣

«باب أل التعريف»

١٥. مسألة: «مذهب المبرد في أل التعريف»

نقل السيوطي عن صاحب البسيط، وهو ضياء الدين بن العلج، أن المبرد ذكر، في كتابه المسمى بالشافي[1]، أن حرف التعريف هو الهمزة وحدها، وضم إليه اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام[2].

وظاهر كلام المبرد في المقتضب يخالف هذا، فقد صرح في مواضع منه بأن الألف واللام كلاهما للتعريف، كقوله: «وكذلك ألف أيم إذا ألحقتها ألف الاستفهام لم تحذف، وثبتت؛ كما تثبت مع الألف واللام اللتين للتعريف في قولك: آلرجل قال ذاك؟»[3]، وقوله: «فأما الألف التي تلحق مع اللام للتعريف فمفتوحة؛ نحو: الرجل، الغلام؛ لأنها ليست باسم ولا فعل، وإنما هي بمنزلة قد، وإنما أُلحِقَتْ لامَ التعريف لسكون اللام، فخولف بحركتها لذلك»[4]، نص بهذا على أن الألف واللام للتعريف، وقوله أيضا: « تَقول: يا زيد والحارث، رفعا ونصبا، ولو ولي الحارثُ حرفَ النداء لم يجز إلا أَن تحذف منه الألف واللام، لأن الإشارة تعريف، فلا يدخل الألف واللام على شيء معرف بغيرهما»[5]؛ مفهومه أن مدخولهما معرف بهما.

---

[1] . قال محمد عبد الخالق عضيمة: «الشافي، لم يذكره ابن النديم ولا ياقوت وورد ذكره في شرح الكافية للرضي». أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية ١٢١/١٢٢. وهذا الكتاب معدود عند الباحثين من كتب المبرد المفقودة، وقد قرأت في الشبكة العنكبوتية أن بعضهم، وهو الدكتور مروان العطية من سوريا، رأى مخطوطة للكتاب في المكتبة السليمانية باسطنبول، فاتصلت به فأكد لي أنه رآها هناك، وقلبها بيده، وأن أسلوب المبرد بدا واضحا فيها.

[2] . انظر الأشباه والنظائر ٩/٥

[3] . المقتضب ٣٢٢/٢

[4] . السابق ٨٨/٢

[5] . السابق ٣٨٨/٤

وفي ماهية آلة التعريف أقوال؛

أحدها: أنها اللام وحدها، والألف ألف وصل زائدة للابتداء إذ كانت اللام ساكنة، وهو مذهب سيبويه، وأكثر المتأخرين[1]، واختاره ابن جني[2]، وحكاه أبو حيان عن جميع النحويين إلا ابن كيسان[3]. ويعبر عنها على هذا القول باللام، كما اشتهر عند النحويين، والتعبير بالألف واللام أو بـ«أل» خلاف الأولى[4].

والثاني: أنها الألف واللام جميعا، وهمزتها همزة قطع، وصلت لكثرة الاستعمال، وهذا مذهب الخليل[5]، وحكاه ابن عصفور وأبو حيان عن ابن كيسان[6]، واختاره ابن مالك[7]، وهي على هذا القول ثنائية الوضع، بمنزلة هل وبل وأم.

وقد نص أبو حيان على أن الألف ألف قطع، في قول ابن كيسان، إلا أن ابن كيسان ذكر في «الموفقي» أن «الألف التي تدخل للتعريف ألفها ألف وصل»[8]، وهذا نص محتمِل، إذ قد يدل على أن الألف في آلة التعريف ألف وصل مطلقا عند ابن كيسان، وقد يدل على أنها ألف قطع وصلت لكثرة الاستعمال كما تقدم، وأن ابن كيسان ذكرها وصلا اعتبارا لأدائها اللغوي.

---

1. المفصل ص ٤٤٩، وتوضيح المقاصد ٢٨٥/١
2. المنصف ٦٨/١-٦٩
3. التسهيل ٢١٨/٣
4. شرح التسهيل لابن مالك ٢٥٣/١
5. الكتاب ٣٢٤/٣، وسر صناعة الإعراب ٣٣٣/١، واللامات ١٧-١٨، والمفصل ص ٤٤٩
6. شرح جمل الزجاجي ٥٥٥/٢، وشرح التسهيل ٢١٨/٣
7. شرح الكافية الشافية ١٣٦/١
8. الموفقي ١١٨

ويعبر عنها على هذا القول بـ«أل» كما يقال: قد وهل، لا القاف والدال، والهاء واللام، لأن همزتها أصلية، وقد روي عن الخليل أنه كان يقول: آلة التعريف أل على وزن هل، ولا يقول: إنها الألف واللام[1].

وذكر ابن مالك أنه لا خلاف بين الخليل وسيبويه في كون المعرف هو أل، وإنما خلافهم في زيادة الهمزة أو أصليتها، وأنها عندهما ثنائية الوضع، وقد استدل على ذلك بمواضع أوردها من كلام سيبويه[2].

أما أبو حيان فقد أطلق، وذكر أنه لا خلاف بين سيبويه والخليل في كون المعرف هو أل، وكونه ثنائي الوضع، وكون الهمزة عندهما همزة وصل؛ قال: «والذي يظهر أن مذهب الخليل وسيبويه واحد، وأن أل حرف ثنائي الوضع، بني على همزة الوصل ولام ساكنة، كبناء ابن واسم، إلا أن «أل» حرف، وهذا اسمان»[3]، وذكر أنّ ابن مالك قلد الزمخشري في حكاية مذهب الخليل[4]، والأولى أن ينسب تقليده إلى ابن جني والزجاجي، فقد سبقا الزمخشري في ذلك[5].

والقول الثالث: أن الهمزة هي آلة التعريف، ضم إليها اللام لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام، وهذا محكي عن المبرد كما تقدم.

وقد تبين مما سبق أن هناك اضطرابا عند النحويين في تقرير مذهب سيبويه والخليل في آلة التعريف، والسبب في ذلك هو اختلافهم في فهم كلام سيبويه -وهو الذي نقل كلام الخليل-، فقد فهم منه ابن مالك أن سيبويه والخليل إنما اختلفا في الألف أهي ألف قطع أم ألف وصل، وأن أداة التعريف عندهما هي أل. وفهم منه أبو حيان أن أداة التعريف عندهما هي أل، وأن ألفها ألف

---

[1] . شرح ملحة الإعراب للحريري ص ١٤

[2] . انظر شرح التسهيل ١/٢٥٣-٢٥٤

[3] . شرح التسهيل ٣/٢٢٢

[4] . السابق ٣/٢٢١

[5] . سر صناعة الإعراب ١/٣٣٣، واللامات ١٧-١٨

وصل، وأن تشبيه الخليل أل بقد هو في أنها تنفصل عن الاسم كما تنفصل قد عن الفعل، لا في أن همزتها أصلية.

وقد وقفت من كلام سيبويه على مواضع يصرح فيها بأن الألف واللام كلاهما للتعريف، وذلك قوله: «فإن أخرجت الألف واللام من النجم والصعق لم يكن معرفة، من قبل أنك صيرته معرفة بالألف واللام»[1]، وقوله: «وأما قولهم: أعطيكم سُنّة العُمَرين، فإنما أُدخلتِ الألف واللام على عُمَرين وهما نكرة، فصارا معرفة بالألف واللام، كما صار الصّعِق معرفة بهما»[2]، وقوله: «فأمَّا الأَلْف [لفظة العدد]، وما دخلته الألف واللام، فإنمَّا يكنَّ معارف بالألف واللام، كما أنَّ الرجل لا يكون معرفة بغير ألف ولام»[3]. فضلا عما نقله أبو حيان من قوله: «وأل تعرف الاسم في قولك القوم والرجل»[4]، وقوله: «وتكون [الألِف] موصولة في الحرف الذي تعرّف به»[5]، وهذا كله صريح في أن الألف واللام هما أداة التعريف في مذهب سيبويه، لا اللام وحدها كما نقله بعض النحويين.

وقد وقع التعبير عن آلة التعريف بـ«حرف التعريف» في كلام ابن جني[6]، والزمخشري[7]، وابن مالك[8]، وغيرهم، والتعبير بهذا أولى لشموله جميع الأقوال السابقة، وشموله لغة بعض أهل اليمن «أم» و«أنْ»، كما سيأتي.

---

1. الكتاب ٢/١٠١
2. السابق ٢/١٠٤
3. السابق ٣/٢٦٩
4. السابق ٤/٢٢٦
5. السابق ٤/١٤٧
6. المنصف ١/٦٨، والخصائص ٢/٣٠٠
7. المفصل ص ٢٣، ٤٤٩
8. شرح الكافية الشافية ١/١٠٤، ٢/٨٩، ٢/٩١

١٦. مسألة: «أم التعريف»

حُكي التعريف بأم عن قبائل في اليمن؛ حمير، وطيئ، وقيل: بعض طيئ، وزبيد، والأزد، ومنهم دوس، والأشعريين، قوم أبي موسى الأشعري ﷺ[1].

ومن شواهد استعمالها قوله ﷺ، في رواية أحمد،: «ليس مِن امْبِرِّ[2] امْصيامُ في امْسفرِ»[3]، وقوله: «ومن زنى مِمْ بكرٍ فاصقعوه مائة»[4]، أي من البكرِ، وقول الشاعر[5]: [الرجز]

ذاك خليلي وذو يعاتبني   يرمي ورائي بامْسَهْمِ وامْسَلِمه

أي: بالسهم والسلمة. وقول عمرو بن معدي كرب الزبيدي[6]: [الوافر]

خَلِمْلِم لم أخنه ولم يخني   علمْ صمصامة ام سيف ام سلام

---

[1] . انظر المفصل في صنعة الإعراب ٤٤٩/١، وشرح الكافية الشافية ٦٠/١، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادي ٤٥١/٤، والجنى الداني ص ١٤٠، ٢٠٧، ومجالس ثعلب ٥٨/١، وجمهرة النسب ص ٤٥، الكفاية في علم الرواية ص ١٨٣

[2] . قال الأزهري: «والألف فيها [أي في أم] ألف وصل، تكتب ولا تُظهر إذا وصلت، ولا تقطع» ثم قال: « والوجه ألا تثبت الألف في الكتابة، لأنها ميم جعلت بدل الألف واللام، للتعريف». التهذيب ٦٢٥/١٥ «أم»، وقال البغدادي: «ووجد في خط السيوطي في كتاب الزبرجد رسمه كذا «ليس من ام بر ام صيام في ام سفر»». شرح الشافية مع شرح شواهده ٤٥٤/٤

[3] . مسند أحمد ٨٤/٣٩ من حديث كعب بن عاصم الأشعري.

[4] . النهاية في غريب الحديث ٤٢/٣

[5] . قال ابن بري: هو لبجير بن عنمة الطائي، قال وصوابه:

وإنّ مولاي ذو يعاتبني   لا إحنة عنده ولا جَرِمه

ينصرني منك غير معتذر   يرمي ورائي بامسهم وامسلمه

عن اللسان ٢٠٨٢/٣ (سلم). والسَّلِمة واحدة السَّلِم وهي الحجارة

[6] . في العين ٩٢/٧-٩٣: «وأول من سمى السيف صمصامة عمرو بن معدي كرب حين وهب سيفه ثم قال:

خليل لم أخنه ولم يخني   على الصمصامةِ السيفِ السلامُ»

هكذا رواه بأل.

يعني: على صمصامة السيف السلام، وهذا في إنشاد أشياخ من بني زبيد[1].

وروي عن أبي هريرة ﷺ، وهو من دوس، أنه دخل على عثمان، وهو محصور، فقال: طاب امضرب، فأمره عثمان أن يلقي سلاحه. قال الأصمعي: أراد: طاب الضرب، يعني أنه قد حل القتال[2].

وفي التهذيب: «قال شَمِر: سمعت حميرية فصيحة سألتها عن بلدها، فقالت: النخل قلَّ، ولكن عيشنا ام قمحُ، ام فرسكُ، ام عنبُ، ام حماطُ، طوب، أي طيّب. قلت لها: ما الفرسك؛ فقالت: هو مثل ام تينِ عندكم»[3].

وفي المثل عن حمير: «لولا امعِباب لم تَنْفُق امكَعاب»[4]، وقال ابن دريد: «كُبّار في وزن فُعّال، وهي لغة يمانية: أهل اليمن يسمون الرجل الكبير كُبّارا. وذو كُبّار: رجل منهم. قال: وسمعت رجلا يقول: ام شيخ ام كُبّار ضرب رأسه بالعصو، أي بالعصا»[5]، يعني الشيخ الكُبّار.

وقال ابن هشام: «قيل: إن هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لا تدغم لام التعريف في أولها، نحو: غلام وكتاب، بخلاف رجل وناس ولباس، وحكى لنا بعض طلبة اليمن أنه سمع في بلادهم من يقول: خذ الرمح، واركب امفرس، ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم، ألا ترى إلى البيت السابق [ذاك خليلي ...]، وأنها في الحديث دخلت على النوعين»[6]. والذي ذهب إلى اختصاصها فيما لامه مظهرة أبو إسحاق الزجاج؛ قال: «حِمْير يقلبون اللام ميما إذا كانت مظهرة كالحديث

---

[1] . جمهرة النسب للكلبي ص ٤٥

[2] . غريب الحديث للقاسم بن سلام ٢١٦/٥

[3] . التهذيب ٤٤٢/١٠ «فرسك»

[4] . شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ٤٣١٥/٧، والعِباب: المكابرة والمفاخرة، والكَعاب: الكاعب.

[5] . جمهرة اللغة ٣٢٧/١ «برك»

[6] . مغني اللبيب ٣٠٩/١

المروي، إلا أن المحدثين أبدلوا في الصوم والسفر، وإنما الإبدال في البر فقط، وربما وقع في أشعارهم قلب اللام المدغمة كقوله: وامسلمة»[1].

ووجه هذه اللغة الإبدال؛ إبدال اللام ميما[2]، وهذا الإبدال مسموع غير مطرد، لذا حكموا عليه بالشذوذ، ولم يقيسوا عليه[3]، وهو إبدال جائز لا واجب[4]، ومن فروعه قولهم: بنات مَخْر، أي بَخْر، وما زلت راتما على هذا وراتبا، أي مقيما، وقول الشاعر: [البسيط]

فبادرت شِرْبها عجلى مثابرةً حتى استقتْ دون مَحْنى جيدِها نُغما[5]

ذكر ابن الأعرابي أنه أراد نغبا، ووافقه ابن جني[6].

وقال ابن مالك: «لما كانت اللام تدغم في أربعة عشر حرفا، فيصير المعرّف بها كأنه من المضاعف العين الذي فاؤه همزة، جعل أهل اليمن ومن داناهم بدلها ميما، لأن الميم لا تدغم إلا في ميم».[7]

بناء على ما سبق يمكن تلخيص هذه المسألة في الآتي:

١. أن لأهل اليمن في «أل» لغتين؛ إحداهما: كما حكى ابن هشام، وذهب الزجاج إليه، الألف واللام فيما تدغم لامه كالرمح والسيف، و«أم» فيما لا تدغم لامه، كالبر والعباب والكبار. والثانية: أم مطلقا، كما استعملت في الحديث أعلاه.

---

1. نقلا عن شرح التصريح ١٨٠/١
2. انظر النهاية لابن الأثير ٤٢/٣، والمحكم ٢٤١/١٠، واللسان ٢٥٢/١ «برر»، وشرح قطر الندى ١١٤/١، وشرح التصريح على التوضيح ١٨٠/١
3. انظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣/٢
4. شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ١٥١/١
5. الشاهد بلا نسبة في اللسان ٤٤٨٧/٦ (نغب)، والمحكم ٥٤٣/٥، والتاج ٢٩١/٤
6. انظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣/٢-٤٢٦
7. نقلا عن همع الهوامع ٢٧٣/١

٢. أن استعمال أم التعريف، عند من هذه لغته، استعمال جوازي لا وجوبي، على الأقل عند بعضهم، وهذا ما يفسر ورود الاستعمالين في حكاية ابن دريد: «أم شيخ أم كبار ضرب رأسه بالعصو»؛ عرَّف بأم وبأل، ولا سيما أنه عرّف بأل ما لامه مظهرة (العصو)، ويحتمل أن تحمل حكاية ابن هشام المتقدمة، عن بعض طلبة اليمن، على هذا.

٣. أن وجه هذه اللغة إبدال اللام ميما، وأن هذا الإبدال غير مطرد، ولا يقاس عليه، بل حكم عليه ابن جني بالشذوذ[1]، واستدرك عليه البغدادي، صاحب الخزانة، فقال: «قال ابن جني في سر الصناعة: هذا الإبدال شاذ لا يسوغ القياس عليه، وفيه نظر، فإنه لغة قوم بأعيانهم [ونقل هذه اللغة عن حمير وغيرها]، وحينئذ لا يجوز الحكم على لغة قوم بالضعف، ولا بالشذوذ، نعم لا يجوز القياس بإبدال كل لام ميما، ولكن يتبع إن سمع»[2].

٤. أنه يجوز في «أم» أن تكتب متصلة بالاسم بعدها، تشبيها بأل، وأن تكتب منفصلة تشبيها بأم المتصلة والمنقطعة.

فائدة: قال نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣ هـ): «ومن أمثال حمير: «لولا امْعِبَاب لم تَنْفُق أم كَعاب» كذا لغتهم، منهم من يبدل من لام المعرفة ميماً، ومنهم من يبدل منها نوناً»[3].

---

[1]. انظر سر صناعة الإعراب ٤٢٣/٢

[2] شرح شافية ابن الحاجب للرضي مع شرح شواهده للبغدادي ٤٥١/٤

[3]. شمس العلوم ٤٣١٦/٧-٤٣١٧

«باب المفاعيل»

١٧. مسألة: «المفعول منه»

المفاعيل خمسة؛ المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول له، والمفعول معه، والمفعول فيه، وزاد أبو سعيد السيرافي «المفعول منه»؛ قال ابن إياز: «نظر [أبو سعيد السيرافي إلى قوله تعالى: «واختار موسى قومه سبعين رجلا»[الأعراف: ١٥٥]]، فزاد في المفاعيل مفعولا آخر، فسماه المفعول منه، وهذا ضعيف جدا، لأنه يقتضي أن يسمى نحو قولك: أتيت إلى زيد، مفعولا إليه، وانصرفت عن خالد، مفعولا عنه»[1].

وقد ذكر سيبويه الآية السابقة في موضع واحد من كتابه، في «باب الفاعل الذي يتعداه فعلُه إلى مفعولين فإن شئت اقتصرتَ على المفعول الأول وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدى إلى الأول»، فعدت إلى هذا الباب في شرح السيرافي على الكتاب، فوجدت الآتي: «الوجه الثاني من وجهي ما يشتمل عليه الباب: أن يتعدى الفعلُ إلى مفعول بغير حرف جر، ويتصل بآخرَ[2] «مِن»، ولم يكن المفعول في الأصل فاعلا بالذي فيه حرف الجر، فنزع حرف الجر من الثاني، فيصل الفعل إليه، وذلك قولك: «اخترت الرجالَ عبدَ الله»، والأصل: اخترت عبد الله من الرجال، وحذفت «من»، فوصل الفعل إلى الرجال، ولم يكن «عبد الله» فاعلا بالرجال شيئا، [...] ومثل ذلك: سميته زيدا، وكنَّيتُ زيدا أبا عبد الله، والأصل: سميته بزيد، وكنّيت زيدا بأبي عبد الله، ولم يكن زيد فاعلا بعبد الله شيئا»[3]. وليس في كلام السيرافي هذا أنه استعمل مصطلح «المفعول منه»، ولا ألزم أن يكون حرف الجر المحذوف «من»، كما يظهر من الأمثلة الأخيرة التي ساقها.

---

[1] . المحصول في شرح الفصول ٢٤٦/١

[2] . أي بمفعول آخرَ

[3] . شرح الكتاب للسيرافي ٢٧٥/١

وربما يكون ابن إياز قد نقل مصطلح «المفعول منه» من موضع آخر من كلام السيرافي، أو أنه في أجزاء غير مطبوعة من شرح السيرافي على الكتاب[١].

[1] . في جامعة هارفرد الجزءُ الثالث والأربعون من شرح السيرافي على الكتاب مخطوطا، كتب بخط السيرافي نفسه، في أوله «قرأه عليّ إلى آخره أبو محمد الحسن بن علي المدائني وكتب الحسن بن عبد الله السيرافي»، وفيه أجزاء لم تنشر بعد، وأبو محمد المذكور، هو الحسن بن على المدائني النحوي، قال القفطي: «متحقق بهذا الشأن، متصدّر للإفادة، مذكور بين أهله. كنيته أبو محمد. مات يوم الثلاثاء لثلاث بقين من جمادى الأولى سنة تسع وسبعين وثلاثمائة» إنباه الرواة ٣٥٠/١ . وهذا الجزء من المخطوط متاح على موقع جامعة هارفرد.

١٨. مسألة: «رأي الجزولي في جر المفعول لأجله»

يشترط في نصب المفعول لأجله أن يكون مصدرا، معلِّلا لحدث شاركه في الزمان والفاعل، فإن فَقد المعلِّلُ شرطا وجب جره باللام، فمثال فاقد المصدرية قوله تعالى: «هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا» [البقرة: ٢٩]، ومثال فَقْد اتحاد الزمان قوله[1]: [الطويل]

فجئت وقد نضّتْ لنوم ثيابها لدى الستر إلا لبسة المتفضّلِ

ونحو: جئتك اليومَ للسفر غدا، ومثال فَقْد اتحاد الفاعل قوله[2]: [الطويل]

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطرُ [3]

ونَصْب المعلِّل مع اجتماع الشروط السابقة إنما هو على الجواز لا الوجوب، ويجوز أيضا جره باللام، والأكثر النصب فيما تجرد من أل والإضافة، ويجوز جره، والأكثر الجر في المعرف بأل، ويجوز نصبه، فتقول على هذا: ضربت ابني تأديبا، ولتأديبٍ، والتأديبَ، وللتأديبِ، وفي المضاف أيضا الوجهان؛ الجر والنصب[4].

وقال الجزولي: «ولا يكون منجرا باللام إلا مختصا»[5]، يعني المفعول لأجله؛ قال الأستاذ أبو علي الشلوبين في شرح الجزولية: «مثاله: قمت لإعظامك، ولا يجوز لإعظام لك، هذا غير صحيح، بل هو جائز، لأنه لا مانع يمنع منه، ولا أعرف له سلفا في هذا القول»[6]. وقد عد السيوطي هذا الرأي في الأفراد والغرائب، لتفرد الجزولي به[7].

---

1. الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ص ١٤
2. الشاهد لأبي صخر الهذلي في شرح أشعار الهذليين ٩٥٧/٢، وصدره فيه: «إذا ذُكرتْ يرتاح قلبي لذكرها»، وفي الخزانة ٢٥٤/٣-٢٥٥، ٢٥٨
3. انظر شرح قطر الندى ص ٢٢٦-٢٢٨، وشرح الجزولية للأبذي ٧٨٠/١-٧٨١
4. انظر شرح ابن عقيل ١٨٧/٢
5. المقدمة الجزولية ص ٢٦٢
6. ١٠٨٢/٣
7. انظر الأشباه والنظائر ١٦/٥

«باب نواصب المضارع»

١٩. مسألة: «نصب المضارع المقرون بالفاء بعد قد النافية»

قد تأتي «قد» نافية، وذلك في ما حكاه ابن سيده عن بعض الفصحاء: «قد كنتَ في خير فتعرفَه»[1]، بنصب «تعرف»، أي: ما كنت في خير فتعرفه، قال ابن هشام: «وهذا غريب»[2].

واختلفوا في تخريج النصب في هذه الحكاية؛ فخرجه ابن مالك على أنه منصوب لوقوعه بعد فاء مسبوقة بنفي[3]، على حد قوله تعالى: «لا يقضى عليهم فيموتوا» [فاطر: ٣٦].

وخرّجه ابن هشام على أن العبارة إثبات، وأنها كقولك للكذوب: هو رجل صادق، فالنصب لهذا المعنى، قال: «وإن كانا [يعني ابن سيده وابن مالك] إنما حكما بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله: [الوافر]

وألحق بالحجاز فأستريحا[4]

وقراءة بعضهم[5]: «بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغَه» [الأنبياء: ١٨]»[6].

---

1. المحكم والمحيط الأعظم ١١٥/٦
2. مغني اللبيب ٥٤٥/٢
3. شرح التسهيل ٣٤/٤
4. صدره: «سأترك منزلي لبني تميم». والشاهد للمغيرة بن حبناء في إيضاح شواهد الإيضاح (شرح شواهد الإيضاح) ٣٤٧/١، وبلا نسبة في الكتاب ١٨٥/١، وقال البغدادي: «والبيت لم يعزه أحد من خَدَمة كتاب سيبويه إلى قائل معين، ونسبه العيني وتبعه السيوطي في أبيات المغني إلى المغيرة بن حبناء بن عمرو بن ربيعة الحنظلي التميمي، وقد رجعت إلى ديوانه وهو صغير فلم أجده فيه» ٥٢٣/٨-٥٢٤.
5. قرأ بها عيسى بن عمر. معجم القراءات ١٠/٦
6. مغني اللبيب ٥٤٥/٢-٥٤٧

ومحصلة رأي ابن هشام أن «قد» موضوعة للإثبات، وأن معنى النفي في حكاية ابن سيده مستفاد من دليل مقامي، كما أن قولك للكذوب: هو رجل صادق، جملة إثبات في وضعها، إلا أن المقام يصرفها إلى النفي، وإلا لو قيل للصدوق: أنت رجل صادق، ولمن كان في خير: قد كنتَ في خيرٍ، لما كان في الكلام نفي، وعلى تخريج ابن هشام؛ فإن معنى النفي باق حتى لو حُذفت «قد».

٢٠. مسألة: «رأي العلاء ابن سيابة في المضارع المقرون بالفاء الواقع بعد الأمر»

قال الفراء في معاني القرآن في قوله تعالى: «وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب فيقولُ الذين ظلموا» [إبراهيم: ٤٤]: «قوله: «يأتيهم العذاب فيقولُ» رفْعٌ تابع ليأتيهم، وليس بجواب للأمر، ولو كان جوابا لجاز نصبه ورفعه، كما قال الشاعر: [الرجز]

يا ناق سيري عنقا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا[1]

والرفع على الاستئناف، والاستئناف بالفاء في جواب الأمر حسن، وكان شيخ لنا يقال له: العلاء ابن سيابة –وهو الذي علم معاذا الهرّاء وأصحابه– يقول: لا أنصب بالفاء جوابا للأمر»[2]. وذكر الطبري عنه «أنه كان ينكر النصب، في جواب الأمر، بالفاء»[3]، وذكر ذلك أيضا من النحويين، أبو حيان، ونقل اتفاقهم على نصب الفعل المضارع المقرون بالفاء، الواقع جوابا للأمر، إلا ما حكي عن العلاء منعه[4]، ورده بثبوت النصب في كلام العرب، كما قال: [الرجز]

يا ناق سيري عنقا فسيحا   إلى سليمان فنستريحا

قال أبو حيان: «إلا أن يتأوله ابن سيابة على أنه من النصب في الشعر، فيكون مثل قوله: [الوافر]

سأترك منزلي لبني تميم   وألحق بالحجاز فأستريحا[5]

ولا يبعد هذا التأويل، ولمنعه وجه من القياس، وهو إجراء الأمر مجرى الواجب، فكما لا يجوز ذلك في الواجب، كذلك لا يجوز في الأمر»[6].

---

[1] . الشاهد لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/٣٤–٣٥، واللسان ٣١٣٥/٤ (عنق)، والتاج ٢١٥/٢٦

[2] . معاني القرآن ٧٩/٢

[3] . تفسير الطبري ٧١٥/١٣

[4] . نقلا عن الأشباه والنظائر ٢٣/٥

[5] . تقدم الشاهد ص ١٣٧

[6] . نقلا عن همع الهوامع ١١٩/٤

٢١. مسألة: «الفصل بالشرط بين «أنْ» ومعمولها في مذهب الكوفيين»

في جواز الفصل بين «أنْ» المصدرية والفعل المضارع أقوال؛

أحدها: المنع مطلقا، فلا يُفصل بينهما لا بظرف، ولا مجرور، ولا قسم، ولا غير ذلك، وهذا مذهب سيبويه والجمهور[1]، وقد نص الخليل على المنع أيضا؛ قال سيبويه: «سألت الخليل عن قول الفرزدق[2]: [الطويل]

أَتَغضبُ إنْ أُذْنا قُتَيْبَةَ حزَّتا ... جِهاراً ولم تَغْضَبِ لقَتْلِ ابن خازِمِ

فقال: لأنه قبيح أن تفصل بين «أنْ» والفعل، كما قبح أن تفصل بين «كي» والفعل، فلما قبح ذلك ولم يجز؛ حُمِل على «إنْ»، لأنَّه قد تُقَدَّم فيها الأسماء قبل الأفعال»[3]. وقيد أبو حيان المنع بالاختيار، ومفهومه جواز الفصل في الضرورة[4]، وربما يحمل قول الخليل: «قبيح أن تفصل بين أنْ والفعل» على الضرورة، وقوله: «لم يجز» على الاختيار.

والثاني: جواز الفصل بالظرف وشبهه، وهو المجرور، نحو: أريد أن عندي تقعدَ، وأريد أن في الدارِ تقعدَ، قياسا على أنّ المشددة، ووجهه القياس اشتراكهما في المصدرية والعمل. وهذا قول بعضهم.[5]

والثالث: جواز الفصل بالشرط، نحو: أردتُ أنْ إنْ تزرْني أزورَك، ويجوز: أزرْك، بالجزم، ووجه الأول النصب بأنْ، وجواب الشرط مدلول عليه به، ووجه الثاني الجزم بإنْ، أو بها وبالفعل، على خلاف، وأنْ مهملة. وهذا قول الكوفيين، وهو غريب، قال أبو حيان: «من غريب مذاهب

---

1. انظر السابق ٤/٩٠
2. ديوانه ٦١٤
3. الكتاب ٣/١٦١-١٦٢
4. انظر حاشية الصبان ٣/٤١٢
5. انظر همع الهوامع ٤/٩١

الكوفيين في «أنْ» أنهم أجازوا الفصل بينها وبين معمولها بالشرط، وأجازوا أيضا إلغاءها وتسليط الشرط على ما كان معمولا لها لولاه»[1].

[1] . عن الأشباه والنظائر ١٩/٥

٢٢. مسألة: «رفع المضارع وجزمه بعد أن»

قد يلي «أنْ» الخفيفةَ المضارعُ مرفوعا أو مجزوما، ومن ذلك، في الرفع، قراءة ابن محيصن: «لِمنْ أراد أنْ يتمُّ الرضاعة» [البقرة: ٢٣٣]، وقول الشاعر: [البسيط]

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا[1]

وفي الجزم قوله: [الطويل]

إذا ما غدونا قال ولدان أهلنا ... تعالوا إلى أنْ يأتِنا الصيدُ نحطبِ[2]

وقوله: [الطويل]

أحاذرُ أنْ تعلمْ بها فتردَّها ... فتتركَها ثِقْلا عليَّ كما هيا[3]

ورفع المضارع وجزمه بعد «أنْ» لغتان عن العرب، والرفع أعلى؛ قال الرؤاسي[4]: «فصحاء العرب تنصب بأنْ وأخواتها الفعلَ، ودونهم قوم يرفعون بها، ودونهم قوم يجزمون بها»[5]، ونقل اللحياني[6] الجزمَ عن بعض بني ضبة من صُباح[7].

---

[1] . الشاهد بلا نسبة في اللسان ٥٨/١ (أنن)، والمحكم ٤٧٦/١٠، والخزانة ٤٢٠/٨

[2] . الشاهد لامرئ القيس في الخزانة ٢٩٢/٤، والعمدة في محاسن الشعر ٢٨٨/٢، وهو في ديوانه بشرح السكري ٣٨٨/١، ومقاييس اللغة ٧٩/٢ (حطب)، وديوان المعاني ٤٥٨/٢ برواية: «تعالوا إلى أنْ يأتيَ الصيد نحطبِ».

[3] . الشاهد لجميل بثينة في شرح أبيات المغني ١٣٢/١

[4] . محمد بن الحسن بن أبي سارة الرؤاسي النيلي النحوي، أبو جعفر، ابن أخي معاذ الهراء، سمي الرؤاسي لأنه كان كبير الرأس، وهو أول من وضع من الكوفيين كتابا في النحو، وهو أستاذ الكسائي والفراء، له: الفيصل، معاني القرآن، التصغير، الوقف والابتداء الكبير، الوقف والابتداء الصغير، والإفراد والجمع. انظر بغية الوعاة ٨٢/١

[5] . توضيح المقاصد ١٢٣٧/٤، والجنى الداني ص ٢٢٦

[6] . علي بن المبارك، وقيل: ابن حازم، أبو الحسن اللحياني، من بني لحيان بن هذيل بن مدركة، وقيل: سمى به لعظم لحيته، أخذ عن الكسائي، وأبي زيد، وأبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأبي عبيدة، وأخذ عنه القاسم بن سلام، وله النوادر المشهورة. بغية الوعاة ١٨٥/٢

[7] . مغني اللبيب ١٧٩/١

وقيدوا «أنْ» هذه بأن لا تسبق بعلم أو ظن، لأن المسبوقة بأحدهما هي المخففة من الثقيلة، فلا تكون من باب «أنْ» الناصبة المختصة بالأفعال، لذا قال ابن هشام: «وليس [من المرفوع بعد أن الناصبة] قوله: [الطويل]

ولا تَـدْفِـنَـنّـي في الفـلاة فإنـني أخافُ إذا ما متُّ أنْ لا أذوقُها[1]

كما زعم بعضهم، لأن الخوف هنا يقين، فأنْ مخففة من الثقيلة»[2]. والزاعم ذلك هو ابن مالك رحمه الله[3].

ووجه الرفع بعد «أنْ» الناصبة أنها أهملت حملا على أختها «ما» المصدرية، لأنهما يكونان مع الفعل بمنزلة المصدر، فلما أشبهت «أنْ» الناصبة «ما» في المصدرية حملت عليها في ترك العمل[4]، كما حملت «ما» على «أنْ» في العمل، في الحديث: «كما تكونوا يولى عليكم»[5]، في بعض الروايات.

وهذا توجيه البصريين[6]، وحكاه ابن جني عن البغداديين[7]، واختاره الزمخشري[8]، وابن الأنباري[9]، وابن هشام[10]، وابن مالك[11].

---

1 . الشاهد لأبي محجن الثقفي في ديوانه بشرح العسكري ص ٢٣

2 . مغني اللبيب ١/١٨٤-١٨٥

3 . شرح الكافية الشافية ٢/١١٣

4 . الإنصاف ص ٤٥٠-٤٥١

5 . شرح التصريح ٢/٣٦٣، وشرح الشذور للجوجري ٢/٥٢٣

6 . الجنى الداني ص ٢٢٠

7 . سر صناعة الإعراب ٢/٥٤٩

8 . المفصل ١/٤٢٩-٤٣٠

9 . الإنصاف ص ٤٥٠-٤٥١

10 . مغني اللبيب ١/١٨٤-١٨٥

11 . شرح الكافية الشافية ٢/١١٣

وقد اعترض ابن جني على هذا التوجيه بأنَّ «أنْ» إذا وصلت بالفعل لا تقع حالا أبدًا، إنما هي للمضي أو الاستقبال، نحو: سرني أنْ قام زيد، ويسرني أنْ يقوم غدًا، ولا تقول: يسرني أنْ يقوم، وهو في حال قيام، و«ما» إذا وصلت بالفعل فكانت مصدرًا فهي للحال أبدًا، نحو قولك: ما تقوم حَسَنٌ، أي: قيامك الذي أنت عليه حسن، فيبعد تشبيه واحدة منها بالأخرى، وكل واحدة منها لا تقع موقع صاحبتها[1].

وقد يجاب على اعتراض ابن جني بأنه لا يشترط أن يوافق المحمولُ المحمولَ عليه في كل الوجوه، بل يكفي تحقق بعضها للحكم بصحة الحمل، بدليل أنهم حملوا المضارع على الاسم في الإعراب لشبهه به في بعض الوجه، والأسماء المبنية على الحروف، لشبهها بها من بعض الوجوه أيضا، ونظائر هذا كثيرة جدا.

وقيل في توجيه الرفع: «أنْ» مخففة من الثقيلة، وصلت بالفعل شذوذا، وهذا قول الكوفيين[2]، وقيل: وصلت به ضرورة، وعليه أبو علي الفارسي؛ قال ابن جني: «سألت أبا علي عن ثبات النون في «تقرآن» بعد «أنْ»؟ فقال: «أنْ» مخففة من الثقيلة، وأولاها الفعلَ بلا فصل للضرورة»[3]، وفي سر صناعة الإعراب: «سألت أبا علي عن قول الشاعر: [البسيط]

أنْ تقرآن على أسماء ويحكما ... مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

فقلت له: لم رفع تقرآن؟ فقال: أراد «أن» الثقيلة، أي: أنكما تقرآن، هذا مذهب أصحابنا»[4].

---

[1]. انظر سر صناعة الإعراب ٥٤٩/٢

[2]. انظر المغني ١٨٣/١، والجنى الداني ص ٢٢٠، وتوضيح المقاصد ١٢٣٨/٤

[3]. المنصف ٢٧٨/١

[4]. ٢٤٩/٢

أما الجزم بـ«أنْ» فلا يجيزه الجمهور، وأجازه بعض الكوفيين، ووافقهم أبو عبيدة من البصريين[1]، وأوردوا عليه الأبيات المتقدمة، وهي قوله: [الطويل]

إذا ما غدونا قال ولدانُ أهلنا   تعالوا إلى أن يأتِنا الصيدُ نحطبِ

وقوله: [الطويل]

أحاذرُ أنْ تعلمْ بها فتردَّها   فتتركَها ثِقْلا عليَّ كما هيا

أما الأول فقد روي البيت بالنصب: «تعالوا إلى أن يأتيَ الصيد»[2]، وهذا يعارض رواية الجزم، ويسقط الاستدلال بها، وأما الثاني فقال ابن هشام: «فيه نظر، لأن عطف المنصوب عليه يدل على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم»[3]، ومما ورد فيه المضارع مسكنا للضرورة؛ قول امرئ القيس: [السريع]

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقب   إثما من الله ولا واغل[4]

وقد اختار أبو حيان جواز الجزم بأنْ، لكن على قلة[5].

---

1 . توضيح المقاصد ١٢٣٨/٤، وهمع الهوامع ٩١/٤

2 . ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح السكري ٣٨٨/١، وديوان المعاني ٤٥٨/٢

3 . مغني اللبيب ١٨١/١

4 . كذا في إيضاح شواهد الإيضاح ٣٥٢، والجمهرة ٩٦١/٢-٩٦٢، والمحكم ٤٠/١، وهو في ديوانه ص ١٢٢ برواية: «فاليومَ أسقى».

5 . نقلا عن شرح أبيات المغني ص ١٣٢

٢٣. مسألة: «حذف المضارع المنصوب وبقاء ناصبه»

نصّ النحويون على أنه لا يجوز حذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل النصب، لا اقتصارا ولا اختصارا[1]، وجعل منه جماعة من النحويين ما ورد في الحديث: «فيذهبُ كيما فيعودَ ظهرُه طبقا واحدا»؛ قال ابن هشام: «وقع في صحيح البخاري، في تفسير «وجوه يومئذ ناضرة» [القيامة: ٢٢]، فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا، أي كيما يسجد، وهو غريب جدا، لا يَحْتمل القياسَ عليه»، وتبعه في نقل هذه الرواية ابن أم قاسم المرادي[2]، والسيوطي[3]. وقد استدرك عليه الحافظ ابن حجر فقال: «وكأنه [أي ابن هشام] وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة، لكنها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها»[4].

وخرج الكوفيون قول حاتم: [الطويل]

وأوقـدتُ نـاري كـي ليُـبْـصَـرَ ضـوؤُهـا   وأخرجـتُ كلبـي وهْـو في البيتِ داخلُه[5]

على حذف المنصوب، والتقدير: كي يفعل ماذا، والذي ألزمهم هذا التخريج مذهبهم في أن «كي» ناصبة دائما.[6]

وذكر السيوطي أن بعض المغاربة أجاز حذف الفعل المنصوب دون عامله، مستدلا بما وقع في صحيح البخاري: «فيذهب كيما فيعود ظهره طبقا واحدا»، يريد كيما يسجد، وأنه كقولهم: جئت

---

[1] . حذف الاختصار حذف الشيء لدليل، وحذف الاقتصار حذفه لغير دليل. انظر شرح التسهيل لأبي حيان ٦/٨-٩

[2] . الجنى الداني ص ٢٦٣

[3] . همع الهوامع ٣٧٧/٢

[4] . فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٢٨/١٣، وانظر شرح التصريح ٣٦٠/٢

[5] . الشاهد في المغني ٣٧/٣، وشرح الأشموني ٥٥٠/٣، وهو في زيادات ديوان حاتم مما نسب إليه وإلى غيره ص ٣٠٣.

[6] . انظر مغني اللبيب ٣٧/٣

ولما؛ قال أبو حيان: وليس مثله، لأن حذف الفعل بعد «لما» للدليل جائز منقول في فصيح الكلام، ولم ينقل من نحو هذا شيء من كلام العرب».[1]

وإذا كان مدار هذه المسألة على رواية البخاري، فالصحيح أن حذف الفعل المنصوب دون عامله غير موجود، لأن الثابت الصحيح في نسخ البخاري ثبوت الفعل، وكذا الرواية في جميع أمهات كتب السنة، بثبوت الفعل (يسجد)، وعلى تقدير صحة ما نقله ابن هشام، فإن هذه الرواية لا يصلح الاحتجاج بها لأمور:

أحدها: أن الاحتجاج بالحديث أصلا مختلف فيه، والذين جوزوه شرطوه بأن يُعْلَم أن لفظ الحديث من لفظ النبي ﷺ، وذلك لا يوجد إلا في الأحاديث القصيرة على قلتها في ذلك[2].

والثاني: أن موضع الاستدلال قد ورد في غير صورة، وأن صورة ثبوت الفعل هي الشائعة الكثيرة الثابتة في كتب السنة، فلا يعدل عنها إلى غيرها مما هو غريب.

والثالث: أن الحديث روي بلفظ: «فيذهبُ ليسجدَ»[3] وبلفظ:«فيذهبُ كيما يسجدَ»[4]، وبلفظ: «فيذهبُ يسجدُ»[5]، ومع تعارض هذه الروايات في الصورة اللغوية، لا يمكن القطع أيها من كلام النبي ﷺ، وهل تلفظ بها كلها، أو بعضها من ألفاظ الرواة، فقد تطرق على ذلك احتمال أن يكون موضع الحذف من كلام النبي ﷺ أو من كلام الرواة، ومعلوم أن الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

---

1. همع الهوامع ١٠٧/٤
2. انظر الاقتراح للسيوطي ٨٩
3. صحيح البخاري ص ٩٧٠، الحديث: ٤٩١٩
4. السابق ص ١٤١٨، الحديث: ٧٤٣٩
5. صحيح ابن حبان ٣٧٨/١٦، الحديث: ٧٣٧٧

«باب الجوازم»

٢٤. مسألة: «إهمال متى الشرطية»

ورد في الحديث الصحيح عن عائشة ﵂ قالت: لما ثقل رسول الله ﷺ، جاء بلال يؤذنه بالصلاة، فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»، قالت: فقلت: يا رسول الله، إن أبا بكر رجل أَسيف، وإنه متى يقومُ مقامك لا يُسْمِعُ الناس، فلو أمرت عمر؟ فقال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»» الحديث[١]. وموطن الشاهد فيه قول عائشة ﵂: «متى يقومُ مقامك لا يسمعُ الناس» وجهة الاستشهاد رفع المضارع بعد متى الشرطية، وحقه أن يكون مجزوما على قياس كلام العرب، كما قال: [الوافر]

أنا ابن جلا وطلاع الثنايا   متى أضعِ العمامة تعرفوني[٢]

وروي الحديث بلفظ: «إذا قام في مقامك»، و«إنْ يقمْ مقامك يبكي»، و«متى ما يقمْ مقامك»، و«متى يقمْ مقامك»[٣]، وقد خُرج الرفع على وجوه؛

أحدها: أن «متى» أهملت حملا على «إذا»، كما أعملت «إذا» حملا على «متى» في قوله ﷺ لعلي وفاطمة ﵄: «إذا أخذتما مضاجعكما تكبرا أربعا وثلاثين، وتسبحا ثلاثا وثلاثين، وتحمدا ثلاثا وثلاثين»، وقول الشاعر: [الكامل]

وإذا تصبك خصاصة فارج الغنى   وإلى الذي يعطي الرغائب فارغبِ[٤]

---

[1] .أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند ٤٣/٦٠، الحديث: ٢٥٨٧٦

[2] . الشاهد لسحيم بن وثيل الرياحي في الجمهرة ٢/١٠٤٤، والتهذيب ١١/١٨٧، والصحاح ٦/٢٣٠٤

[3] . الألفاظ الأربعة للبخاري في صحيحه.

[4] . الشاهد للنمر بن تولب في ديوانه ص ٤٨

وإعمال «إذا» في النثر نادر، وفي الشعر كثير، كما ذكر ابن مالك[1].

وقد قال بوجه الإهمال ابن هشام، وعده من باب تقارض اللفظين في الأحكام، وأورد من نظائره إهمال «أنْ» المصدرية حملا على «ما»، وإعمال «ما» حملا على «أنْ»، وإهمال «إنْ» الشرطية حملا على «لو» أختها، وإعمال «لو» حملا على «إنْ»، وإعمال «ما» النافية عمل ليس في لغة أهل الحجاز، وإهمال «ليس»، عند انتقاض النفي بإلا، في لغة بني تميم، في قولهم: ليس الطيبُ إلا المسكُ[2].

وحكم ابن مالك على إهمال متى بالشذوذ[3]، وممن لم يجز إهمالها أبو حيان؛ قال في الارتشاف: «ولا تهمل [متى] حملا على إذا، خلافا لزاعم ذلك»[4]، وحكم عليه أيضا بالغرابة[5].

والوجه الثاني: أن يكون من باب الإشباع، فتكون الواو متولدة عن إشباع ضمة القاف بعد حذف الواو الأصلية للجزم. ومن إشباع الفتحة قول الفرزدق: [الطويل]

فظلا يخيطان الوِراقَ عليهما ... بأيديهما من أكل شرّ طعامِ[6]

ومن إشباع الكسرة: «مالكي يوم الدين» [الفاتحة: ٤]، في قراءة[7]، وقوله: [البسيط]

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة ... نفيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصياريفِ[8]

---

[1] . شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٧١-٧٢

[2] . المغني ٧١٩/٦ وما بعدها

[3] . شرح الكافية الشافية ١٥٠/٢

[4] . ارتشاف الضرب ١٨٦٤/٤

[5] . انظر همع الهوامع ٣٢٠/٤

[6] . الشاهد للفرزدق في ديوانه ص ٥٤١

[7] . تروى هذه القراءة عن ورش ونافع. معجم القراءات ١٢/١

[8] . الشاهد للفرزدق في الكتاب ٥/١، والمحكم ٤٨٣/٤، واللسان ١٩٠/٩، وسر صناعة الإعراب ٤٠/١

ومن إشباع الضمة: «سأوريكم دار الفاسقين» [الأعراف: ١٤٥]، بإشباع ضمة الهمزة في قراءة الحسن[1]، وقوله: [البسيط]

وإنني حوثما يُشري الهوى بصري ... من حيث ما سلكوا أدنو فأنظورُ[2]

وزاد أبو البقاء وجها ثالثا: وهو أن الواو في «يقوم» تحذف عند الجزم لالتقاء الساكنين، فإذا أدغمت الميم في الميم التي بعدها جاز وضع الواو قبلها[3].

وفي حديث عبد الرحمن بن عوف: «أي رسول الله، تبكي، متى يراك المسلمون تبكي يبكوا»[4]، بإثبات الألف في يراك، وقد خرج على الوجهين الأول والثاني، وزيد في تخريجه وجهان؛

أحدهما: أن يكون من إجراء المعتل مجرى الصحيح، فأثبتت الألف في «يراك»، واكتُفي بتقدير حذف الضمة التي كان ثبوتها منويا في الرفع، ويقوي هذا الوجه جزم الفعل الثاني «تبكوا»، فهو دليل على الإعمال، ومبعد للإهمال. ومن إجراء المعتل مجرى الصحيح قوله تعالى: «إنه من يتقي ويصبرْ فإن الله لا يضيع أجر المحسنين» [يوسف: ٩٠][5]، وقوله ﷺ: «من أكل من هذه الشجرة فلا يغشانا». وقول الشاعر: [الطويل]

وتضحك مني شيخة عبشمية ... كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا[6]

---

1. معجم القراءات ١٥٦/٣
2. الشاهد بلا نسبة في اللسان ٤٣٠/١٤، والخصائص ١٢٤/٣، والصاحبي ٧/١
3. إعراب الحديث النبوي ٣٨٦-٣٨٧
4. أخرجه عبد الرزاق في المصنف ٥٥٢/٣-٥٥٣، الحديث: ٦٦٧٢
5. تروى هذه القراءة «يتقي» عن قنبل وابن كثير. معجم القراءات ٣٣٣/٤
6. الشاهد لعبد يغوث بن صلاءة الحارثي في سر صناعة الإعراب ٧٦/١، والمحكم ٣٠١/٦، وهو في الجمهرة ٦٠٣/١ «خشي» برواية: «كأن لم ترَيْ قبلي».

وقوله: [الرجز]

إذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضّاها ولا تملّقِ[1]

وقوله: [الوافر]

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد[2]

وقوله: [البسيط]

هجوت زبان ثم جئت معتذرا من هجو زبان لم تهجو ولم تدعِ[3]

وهو كثير في كلام العرب، ووجدت منه مواضع كثيرة في الحديث الشريف، لا يتسع المقام لذكرها.

والثاني: أن يكون «يراك» من راءَ بمعنى رأى، ومضارعه يرأى، وفي الجزم: لم يرأَ، بحذف الألف، ثم أبدلت همزته ألفا فثبتت في موضع الجزم، ومن ورود «راءَ» بمعنى «رأى» قول الشاعر:

[الطويل]

إذا راءني أبدى بشاشة واصل ويألف شنآني إذا كنت غائبا[4]

وقوله:

وكل خليل راءني فهو قائلٌ مِنَ اجلكِ هذا هامةُ اليومِ أو غدِ[5]

---

[1] . الشاهد لرؤبة في ملحق ديوانه ص ١٧٩

[2] . الشاهد لقيس بن زهير العبسي في اللسان ٢٢/١ (أتى)، وشرح التصريح ٨٧/١، وبلا نسبة في الكتاب ٣١٦/٣

[3] . الشاهد لأبي عمرو بن العلاء في معجم الأدباء ١٣١٧/٣

[4] . الشاهد بلا نسبة في شواهد التوضيح والتصحيح ص ٧١

[5] . الشاهد لكثير عزة في ديوانه ص ٤٣٥

٢٥. مسألة: «رأي السهيلي في لا الناهية»

ذهب أبو القاسم السهيلي إلى أن «لا» في نحو: لا تذهبْ، هي «لا» التي للنفي؛ واستدل على ذلك بأن الناهي يطلب نفي الفعل، كما يطلب الآمر وجوده، وأن «لا» في نحو: لا تذهبْ، نافية دخلت بين الجازم والمجزوم، كما دخلت بين الجار والمجرور في نحو: جئت بلا زاد، وبين الناصب والمنصوب في نحو: أخشى أن لا تقوم، فكذلك دخلت بين الجازم والمجزوم، لكن الجازم، وهو لام الأمر، أضمر كراهة اجتماع لامين في اللفظ، والأصل إذا نهيت: لِلا تذهبْ، كما تقول في الأمر: لِتذهبْ[١].

وقد رد عليه أبو حيان، ونقض قوله، من وجوه[٢]:

أحدها: أن فيه ادعاء إضمارٍ لم يلفظ به قط، لذا لم يجز له تشبيهه بقولهم: جئت بلا زاد، وأخشى أن لا تقوم، فقد لُفظ بالعامل هنا، وفي النهي لم يلفظ بالعامل، على رأيه، يوما، ولا حفظ من لسان العرب: للا تذهب، فهذه دعوى لا برهان عليها.

وقد قرر ابن مالك في شواهد التوضيح أن الشيء إنما يجوز حذفه، مع صحة المعنى بدونه، إذا كان الموضع الذي ادّعي فيه حذفه، مستعملا فيه ثبوته.[٣]

والثاني: أن فيه إضمار الجازم، وهو لا يجوز إلا في الضرورة.

والثالث: أن النحويين كلهم أجمعوا على أن «لا» تفيد معنى النهي عن الفعل، وأن الجزم بها نفسها، وأنه لم يخالف في ذلك أحد قبل هذا الرجل.

---

[1]. انظر الأشباه والنظائر ٥/٢٣-٢٤

[2]. انظر السابق ٥/٢٤

[3]. شواهد التوضيح والتصحيح ٥٩

ثم بين أبو حيان مأخذ رأي السهيلي فقال: «وهذا الرجل كان شاذ المنازع في النحو، وإن كان غير مدفوع عن ذكاء وفطنة ومعرفة، وإنما سرى إليه ذلك من شيخه أبي الحسن ابن الطراوة، فإنه لم يأخذ علم النحو إلا عنه، وابن الطراوة كما عَلِمه النحاة كثير الخلاف لما عليه النحويون، وقد صنف كتبا في الرد على سيبويه وعلى الفارسي وعلى الزجاجي، ورد الناس عليه، ورموه عن قوس واحدة»[1].

[1]. نقلا عن الأشباه والنظائر ٥/٢٤

٢٦. مسألة: «جزم المضارع بعد لعل»

ورد المضارع، غير المقرون بالفاء، مجزوما بعد لعل في قول الشاعر: [الطويل]

لعل التفاتا منك نحوي مقدَّرٌ يَمِلْ بك من بعد القساوة للرحمِ[1]

ذكره ابن مالك في شرح العمدة[2]؛ قال ابن هشام: «وهو غريب»[3]، وقال أبو حيان: «جزمه بعد الترجي غريب جدا والقياس يقبله»[4].

وكونه قابلا للقياس لأن المضارع المقترن بالفاء منصوب في جوابه، كما قال تعالى: «لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السماوات فأطلعَ إلى إله موسى» [غافر: ٣٦-٣٧]، كما نصب في جواب الأمر في قوله: [الرجز]

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا[5]

وفي جواب النهي في قوله تعالى: «فلا تدع مع الله إلها آخر فتكون من المعذبين» [الشعراء: ٢١٣]، «ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسَّكم النار» [هود: ١١٣]، وفي جواب الاستفهام في قوله تعالى: «فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردُّ فنعملَ» [الأعراف: ٥٣]، وفي جواب التمني في قوله تعالى: «يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما» [النساء: ٧٣]. وإذا سقطت الفاء في بعض هذه المواضع جزم الفعل، كقوله تعالى في جواب الأمر: «يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته» [الحديد: ٢٨]، «فتعالَيْنَ أمتعْكنّ» [الأحزاب: ٢٨]، وكقولك في

---

[1]. تقدم الشاهد ص ٤٤

[2]. انظر شرح عمدة الحافظ ٣٤٦/١-٣٤٧

[3]. مغني اللبيب ٤٣٩/٢

[4]. نقلا عن همع الهوامع ١٣٢/٤

[5]. تقدم الشاهد ص ١٣٩

جواب النهي: لا تدنُ من الأسد تسلمْ، فحمل الفعل بعد لعل، إذا سقطت الفاء قبله، على الفعل المجزوم بعد الأمر والنهي.

«باب الأدوات»

٢٧. مسألة: «النفي بلن»

إذا دخلت «لن» على المضارع نفته وخلَّصته للاستقبال، ويتعلق بهذا النفي مسائل؛ الأولى: إفادته التأبيد، والثانية: إفادته تأكيد النفي بلا، والثالثة: إفادته نفي الزمان قريبا أو ممتدا.

المسألة الأولى: ذهب الزمخشري إلى أن النفي بلن يفيد التأبيد، ذكر ذلك في الأنموذج[1]، ورد عليه جماعة من المحققين كابن مالك وابن هشام والسيوطي وغيرهم؛ قال ابن مالك: «وحامله على ذلك اعتقاده أن الله تعالى لا يُرى، وهو اعتقاد باطل، لصحة ثبوت الرؤية عن رسول الله ﷺ»[2]؛ يشير إلى قوله تعالى: «ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني» [الأعراف: ١٤٣]، فإنه لو لم يقل بالتأبيد في المنفي بلن، للزمه مخالفة مذهب المعتزلة في أن الله تعالى لا يُرى يومَ القيامة، ومن جملة مذهب المعتزلة نفي صفات الله، ونفي رؤيته يوم القيامة.

---

[1] . انظر شرح الكافية الشافية ١١٥/٢، ومغني اللبيب ٥٠٤/٣-٥٠٥، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٢٩/٤، وقد عدت إلى نسخة الأنموذج المطبوعة بعناية سامي بن حمد المنصور فوجدت الآتي: «لن نظيرة لا في نفي المستقبل ولكن على التأكيد» ص٣٢، وعلق المحقق على قوله «على التأكيد»: هذا من اعتزاليات المصنف. اهـ وليس في القول بالتأكيد اعتزال. فاتضح عندي أن ثمة اختلافا في نسخ الأنموذج المخطوطة بين عبارتي «التأكيد» «والتأبيد» جمعا بين ما ذكره ابن مالك وابن هشام والمرادي وما وجدته في المطبوع، فعدت إلى ما تيسر من ذلك، فوجد في مخطوطة لشرح الأردبيلي على الأنموذج محفوظة في جامعة الملك سعود، ورقة ٦٤: «إذا أردت نفي المستقبل مطلقا قلت: لا أضرب، وإذا أردت نفيه مع التأكيد قلت: لن أضرب، وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأكيد». وتكررت هذه العبارة في مخطوطة من شرح الأنموذج محفوظة في جامعة النجاح بنابلس على أنها لمؤلف مجهول، ورقة ١١٢، وقد رأيتها فوجدتها شرح الأردبيلي، وفي شرح الأردبيلي المطبوع بتحقيق حسني عبد الجليل يوسف: «وفي بعض النسخ التأبيد بدل قوله التأبيد»، والصواب من كل هذا ثبوت لفظ «التأبيد»، لما بينت، ولنقل الأئمة هذا عن الزمخشري. والله أعلم.

[2] . شرح التسهيل ١٤/٤

وقال الشريف الجرجاني: «قال بعضهم: إن لن يكون نفيا أبديا، وهم المعتزلة، نحو قوله تعالى: «لن تراني»، وهو ليس شيئا»[1].

وذكر أبو حيان أن القول بالتأبيد هو أحد قولي الزمخشري[2]. وقال السيوطي: «وقد وافقه على إفادة التأبيد ابن عطية»[3].

وقد أوردوا لنقض قول الزمخشري ردودا؛ أحدها: قوله تعالى: «فلن أكلم اليوم إنسيا» [مريم: ٢٦]، فلو كان النفي للتأبيد لما صح تقييده بـ «اليوم». والثاني: قوله تعالى: «ولن يتمنوه أبدا» [البقرة: ٩٥]، وقوله: «ولن تفلحوا إذًا أبدا» [الكهف: ٢٠]، وهذا تكرار، والأصل عدمه. والثالث: قوله تعالى: «لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى» [طه: ٢١]، إذ لو أفادت التأبيد لما صح تقييد النفي بـ «حتى يرجع إلينا موسى»[4]. وقد أجيبَ عن الأول بأن القائل بالتأبيد إنما يقول به عند إطلاق منفيها وعدم تقييده، وعن الثاني بأنه لا تكرار في اللفظ، ولا تكرار في المعنى كذلك، لأن التأبيد هو مرادف لمعنى أبدا، وجزء معنى «لن»، فيكون من باب توكيد معنى تضمنته لفظة سابقة[5].

وقد يجاب عن هذا بأن معنى التأبيد لا يصلح أصلا في «لن» عند إطلاق منفيها، لأنها موضوعة لنفي حدوث الفعل في المستقبل، وقد يعرض عارض يوجب وقوعه، فلا يصح أن يقال

---

[1]. شروح العوامل ص ٣٦

[2]. انظر البحر المحيط ٢٤٣/١

[3]. همع الهوامع ٩٥/٤، وفي تفسير ابن عطية في قوله تعالى: «لن تراني»: «ولن تنفي الفعل المستقبل ولو بقينا مع هذا النفي بمجرده لقضينا أنه لا يراه «موسى» أبدا ولا في الآخرة لكن ورد من جهة أخرى بالحديث المتواتر أن أهل الإيمان يرون الله تعالى يوم القيامة، فموسى عليه السلام أحرى برؤيته». ومعنى كلامه أن لن إذا تجردت للنفي أفادته على التأبيد، والفرق بين مأخذ قوله ومأخذ قول الزمخشري، أن ابن عطية حكم بالتأبيد من جهة لغوية، والزمخشري من جهة اعتقادية في الأصل.

[4]. انظر همع الهوامع ٩٤/٤

[5]. انظر حاشية الصبان ٤٠٧/٣

إنها أفادت تأبيدا، ولهذا تقع «لن» كثيرا في سياق الظن والحسبان، كما قال تعالى: «أَمْ حَسِبَ الذين في قلوبهم مرض أَن لن يُخْرِجَ اللَّهُ أضغانهم» [محمد: ٢٩]، «أَيَحْسَبُ الْإِنسانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ» [القيامة: ٣]، «أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عليه أَحَدٌ» [البلد: ٥]، «وذا النُّونِ إذ ذهب مُغاضِباً فَظَنَّ أَن لن نقدرَ» [الأنبياء: ٨٧]، «مَن كان يَظُنُّ أَن لن يَنصُرَهُ اللَّهُ» [الحج: ١٥]، وقال الشاعر:

تَظُنُّ أَن لَن يُصيبَها عَنَتُ الدَهـ ـرِ وَرَيبُ المَنونِ صائِبُها

المسألة الثانية:

ذهب الزمخشري أيضا إلى أن «لن» تفيد تأكيد النفي بـ«لا»؛ قال في المفصل: «لن لتأكيد ما تعطيه «لا» من نفي المستقبل، تقول: لا أبرح اليوم مكاني، فإذا وكدت وشددت قلت: لن أبرح اليوم مكاني»[1]، وفي الكشاف: ««لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل، إلا أن في «لن» توكيدا وتشديدا، تقول لصاحبك: لا أقيم غدا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدا، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم»[2]، وفي موضع آخر: «لن أخت «لا» في نفي المستقبل، إلا أن «لن» تنفيه نفيا مؤكدا»[3].

وقد رد ابن عصفور على الزمخشري بأن ما ذهب إليه دعوى لا دليل عليها، وأن النفي بلا قد يكون آكد من النفي بلن، لأن المنفي بلا قد يقع جوابا للقسم، نحو: والله لا يقوم زيد، والمنفي بلن لا يقع جوابا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد منه إذا لم يقسم[4].

---

1. المفصل ص ٤٠٧
2. الكشاف ٢٢٤/١
3. الكشاف ٢١١/٤-٢١٢
4. انظر الأشباه والنظائر ١٩/٥

ويجاب عن اعتراض ابن عصفور بأن التأكيد مستفاد من القسم، بدليل أن هذا التأكيد يزول بزوال القسم، وبأن «لن» لا تأتي في الموضع الذي استدل به، فلا تصح المقارنة فيه بينها وبين «لا» في إفادة التأكيد.

ولأن قولهم: لن أفعل، هو نفي لقولهم: سأفعل، كما نص على ذلك سيبويه وغيره[١]، فقد ذهب الزمخشري إلى أن السين إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة، قال ابن هشام: «ولم أر من فهم وجه ذلك، ووجهه أنها تفيد الوعد بحصول، الفعل فدخولها على ما يفيد الوعد أو الوعيد مقتضٍ لتوكيده وتثبيت معناه»[٢]، فكأن الزمخشري يرى أن قولك: سيفعل –إذا كان وعدا أو وعيدا– آكد من قولك يفعل، كما أن «لن يفعل» آكد من «لا يفعل»، ولم ينبه أحد –فيما أعلم– إلى العلاقة بين هذين الرأيين.

وقد وافق الزمخشريَّ في التأكيد بلن ابنُ الخباز والسيوطي؛ قال السيوطي: «بل قال بعضهم إن منعه مكابرة فلذا اخترته دون التأبيد»[٣]، ووافقه كذلك الشريف الجرجاني[٤]، وخالفه ابن هشام[٥].

المسألة الثالثة:

ذهب عبد الواحد الزملكاني[٦] إلى أن «لن» لنفي ما قرب، و«لا» يمتد النفي فيها، قال: وسر ذلك أن الألفاظ مشاكلة للمعاني، و«لا» آخرها ألف، والألف يكون امتداد الصوت بها، بخلاف

---

1. انظر الكتاب ٧/٣، ١١٥، ١١٧، ٢١٧/٤
2. مغني اللبيب ٣٤٥/٢-٣٤٦
3. همع الهوامع ٩٥/٤
4. انظر متن العرامل ضمن شروح العوامل ص ٣٦
5. شرح قطر الندى ص ٥٨
6. عبد الواحد بن عبد الكريم بن خلف كمال الدين أبو المكارم بن خطيب زملكا، قال السبكي: كان فاضلا خبيرا بالمعاني والبيان والأدب، مبرزا في عدة فنون، مات بدمشق في المحرم سنة ٦٥١ هـ. انظر بغية الوعاة ١١٩/٢

النون[1]؛ قال ابن عصفور: «وهذا الذي ذهب إليه باطل، بل كل منهما يستعمل حيث يمتد النفي وحيث لا يمتد، فمن الأول في لن: «إنهم لن يغنوا عنك من الله شيئا» [الجاثية: ١٩]، «فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا» [البقرة: ٢٤]، وفي لا: «إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى» [طه: ١١٨]، ومن الثاني في لن: «فلن أكلم اليوم إنسيا» [مريم: ٢٦]، وفي لا: «آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام» [آل عمران: ٤١]»[2]، ورد عليه كذلك أبو حيان فقال: «وعبد الواحد هذا له كتاب «التبيان في علم البيان»، ذكر فيه هذا الذي حكاه ابن عصفور. قال: وما يذهب إليه أهل علم البيان، ويختصون به، ينبغي أن لا يحكى مذهبا، لأنهم يبنون على خيالات هذيانية، واستقراءات غير كاملة»[3].

ومقتضى قول الزملكاني أن يمتد الماضي المنفي بلما، ولا يمتد المنفي بلم، لأن فيهما العلة التي ذكرها في «لن ولا»، وقد نص ابن هشام على أن منفي «لما» مستمر النفي إلى الحال، وعبر عن هذا الاستمرار بـ«امتداد النفي»، وأن منفي «لم» يحتمل الاتصال، ويحتمل الانقطاع.[4]

---

[1] . همع الهوامع ٩٥/٤

[2] . نقلا عن الأشباه والنظائر ٢٠/٥

[3] . نقلا عن السابق ٢٠/٥

[4] . مغني اللبيب ٤٧٩/٣-٤٨٠

٢٨. مسألة: «اقتضاء الواو العاطفة للترتيب»

حكى ابن هشام عن الفراء، وقطرب، والربعي، وثعلب، وأبي عمر الزاهد، وهشام، والشافعي، أن الواو العاطفة تفيد الترتيب[1]، ونقله ابن مالك عن بعض أهل الكوفة، وقال: «أئمة الكوفيين برآء من هذا القول»[2]، وقال ابن هشام: «وقول السيرافي: إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها [أي الواو] لا تفيد الترتيب، مردود»[3].

وأكثر النحويين على أن الواو لا تفيد الترتيب، واستدلوا لذلك بأدلة؛

أحدها: جواز تقييد المعطوف بها بـ «قبله»، و«بعده»، و«معه»، ونحوها، تقول: جاء زيد وعمرو بعده، وخالد قبله، ومحمد معه، ولو أفادت الواو الترتيب لما جاز ذلك، كما لا يجوز مع الفاء وثم.[4]

والثاني: جواز «اصطلح زيد وعمرو»، و«اختصم زيد وعمرو»[5]. وجواز «المال بين زيد وعمرو»[6]، ولا يصلح الترتيب في هذه المواضع.

والثالث: قوله تعالى: «وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة» [البقرة: ٥٨]، وقوله في موضع آخر: «وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا» [الأعراف: ١٦١]، ولو اقتضت الواو الترتيب لما جاز أن يتقدم في إحدى الآيتين ما يتأخر في الأخرى.[7]

---

1 . مغني اللبيب ٣٥٤/٤، ٤٧٨/٢، وانظر شرح التصريح على التوضيح ١٥٦/٢
2 . شرح الكافية الشافية ٥٣٩/١
3 . المغني ٣٥٤/٤
4 . شرح الكافية الشافية ٥٣٨/١
5 . السابق ٥٣٨/١
6 . أسرار العربية ص ١٦٠
7 . السابق ص ١٥٩

أما ما نقله ابن هشام عن جماعة من النحويين من إفادة الواو الترتيب؛ فيقال: هل المقصود إفادته مطلقا في كل موضع ترد فيه الواو، أو المقصود إفادته في بعض المواضع؟

أما جواب الأول؛ فقد وجدت في معاني القرآن ما يدل على خلافه؛ قال الفراء: «فأمّا الواو فإنك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل والأوّل الآخر، فإذا قلت: زرت عبد اللّه وزيدا، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيادة، وإذا قلت: زرت عبد اللّه ثم زيدا، أو زرت عبد اللّه فزيدا، كان الأوّل قبل الآخر»[1]، وهذا نص صريح، لا احتمال فيه، في أن الواو لا تفيد الترتيب عند الفراء.

وأما جواب الثاني؛ فالتحقيق أن لا خلاف، إذ قد تعطف الواو الشيء على مصاحبه نحو: «فأنجيناه وأصحاب السفينة» [العنكبوت: ١٥]، وعلى سابقه نحو: «ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم» [الحديد: ٢٦]، وعلى لاحقه نحو: «كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك» [الشورى: ٣]، والترتيب، وعكسه، والمعية، غير مستفادة من الواو، وعلى هذا قول ابن هشام: «معنى كون الواو لمطلق الجمع أنها لا تقتضي ترتيبا، ولا عكسه، ولا معية، بل هي صالحة بوضعها لذلك كله»[2]، وإذا فهم أحد هذه الأمور فمن دليل آخر لا من الواو[3]، وتعبير ابن هشام بعدم الاقتضاء في محله، لأنه يدل على أن الواو ليست موضوعة للترتيب، وهو أولى من التعبير بعدم الإفادة، لأنها الواو قد تفيده إفادة غير وضعية.

وعلى هذا إذا قيل: قام زيد وعمرو، احتمل الترتيب، واحتمل عكسه، واحتمل المعية؛ قال ابن مالك «وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل»[4].

---

[1] . معاني القران ٣٩٦/١، وللأمانة؛ فإني بعد أن رجعت إلى معاني القرآن للفراء، رجعت إلى شرح التسهيل لابن مالك فوجدت فيه قوله: «نسب قوم إلى الفراء أن الواو مرتبة، ولا يصح ذلك، فإنه قال في معاني سورة الأعراف: فأما الواو فإن شئت» وذكر النص المتقدم. انظر شرح التسهيل ٣٤٩/٣-٣٥٠

[2] . شرح شذور الذهب ص ٤٥١-٤٥٢

[3] . شرح قطر الندى ص ٣٠٢

[4] . نقلا عن المغني ٣٥٢/٤-٣٥٣، وانظر شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٧/٣

٢٩. مسألة: «رأي ابن مالك في حتى الابتدائية الواقعة قبل الفعل»

تستعمل حتى على ثلاثة أوجه[1]؛

أحدها: أن تكون حرفا جارا بمنزلة «إلى» معنى وعملا، كقوله تعالى: «سلام هي حتى مطلع الفجر» [القدر: ٥]، «ليسجننه حتى حينٍ»[يوسف: ٣٥]، إلا أن مجرورها لا يكون إلا ظاهرا، ومجرور «إلى» يكون ظاهرا ومضمرا. ويجوز دخول حتى على الفعل المضارع، كقوله تعالى: «حتى يقولَ الرسول» [البقرة: ٢١٤]، بالنصب بأن مضمرة قبل الفعل، وهي والفعل مصدر مؤول مجرور بحتى، وهذا مذهب البصريين[2]، لأن حتى إما حرف مختص، فلا يدخل على الاسم والفعل عاملا فيهما، أو غير مختص، فلا يعمل في أحدهما، وعملُه الجرَّ ثابت، فهو مختص.

والثاني: أن تكون عاطفة بمنزلة الواو، نحو: جاء القوم حتى أبوك، والعطف بها قليل، وأهلُ الكوفة ينكرونه، ويحملون نحو: جاء القومُ حتى أبوك، على أن حتى فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل.

والثالث: أن تكون حرف ابتداء، أي حرفا تستأنف بعده الجمل، فتدخل على الجملة الاسمية كقوله: [الطويل]

فما زالتِ القتلى تمُجُّ دماءَها ... بدجلةَ حتّى ماءُ دجلةَ أشكلُ[3]

وعلى الفعلية المصدَّرة بماض، نحو: «حتى عفوا وقالوا» [الأعراف: ٩٥]، وبالمضارع، كقوله: [الطويل]

---

[1] . انظر مغني اللبيب ٢/٢٦٠ وما بعدها، والجنى الداني ص ٥٤٢

[2] . همع الهوامع ٤/١١١

[3] . الشاهد لجرير في ديوانه ص ١٤٣

سريتُ بهم حتى تكلَّ مطيُّهم   وحتّى الجيادُ ما يُقدنَ بأرسانِ[1]

وزاد الكوفيون كونها ناصبة[2]، وذلك إذا دخلت على المضارع، وقد تقدم أنهم أنكروا كونها عاطفة، فيكون لحتى عند البصريين ثلاثة أوجه؛ الجر، والعطف، والابتداء[3]، وعند الكوفيين ثلاثة أيضا؛ الجر، والنصب، والابتداء.

وذهب ابن مالك إلى أن حتى الداخلة على الماضي جارة، وبعدها «أنْ» لازمة الإضمار، وهي والفعل مجرورة بحتى، كقوله تعالى: «حتى عفوا وقالوا» [الأعراف: ٩٥][4]؛ قال أبو حيان: «وقد وهم في ذلك»[5]، وقال ابن هشام: «ولا أعرف له في ذلك سلفاً، وفيه تكلفُ إضمارٍ من غير ضرورة»[6]. والعجب أن ابن مالك رحمه الله قد قرر في بعض كلامه أن ادّعاء الحذف إنما يصح في موضع ثبت فيه المحذوف مذكورا[7].

---

1. الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ص ٩٣
2. همع الهوامع ١١٢/٤
3. الجنى الداني ٥٤٢
4. شرح التسهيل ١٦٦/٣
5. نقلا عن همع الهوامع ١٧٠/٤
6. مغني اللبيب ٢٨٩/٢-٢٩٠
7. شواهد التوضيح والتصحيح ص ٥٩

٣٠. مسألة: «في إفادة «قد» التكثير»

ذكر جماعة من النحويين أن «قد» تفيد التكثير، وأنشدوا عليه قوله: [البسيط]

قَـدْ أَشْهَـدُ الغـارةَ الـشَّعْـواءَ تَـحْـمِـلُـنـي جَـرْداء مَـعْـروقَـة اللّحيـيـنِ سـرْحـوبُ[1]

ونحوه من الأبيات الواردة في الافتخار، قال المرادي: «وهو معنى غريب»[2]. وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: «قد نرى تقلب وجهك في السماء»، وعبارته في الكشاف: «قد نرى ربما نرى، ومعناه: كثرة الرؤية، كقوله:

قـد أتـرك الـقـرن مـصـفـرا أنـامـلـه»[3]

ورده أبو حيان بأن مذهب المحققين من النحويين أن «رب» إنما تكون لتقليل الشيء في نفسه، أو لتقليل نظيره، وأن الكثرة إنما فهمت من متعلق الرؤية، وهو التقلب، لأن مَن رفع بصره إلى السماء مرة واحدة، لا يقال فيه: قلّب بصره في السماء، وإنما يقال: قلّب إذا ردّد.[4]

واختلفوا في قول سيبويه: «وتكون قد بمنزلة ربما، وقال الشاعر الهذلي: [البسيط]

قـد أَتْـرُكُ الـقِـرْنَ مُـصْـفَـرّاً أنـامِـلُـه كـأَنَّ أثـوابَـهُ مُـجّـتْ بـفِـرْصـادِ[5]

---

[1]. تقدم الشاهد ص ٢٧

[2]. الجنى الداني ص ٢٥٨

[3]. الكشاف ٣٤٢/١

[4]. البحر المحيط ٦٠٢/١

[5]. الشاهد للهذلي في الكتاب ٢٢٤/٤، والمحكم ١١٤/٦، ولعبيد بن الأبرص في الصحاح ٥٢٢/٢؛ قال ابن بري: البيت لعبيد بن الأبرص. عن اللسان ٣٥٤٥/٥ «قدد»

كأنه قال: ربما»[1]، فحملة ابن هشام[2]، والسيوطي[3]، وخالد الأزهري[4]، على التكثير، والظاهر أن الزمخشري قد استنبط هذا من كلام سيبويه في توجيه الآية المتقدمة. وقيل: تشبيهه «قد» بـ«ربما» يدل على أنها للتقليل لا التكثير[5].

وسبب اختلافهم في توجيه عبارة سيبويه اختلافهم فيما تفيده «رب» عنده، فذهب ابن مالك إلى إفادتها التكثير، ونقل ذلك عن ابن خروف[6]، واستدل بقول سيبويه: «اعلم أن لكَم موضعين: فأحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهَم به، بمنزلة كيف وأين. والموضع الآخر: الخبر، ومعناها معنى رُبّ»[7]، وقوله: «واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأن المعنى واحدٌ، إلا أن كم اسمٌ ورُبّ غير اسم»[8]؛ قال ابن مالك: «وهذا نصه ولا معارض له في كتابه، فعُلم أن مذهبه كون رب مساوية لكم الخبرية في المعنى، ولا خلاف أن معنى كم الخبرية التكثير»[9]، وقد تقدم أن ابن هشام والسيوطي وخالد الأزهري قالوا بالتكثير لسيبويه.

وقد أجاب الشلوبين عن ذلك بأن سيبويه يستعمل «رب» للتقليل في كلامه، فيقول: ورب شيء هكذا، يريد أنه قليل نادر، وأن شراح الكتاب لم يقل أحد منهم إن سيبويه أراد بهذا الكلام أن «رب» للتكثير؛ قال: «وقد فسر أبو علي هذا الموضع، فقال: إنما قال: إن معنى «كم» كمعنى «رب»، لأنها تشارك «رب» في أنها تقع صدراً، وأنهما لا تدخلان إلا على نكرة، وأن الاسم

---

1. الكتاب ٤/٢٢٤
2. مغني اللبيب ٢/٥٤٢
3. همع الهوامع ٤/٣٧٩
4. موصل الطلاب ص ١٤٢
5. الجنى الداني ص ٢٥٩
6. شرح التسهيل ٣/١٧٧
7. الكتاب ٢/١٥٦
8. السابق ٢/١٦١
9. شرح التسهيل ٣/١٧٨

المنكور الواقع بعدهما يدل على أكثر من واحد، وإن كان الاسم الواقع بعد «كم» يدل على كثير، والاسم الواقع بعد «ربّ» يدل على قليل. وكذا قال ابن درستويه، والرماني، وغيرهما، في شرح هذا الموضع من كلام سيبويه»[1].

ومن صريح ما يدل على كون «ربّ» للتقليل في كلام سيبويه قوله: «جعلوا ربَّ مع ما بمنزلة كلمة واحدة، وهيئوها ليذكر بعدها الفعل، لأنهم لم يكن لهم سبيلٌ إلى «ربَّ يقول»، ولا إلى «قلَّ يقول»، فألحقوهما ما وأخلصوهما للفعل»[2]؛ فسر «ربّ» بـ«قلّ».

---

[1] . نقلا عن الجنى الداني ص ٤٤٦-٤٤٧

[2] . الكتاب ١١٥/٣

٣١. مسألة: «وجوب إلا أو لمّا بعد إن النافية»

من وجوه «إن» الخفيفة كونها نافية، وقد تدخل على الاسم نحو: «إن أنتم إلا مفترون» [هود: ٥٠]، أو على الفعل، نحو: «إن نقول إلا اعتراك» [هود: ٥٤]، ويُنقض النفي بها، كثيرا، بإلا أو لما المشددة التي بمعناها، كالآيتين، وكقوله تعالى: «إنْ كل نفس لمّا عليها حافظ» [الطارق: ٤]، في قراءة من شدد «لما»، «وإنْ منكم إلا واردها» [مريم: ٧١]، «إنْ أردنا إلا الحسنى» [التوبة: ١٠٧]، «إنْ يدعون من دونه إلا إناثا» [النساء: ١١٧]، وغير ذلك.

وقد وهم بعض النحويين، فأوجب «إلا» أو «لمّا» المشددة التي بمعناها بعد «إنْ» النافية، وليس كذلك، لقوله تعالى: «إنْ عندكم من سلطان بهذا» [يونس: ٦٨]، «قل إنْ أدري أقريب ما توعدون» [الجن: ٢٥]، «وإنْ أدري لعله فتنة لكم» [الأنبياء: ١١١][1]، ومنه قول الشاعر: [الطويل]

لعَمرُكَ ما أدري وإن كنتُ دارِيا ... شُعيثُ بن سَهمٍ أم شُعَيثُ بن مِنقرِ[2]

إن خرجت «إنْ» على النفي.

وهذا الإيجاب مدفوع أيضا بالقياس، إذ لم يوجبوا «إلا أو لمّا» بعد النفي بـ«ما» أو «ليس»؛ قال تعالى: «فذبحوها وما كادوا يفعلون» [البقرة: ٧١]، «وما كانت أمك بغيا» [مريم: ٢٨]، «وما تدري نفس بأي أرض تموت» [لقمان: ٣٤]، «ليس علينا في الأميين سبيل» [آل عمران: ٧٥]، «ليس على الأعمى حرج» [النور: ٦١]، وأمثلة هذا كثيرة جدا.

---

1. انظر مغني اللبيب ١٥١/١
2. الشاهد للأسود بن يعفر في الكتاب ١٧٤/٣-١٧٥

٣٢. مسألة: «زيادة إنْ بعد لمّا الإيجابية»

تزاد «أنْ»، المخففة المفتوحة، بعد «لمّا» الإيجابية، جوازا، كقوله تعالى: «ولما أَنْ جاءتْ رُسُلُنا لوطاً سيءَ بِهِمْ» [العنكبوت: ٣٣]، «فَلَمّا أَنْ جاء الْبَشيرُ أَلْقاهُ عَلى وَجْهِهِ» [يوسف: ٩٦]، «فلما أَنْ أراد أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُما» [القصص: ١٩]، وقول الحارث بن حلزة[1]: [الوافر]

وَلَمّا أَن رَأَيتُ سَراةَ قَومي ... مَساكي لا يَثوبُ لَهُم زَعيمُ

وقول الحطيئة[2]: [الوافر]

وَلَمّا أَن مَدَحتُ القَومَ قُلتُم ... هَجَوتَ وَما يَحِلُّ لَكَ الهِجاءُ

إلا أن ابن الحاجب ذكر أن «حروف الزيادة [هي]: «إنْ»، و«أنْ»، و«ما»، و«لا»، و«مِن»، والباء، واللام؛ فـ«إنْ» مع «ما» النافية، وقلّتْ مع المصدرية، و«لما». و«أنْ»، مع «لما»، وبين «لو» والقسم، وقلَّتْ مع الكاف»؛ قال ابن هشام: «زعم ابن الحاجب أنها [أي إنْ] تزاد بعد «لما» الإيجابية، وهو سهو، وإنما تلك «أنْ» المفتوحة»[3]، واستدرك عليه الشمني في حاشية المغني بأن كلام الرضي صريح في أنّ ذلك لغة[4]، والدماميني بأن شارحي الكافية لم ينتقدوا ذلك على ابن الحاجب، ولا تعقبوه، بل أقروه، وأن ابن الحاجب إمام ثقة، وقد نقل هذا الحكم، فيقبل ولا يدفع بمجرد السهو[5].

---

[1]. ديوانه ص ٣٠

[2]. ديوانه ص ٨٤

[3]. مغني اللبيب ١٥١/١

[4]. حاشية الشمني على المغني ٥٥/١

[5]. شرح الدماميني على المغني ١٠٧/١

ونصُّ كلام الرضي في شرح الكافية هو: «وقلّت [زيادة إنْ] مع «لمّا»، بل زيادة «أنْ» المفتوحة بعدها، هي المشهورة، تقول: لما أنْ جلست جلست، فتحا وكسرا، والفتح أشهر، وأما «أنْ»، فتكثر زيادتها بعد «لما»، نحو: «فلما أنْ جاء البشير» [يوسف: ٩٦]»[1]. ومقتضى كلام الرضي أن زيادة «أنْ» هي المشهورة، وزيادة «إنْ» غير مشهورة، إلا أنه قررها تبعا لابن الحاجب، وليس في كلامه ما يدل صراحة على أن ذلك لغة، كما ذكر الشمني، وإذا كانت لغة، فأين شواهدها؟.

[1] . شرح الرضي على الكافية ٤٣٢/٤

٣٣. مسألة: «أل الاستفهامية»

قال ابن هشام: «من الغريب أن «أل» تأتي للاستفهام، وذلك في حكاية قطرب: «ألْ فعلتَ؟»، بمعنى هل فعلتَ؟، وهو من إبدال الخفيف ثقيلا»[١]، وهذه الحكاية رواها ابن جني عن قطرب عن أبي عبيدة[٢].

ووجهها إبدال الهاء في «هل» همزة، و«هل» هي الأصل، لأنها الأكثر[٣]، ومن فروع هذا الإبدال قولهم: آل، أصله أهل، فقلبوا الهاء همزة، فتوالت همزتان، فقلبوا الثانية ألفا[٤].

وفي بعض الحديث: أن رجلا من أسلم عدا عليه ذئب، فانتزع شاة من غنمه، فجهجأه الرجل[٥]، أي زبره، وأراد جهجهه، فأبدل الهاء همزة، لكثرة الهاءات، وقرب المخرج[٦].

ومنه هيهات وأيهات[٧]، وماء أصله: موه، لقولهم: أمواه، فقلبت الواو ألفا، وقلبت الهاء همزة، فصار ماء[٨].

وفي الجمهرة: «أذَّ يؤذُّ أذّا إذا قطع مثل: هذ يهذ هذا سواء، فقلبوا الهاء همزة»[٩].

---

1. المغني ٣٤٢/١
2. سر صناعة الإعراب ١٠٦/١
3. شرح الشافية للرضي ١٩٧/٣-١٩٨
4. سر صناعة الإعراب ١٠٠/١-١٠١، والفائق في غريب الحديث ٦٧/١
5. أخرجه أحمد في المسند ٣٥٧/١٨ من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ (الحديث: ١١٨٤٣)
6. اللسان ٧٠٨/١ «جهجه»
7. الصحاح ٢٢٥٨/٦ «يهيه»
8. سر صناعة الإعراب ١٠٠/١
9. جمهرة اللغة ٥٦/١ «أذذ»

وإبدال الهاء همزة إبدال جوازي غالبا، غير مطرد، وإن كان في بعض صوره واجبا، كما في «ماء»، والفرق بين الإبدال الواجب والإبدال الجائز أن الواجب ما له سبب موجب للإبدال، والجائز ما ليس له سبب موجب.[1]

وقد حكم الأشموني على أل الاستفهامية بالندور[2]، ويفهم من كلام النحويين أن مدخولها لا يقاس على مدخول هل، لذا قصره الأشموني على الفعل[3]، وخالد الأزهري على الماضي خاصة[4]، وذلك لأنها لغة غريبة نادرة فيقتصر فيها على الموضع الذي وردت فيه.

1 . انظر شرحان على مراح الأرواح ١٤٥/١

2 . شرح الأشموني ١٤/١

3 . السابق ١٤/١

4 . شرح التصريح ٣٣/١

«باب إيا»

٣٤. مسألة: «إيا ولواحقها»

اختلف النحويون في «إيا» ولواحقها على مذاهب؛

الأول: أن إيا ضمير منفصل، ولواحقها حروف دالة على المتكلم والمخاطب والغائب، في نحو إياي وإياك وإياه، ولا موضع لها من الإعراب. وهذا مذهب سيبويه[1]، والبصريين[2]، وعزاه إلى الأخفش صاحبُ البديع[3]، وغيره[4]، واختاره أبو علي الفارسي وابن جني[5]، والزمخشري[6]، وابن هشام[7]، وقال أبو حيان: «[و]هو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا»[8].

الثاني: أن إيا ضمير أضيفت إليه لواحقه، وهي ضمائر أيضا مجرورة به، ولا يعلم ضمير أضيف غيره. وهذا مذهب الخليل[9]، والأخفش والمازني[10]، وصححه ابن مالك[11]، وصرح به الزجاج، في قوله تعالى: «إياك نعبد وإياك نستعين» [الفاتحة: ٥]، فقال: «إياك نصب بوقوع الفعل عليه، وموضع الكاف في إياك خفض بإضافة «إيا» إليها، و«إيا» اسم للمضمر المنصوب، إلا

---

1 . الكتاب ٣٥٥/٢، ٣٥٦، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، واللباب علل ٤٧٩/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، وهمع الهوامع ٢١١/١-٢١٢

2 . الإنصاف ص ٥٥٥

3 . همع الهوامع ٢١٢/١، وصاحب البديع هو محمد بن مسعود الغَزْني؛ قال السيوطي: «هكذا سماه أبو حيان، وقال ابن هشام: ابن الذكي؛ صاحب كتاب البديع. أكثر أبو حيان من النقل عنه، وذكره ابن هشام في المغني، وقال: إنه خالف فيه أقوال النحويين. وله ذكر في جمع الجوامع؛ ولم أعرف شيئا من أحواله». بغية الوعاة ٢٤٥/١

4 . انظر سر صناعة الإعراب ٣١٣/١

5 . انظر سر صناعة الإعراب ٣١٧/١، والجنى الداني ص ٥٣٦

6 . المفصل ص ١٦٦

7 . أوضح المسالك ٨٩/١

8 . شرح التسهيل ٢٠٦/٢

9 . سر صناعة الإعراب ٣١٢/١-٣١٣، والإنصاف ٥٥٥، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/١، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، واللباب علل ٤٧٩/١، وهمع الهوامع ٢١٢/١

10 . شرح التسهيل لابن مالك ١٤٥/١ والهمع ٢١٢/١ وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢

11 . شرح التسهيل ١٤٥/١-١٤٦

أنه يضاف إلى سائر المضمرات، نحو: إياك ضربت، وإياه ضربت، وإياي حدثت، ولو قلت: «إيا زيد» كان قبيحا، لأنه خص به المضمر»[1].

والثالث: أن اللواحق هي الضمائر، وإيا دعامة، تعتمد عليها اللواحق لتنفصل عن المتصل. وهذا مذهب الفراء[2]، والكوفيين[3]، وأبي الحسن بن كيسان[4]، ونسبه الرضي إلى قوم من الكوفيين لا الكوفيين كلهم[5]، واختاره المالقي، وسمى إيا «وصلة»[6].

وإيا على هذا المذهب حرف؛ قال المالقي: «الأولى الحمل على الحرفية، لأنه لا معنى له في نفسه، وإنما معناه في غيره كسائر الحروف، ومعناه هنا الاعتماد عليه في النطق بالمضمر المتصل دونه»[7]، وقال أبو البقاء: «قال قوم: الكاف اسم، وإيا عماد له، وهو حرف»[8].

والرابع: أن اللواحق هي الضمائر، وإيا اسم ظاهر أضيف إلى الضمائر اللواحق، فهي في موضع جر به. وهذا مذهب الزجاج[9]، وأبي سعيد السيرافي[10].

والخامس: أن «إيا» بين الظاهر والمضمر، وهو قول ابن درستويه[11].

والسادس: أن مجموع إيا ولواحقها هو الضمير، وهو قول الكوفيين[12].

---

1. معاني القرآن وإعرابه ٤٨/١
2. الهمع ٢١٢/١، واللباب علل ٤٨٠/١
3. الإنصاف ص ٥٥٥ وعلل النحو ٥٦٥
4. الإنصاف ص ٥٥٥، وشرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢
5. شرح الكافية ٤٢٥/٢
6. رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢١٥
7. السابق ص ٢١٨
8. إملاء ما من به الرحمن ٦/١
9. الهمع ٢١٢/١، شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ١٤٤/١
10. شرح الرضي على الكافية ٤٢٥/٢
11. الهمع ٢١٢/١، ولم ينقل عنه السيوطي شيئا في اللواحق.
12. انظر الهمع ٢١٢/١، وإملاء ما من به الرحمن ٦/١

السابع: أن إيا اسم مظهر مضاف ناب عن الضمير، أضيف إلى ما بعده، عزاه أبو الحسن الوراق إلى الخليل[1]، وعزاه في الإنصاف إلى أبي إسحاق الزجاج[2].

الثامن: أن إيا اسم مبهم أضيف إلى ما بعده للتخصيص، ولا يعلم اسم مبهم مضاف غيره، وهو مذهب أبي العباس المبرد[3].

التاسع: أن إيا اسم مبهم يكنى به عن المنصوب، ولواحقها حروف لبيان المقصود لا موضع لها من الإعراب، كالكاف في ذلك وأرأيتك، حكاه ابن جني عن أبي الحسن الأخفش[4].

العاشر: أن إياك بكماله اسم واحد مبهم، قال المرادي: «حكاه بعضهم وهو غريب»[5].

فهذه عشرة مذاهب أحصيتها من كلام النحويين، وقد اختلف النقل فيها عن بعضهم، فنسب إلى الكوفيين المذهبان الثالث والسادس، وإلى الأخفش الأول والثاني والتاسع، وإلى الزجاج الرابع والسابع، وإلى الخليل الثاني والسابع.

والغريب من هذه الأقوال الثاني والثامن والعاشر، فالثاني، وهو أن إيا ضمير أضيف إلى لواحقه الضمائر، من جهة أنه لا يعرف ضمير أضيف غيره، والثامن، وهو أن إيا اسم مبهم مضاف إلى لواحقه، من جهة أنه لا يعرف اسم مبهم أضيف غيره، فقد تفردت «إيا» على القولين، بكونها مضافة، وخرجت عن نظائرها، وهي الضمائر في القول الثاني، والأسماء المبهمة في القول الثامن.

---

[1] . علل النحو ص ٥٦٣، وانظر الإنصاف ص ٥٥٥، وأسرار العربية ص ١٧٦، وعبارته: «ذهب الخليل إلى أنه مظهر استعمال استعمال المضمر».

[2] . الإنصاف ص ٥٥٥

[3] . السابق ص ٥٥٥

[4] . انظر سر صناعة الإعراب ٣١٣/١

[5] . الجنى الداني ص ٥٣٧

أما كون «إياك» بكماله اسما مبهما، فغريب لأنه مخالف للمشهور عن النحويين في اللواحق على الأقل، فإنهم اختلفوا فيها بين كونها ضمائرَ أو حروفا دالة على التكلم والخطاب والغيبة، وهي في القولين منافية لمدلول الأسماء المبهمة.

«باب النداء»

٣٥. مسألة: «يا وأيا والهمزة في النداء»

حروف النداء عند البصريين خمسة؛ يا، وأيا، وهيا، وأيْ، والهمزة، ومذهب سيبويه أن الهمزة وحدها للقريب المصغي، والأربعة الأخرى للبعيد مسافة أو حكما[١]، ومذهب المبرد أن الهمزة وأي للقريب، وأيا وهيا للبعيد، ويا للقريب والبعيد[٢]، ومذهب ابن برهان أن «أيا» و«هيا» للبعيد، والهمزة للقريب و«أي» للمتوسط، و«يا» للجميع، وأجمعوا على جواز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد، ومنعوا العكس[٣].

وقال ابن مالك: «وكون الهمزة للقريب، وما سواها للبعيد هو الصحيح، لأن سيبويه أخبر بذلك رواية عن العرب، ومن زعم أن «أيْ» في الاختصاص بالقرب لم يعتمد في ذلك إلا على رأيه، والرواية لا تعارَض بالرأي، وصاحب هذا الرأي هو المبرد، وتبعه كثير من المتأخرين»[٤].

ونقل ابن الخباز عن شيخه[٥] أن همزة النداء للمتوسط، و«يا» للقريب؛ قال ابن هشام: «وهذا خرق لإجماعهم»[٦]، وقال الجوهري: «أيا من حروف النداء، ينادى بها القريب والبعيد: تقول: أيا زيد أقبل»[٧]؛ قال ابن هشام: «وليس كذلك»[٨].

---

1. الكتاب ٢/٢٢٩-٢٣٠، وشرح الكافية الشافية ٢/٣
2. المقتضب ٤/٢٣٣-٢٣٥، وشرح الكافية الشافية ٢/٣
3. السابق ٢/٣
4. شرح التسهيل ٣/٣٨٦
5. لعله عمر بن أحمد، مجد الدين، أبو حفص الضرير، كثيرا ما سماه ابن الخباز في كتابه «توجيه اللمع» بـ «شيخنا».
6. المغني ١/٦٩
7. الصحاح ٦/٢٢٧٧ «أيا»
8. مغني اللبيب ١/١٠٥

وكون الهمزة لنداء المتوسط تحكم لا دليل عليه؛ لأن أئمة البصريين لا يثبتون نداء المتوسط أصلا، ولأن الإجماع منعقد على كون الهمزة للقريب، ولأن الاستعمال يشهد بخلافه، أما كون «يا» للقريب فقط فيرده قوله تعالى: «يا أيها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم» [التحريم: ٧]، فالنداء هنا للبعيد حكما ومسافة، أما الأول فظاهر، وأما الثاني فيدل عليه قوله تعالى: «أولئك ينادون من مكان بعيد» [فصلت: ٤٤].

٣٦. مسألة: «نعت أيّ»

اتفق النحويون على رفع الاسم الواقع بعد «أيّ» في نحو: يا أيها الرجلُ، إلا ما نقله الزجاج عن أبي عثمان المازني من إجازة نصبه؛ قال في معاني القرآن: «وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب، ولم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبله، ولا تابعة عليه أحد بعده، فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار»[1]؛ قال تعالى: «يا أيها الناسُ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى» [الحجرات: ١٣]، «يا أيها النبيُّ» [الأحزاب: ١]، «يا أيها المدثرُ» [المدثر: ١]، «يا أيها المزملُ» [المزمل: ١]، «يا أيها الإنسانُ» [الانفطار: ٦]، وفي الحديث: «يا أيها الناسُ، أيّ يوم هذا؟»، وقال امرؤ القيس[2]: [الطويل]

ألا أيها الليلُ الطويل ألا انجل   بصبح وما الإصباح منك بأمثلِ

وقال زهير[3]: [الطويل]

فلما عرفت الدار قلت لربعها   ألا عم صباحا أيها الربعُ واسلمِ

وكل كلام العرب على هذا.

وقد يخرّج جواز النصب عند المازني بأنه على اعتبار محل المنادى «أيّ»، لأنه مبني على الضم لفظا، ومحله النصب، فاعتبر النصب في لفظ النعت، تبعا لمحل المنعوت، ومن نظائره اعتبارُ المحل في العطف بالحروف في قوله تعالى: «من يضللْ فلا هادي له ويذرْهم» [الأعراف: ١٨٦]، في قراءة من جزم عطفا على محل جواب الشرط، وفي قول الشاعر: [السريع]

لا نسبَ اليومَ ولا خلةً   اتسع الخرق على الراقع[1]

---

[1] . معاني القرآن للزجاج ٢٢٩/١، وانظر الأشباه والنظائر ١٨/٥

[2] . ديوانه ص ١٨

[3] . ديوانه ص ٦٥

بنصب «خلةً» عطفا على محل اسم «لا»، وقوله: [الوافر]

معاوي إننا بشر فأسجح فلسنا بالجبال ولا الحديدا[2]

ومن نظائره في النعت، جواز النصب في نعت اسم «لا» النافية للجنس، مراعاة لمحل اسمها المنعوت في نحو: لا رجل واقفا في الدار، وجواز الرفع اعتبارا لمحل «لا» واسمها في: لا رجل واقفٌ في الدار.

وما ضعَّف قول المازني هو مخالفته المستعملَ من كلام العرب، في نحو: يا أيها الرجلُ، ولا قياس مع النصوص المتواترة.

---

[1] . الشاهد لأنس بن العباس بن مرداس في الكتاب ٢٨٥/٢، واللسان ٣٧٣٧/٥ «قمر»

[2] . الشاهد لعقيبة الأسدي في الكتاب ٦٧/١، وقال البغدادي: «وقد رد المبرد على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب، وتبعه جماعة منهم العسكري صاحب التصحيف؛ قال: ومما غلط فيه النحويون من الشعر، ورووه موافقا لما أرادوه، ما روي عن سيبويه عندما احتج به في نسق الاسم المنصوب على المخفوض، وقد غلط على الشاعر، لأن هذه القصيدة مشهورة، وهي مخفوضة كلها». خزانة الأدب ٢٦٠/٢، ورده أيضا ابن قتيبة في الشعر والشعراء ١١/١. وقد أورد المبرد الشاهد بالنصب في ثلاثة مواضع من المقتضب ٣٣٧/٢، ١١٢/٤، ٣٧١/٤، وتابع سيبويه في جهة الاستشهاد.

«باب لو ولولا»

٣٧. مسألة: «وقوع جواب لو ولولا ماضيا مقرونا بقد»

يقع جواب «لو» في صور؛

أحدها: أن يكون مضارعا منفيا بلم، كقوله: [البسيط]

لو كنت من مازن لم تستبح إبلي ... بنو اللقيطة من ذهل بن شيبانا[1]

والثانية: أن يكون ماضيا مثبتا، مقترنا باللام وهو الغالب، أو مجردا عنها؛ فمن الأول: «وَلَوْ شَاء اللّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ» [البقرة: ٢٠]، «وَلَوْ شَاء اللّهُ لأعْنَتَكُمْ» [البقرة: ٢٢٠]، «وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ» [الحجرات: ٥]، «وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ» [محمد: ٤]. ومن الثاني: «لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً» [الواقعة: ٧٠].

والثالثة: أن يكون ماضيا منفيا بما، مقترنا باللام، أو مجردا عنها وهو الغالب، فمن الأول قوله: [الوافر]

ولو نُعطى الخيار لما افترقنا ... ولكن لا خيار مع الليالي[2]

ومن الثاني قوله تعالى: «ولو شاء رَبُّكَ ما فعلوه» [الأنعام: ١١٢]، «ولو أَنَّا كَتَبْنا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجوا مِن دِيارِكُم ما فَعَلوهُ إِلاّ قَليلٌ منْهُمْ» [النساء: ٦٦]، «وَلَوْ سَمِعوا ما اسْتَجَابوا لَكُمْ» [فاطر: ١٤]، «وَلَوْ كانوا فيكُم ما قاتَلوا إِلا قَليلاً» [الأحزاب: ٢٠].

والرابعة: أن يكون جملة اسمية مقرونة باللام، نحو: «وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنوا واتَّقَوْا لَمَثوبَةٌ منْ عِندِ اللَّه خَيْرٌ» [البقرة: ١٠٣]، أو بالفاء كقوله: [الكامل]

قالت سلامة لم يكن لك عادة ... أن تترك الأعداء حتى تعذرا

[1] . الشاهد لقريط بن أنيف العنبري في التاج ٧٩/٢٠، واللسان ٤٠٦١/٥ «لقط»

[2] . الشاهد بلا نسبة في المغني ٤٣٩/٣، وشرح التصريح ٤٢٤/٢

لــو كــان قـتـل يــا سـلام فــراحــة   لـكــن فــررت مـخــافــة أن أوســرا[1]

وقد يكون جواب «لو» محذوفا، كقوله تعالى: «ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب» [سبأ: ٥١]، أي: ولو ترى لرأيت أمرا عظيما وحالا هائلة[2]، وقوله: «ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم» [السجدة: ١٢]، أي: لرأيت أمرا فظيعا[3]؛ قال أبو حيان: «وحذف جواب لو، لفهم المعنى، كثير في القرآن، وفي لسان العرب»[4].

ومن صور جواب لو أن يكون ماضيا مقرونا بقد، كقول جرير: [الكامل]

لـو شـئـت قـد نـقـع الـفـؤاد بـشـربـة   تــدع الـحـوائـم لا يـجُـدن غـلـيــلا

قال ابن هشام: «وهو غريب»[5]، أي شاذ، لا يصح القياس عليه، بدليل قوله بعد ذلك: «ونظيره في الشذوذ اقتران جواب لولا بها، كقول جرير أيضا: [البسيط]

لــولا رجــاؤك قــد قـتـلــت أولادي»[6].

وفي الحكم بالشذوذ على اقتران جواب لولا بقد نظر، لقول الكميت[7]:   [الوافر]

وأبــلـــغ حـــارثـــاً عــنـــا اعــتـــذاراً   إلـيــه بـــأن مــن قِـبـلـي بـجُـهـدِ

ولـــولا ذاك قـــد زارتـــــك خـــيـــــلٌ   مـن الـمـصـريــن بـالـفـرسـان تُــرْدي

فــلا تـهـنــوا ولا تَــرضـــوا بـــخـــف   ولا يـغـــرركـــم أســـد بـــعـــهــــدِ

وقول جرير[8]:   [الطويل]

---

1. الشاهد بلا نسبة في المغني ٣/٤٤١-٤٤٢، والهمع ٤/٣٤٩
2. الكشاف ٥/١٣٣
3. مغني اللبيب ٦/٥٢٧
4. البحر المحيط ١/٦٤٦
5. مغني اللبيب ٣/٤٤٠
6. السابق ٣/٤٤٠-٤٤١، وقد تقدم الشاهدان ص ٤٣
7. ديوانه ص ١٨٤
8. ديوانه ص ٤١٩

خَـليلَــيَّ مـــاذا تَـأمُـراني بِـحـاجَــةٍ   وَلَــولا الـحَـيــاءُ قَـد أَشـادَ بِها صَدري

وقول كثير[1]:   [الطويل]

وَإِنّــي لَأَستَـأنــي وَلَــولا طَـمـــاعَـتــي   بِـعَـزَّةَ قَـد جَـمَّـعـتُ بَـيـنَ الـضَـرائِرِ

ووردت «قد» في جواب «لولا» مقرونة باللام في قوله تعالى: «ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا» [الإسراء: ٧٤]، وقول الشاعر: [الطويل]

أَثَـعْـلَـــبُ لَـولا مــا تَـدَعَّــوْنَ عِــنْــدَنـا   مِـنَ الـحِـلْـفِ قَد سُدَّى بِعَـقـدٍ وَأُلـحِـمـا

لَـــقـد لَـقِـيَـت شَــولٌ بِـجَـنـبَـي بُـوانَــةٍ   نَـصِـيّـاً كَـأَعـرافِ الـكَـوادِنِ أَسـحَـمـا[2]

ومن ورود جواب «لو» مقرونا بقد قوله: [الوافر]

فَـــإِنّـــي لَــو ثَــأَرتُ الـمَـــرءَ حَـــزنـــاً   وَسَـــهـــلاً قَـــد بَـــدا لَـكِ مـــا أُريـــدُ[3]

وقول العباس بن مرداس[4]:   [البسيط]

فـيـهِـم أَخٌ لَــو وَفَــوا أَو بَـــرَّ عَـهـدُهُــم   وَلَـو نَـهَـكـنـاهُـمُ بِـالـطَـعــنِ قَـد لانـوا

وقول النابغة الجعدي[5]:   [الطويل]

وَبـيـضـاءَ مـثـلِ الـرّئـمِ لَو شِئتُ قَد صَبَت   إِلَـيَّ وَفـيـهـا لِـلـمُـحـاضِـرِ مَـلـعَــبُ

وقول جران العود[6]:   [الطويل]

وَراشَـيـتُ حَـتّــى لَــو تَـكَـلَّـفَ رِشــوَتــي   خَـلـيـجٌ مِـن الـمُـرّانِ قَـد كـادَ يُـنـــزَحُ

وقوله: [البسيط]

---

1. ديوانه ص ٤٥١
2. الشاهد لعامر المحاربي في المفضليات ص ٣٢٠
3. الشاهد لرِزاح النهدي في الأغاني ٥/٨٠
4. ديوانه ص ١٥٥
5. ديوانه ص ٢٥
6. ديوانه ص ٥

لَــو كـانَ بَطـنُـكَ شِـبـراً قَـد شَبِعـتَ وَقَــد أَبـقـيـتَ خُـبــزاً كَـثـيـراً لِـلـمـسـاكـيــنِ[1]

وقول الأخطل[2]: [البسيط]

عــانِـيَّــةٌ تَــرفَــعُ الأَرواحُ نَـفـحَـتَــهــا لَــو كـانَ تُـسقـى بِـهـا الأَمواتُ قَد نَشَروا

ومع هذه الشواهد، وغيرها مما وقفت عليه، فلا شذوذ في اقتران جواب «لو» بقد، بل الصواب جوازه على قلة.

[1] . الشاهد لأبي وجرة السعدي في العقد الفريد ١٩٦/٧، ولأبي حُرّة في الزاهر في معاني كلمات الناس ٦٦/١، ولأبي وجزة في عيون الأخبار ٣١/٢. وهم شاعر واحد، وإنما اختلفوا في كنيته.

[2] . ديوانه ص ١٦٠

باب: «في مسائل متفرقة من الغريب»

الأولى: ذكر ابن مالك وغيره أن «أو» العاطفة تأتي بمعنى «ولا»، وجعلوا منه قوله تعالى: «ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم» [النور: ٦١]، أي ولا بيوت آبائكم، قال في شرح التسهيل: «وإذا وقع نهي أو نفي قبل أو كانت بمعنى الواو مردفة بلا»[1].

والصحيح عند ابن هشام أنها بمعنى الواو، وأن «لا» جاءت «توكيداً للنفي السابق، ومانعةً من توهّم تعليق النفي بالمجموع، لا بكل واحد، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ وهو الإجماع»[2].

الثانية: ذكر ابن مالك أيضا أن الواو تحل محل «أو» التي للإباحة؛ قال في شرح التسهيل: «ومن علامات التي للإباحة استحسان وقوع الواو موقعها[...]، ومنه: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي جالس الصنف المبارك الذين منهم الحسن وابن سيرين، فلو جالستهما معا لم يخالف ما أبيح له»[3]؛ قال ابن هشام: «وهذا أيضا مردود، لأنه لو قيل: جالس الحسن وابن سيرين، كان المأمور به مجالستهما معا، ولم يخرج المأمور عن العهدة بمجالسة أحدهما، هذا هو المعروف من كلام النحويين»[4].

---

[1] . شرح التسهيل ٣/٣٦٥

[2] . مغني اللبيب ١/٤١٣

[3] . شرح التسهيل ٣/٣٦٤

[4] . مغني اللبيب ١/٤١٤-٤١٥

الثالثة: زيد في معاني الكاف الجارة معنى المبادرة، وذلك إذا اتصلت بـ«ما»، نحو: سلم كما تدخل، وصلِّ كما يدخل الوقت، وهذا المعنى ذكره ابن الخباز وأبو سعيد السيرافي وغيرهما، قال ابن هشام: «وهو غريب جدا»[1].

قال أبو علي الصبان: «ويمكن تخريجهما [يعني المثالين] على زيادة الكاف، وجعل «ما» مصدرية وقتية أي سلم وقت دخولك، وصل وقت دخول الصلاة، فتستفاد المبادرة»[2].

الرابعة: ذكر بعض الكوفيين أن الفاء قد تنوب عن «إلى»، ومثله بقوله: هو أحسن الناس ما بين قرن فقدم، أي: إلى قدم[3]. وأجازه بعضهم في قول امرئ القيس: [الطويل]

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ... بسقط اللوى بين الدخول فحومل[4]

قال المرادي: «وهذا ضعيف، والفاء في ذلك عاطفة»[5]. وقال ابن هشام: «وهذا غريب، ويستأنس له بمجيء عكسه في قوله: [الطويل]

وأنت التي حببت شغبا إلى بدا ... إلي وأوطاني بلاد سواهما[6]

إذ المعنى شغبا فبدا وهما موضعان»[7].

الخامسة: من الغريب تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر، وذلك بدلا الغلط والنسيان، زعم بعض القدماء أنه لا يجوز في الشعر، لأنه يقع غالبا عن تروٍّ وفكر.[8]

---

1. السابق ١٩/٣
2. حاشية الصبان على الأشموني ٣٣٧/٢
3. الجنى الداني ٧٧
4. ديوانه ص ٨
5. الجنى الداني ص ٧٧
6. الشاهد لكثير عزة في ديوانه ص ٣٦٣
7. مغني اللبيب ٤٨٤/٢
8. السابق ٢٦٨/٦-٢٦٩

السادسة: من الغريب إعمال المصدر مجموعا في قوله: [الطويل]

وعدتَ وكان الخلفُ منك سجيةً مواعيدَ عرقوبٍ أخاه بيتربٍ[1]

فـ«أخاه» مفعول للمصدر المجموع «مواعيد»، ومثله قولهم: تركته بملاحس البقر أولادَها، إلا أن فيه مضافا محذوفا والتقدير: تركته بمكان ملاحس البقر أولادها، وإنما لم يجعلوا «ملاحس» مكانا، لأنه عمل في المفعول، والمكان لا يعمل في المفعول به، قال ابن جني: «وكان أبو علي، رحمه الله، يورد «مواعيد عرقوب» مورد الطريف المتعجَّب منه».[2]

السابعة: في الاسم النكرة المنصوب الواقع بعد حبذا في نحو: حبذا زيد راكبا، خلاف؛ **قيل:** هو حال مطلقا، وعليه الأخفش والفارسي والربعي، **وقيل:** تمييز مطلقا، وعليه أبو عمرو بن العلاء، **وقيل:** إن كان مشتقا فهو حال، وإن كان جامدا فهو تمييز، **وقيل**، وهو رأي أبي حيان: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد به تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف فهو حال، نحو: حبذا هند مواصلة، أي في حال مواصلتها، وإن أريد به تبيين جنس المبالَغ في مدحه فهو تمييز، نحو: حبذا زيد راكبا، وهذا مرجعه إلى مقصد المتكلم. **وقيل:** هو منصوب بأعني مضمرا، فهو مفعول به، وهو قول ضياء الدين بن العلج، صاحب البسيط[3]؛ قال أبو حيان: «وهو قول غريب»[4].

الثامنة: زيد في معاني «إلا» كونها زائدة؛ قال به الأصمعي وابن جني في قول ذي الرمة[5]: [الطويل]

---

[1] . الشاهد للأشجعي في الصحاح ٩١/١، واللسان ٤٢٥/١ «ترب»

[2] . الخصائص ٢٠٨/٢

[3] . همع الهوامع ٤٩/٥-٥٠

[4] . ارتشاف الضرب ٢٠٦٢/٤

[5] . تقدم الشاهد ص ٢٨

حـراجـيـجَ مــا تـنـفــك إلا مــنـــاخـــة   على الـخـسـف أو نـرمي بها بلـدا قفــرا[1]

قال المرادي: «هذا قِسم غريب»[2]، وحمل عليه ابن مالك قوله[3]:   [الطويل]

أرى الـدهــر إلا مـنـجــنــونـا بـأهـــلـــه   ومـا صـاحـب الـحـاجـات إلا مـعـذّبـا[4]

كما حملوا عليه قوله تعالى: «ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاء ونداء» [البقرة: ١٧١].[5]

التاسعة: وردت «سوى»، مقصورة مكسورة السين، بمعنى القصد، في قوله: [الكامل]

فـلأصـرفـن سـوى حـذيـفـة مـدحـتـي   لـفـتــى الـعـشـــي وفـــارس الأحــزاب[6]

قال ابن هشام: «وهو أغرب معانيها»[7].

العاشرة: من الغريب أن تقع «إلا» بمعنى بعد، وذلك في قوله تعالى: «إلا ما قد سلف» [النساء: ٢٢]، «لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى» [الدخان: ٥٦]، «إلا الذين ظلموا منهم» [البقرة: ١٥٠]، على ما خرجه بعضهم[8]، ورده من المفسرين تاج القراء[9]، والسمين الحلبي[10].

الحادية عشرة: تقع حتى ناصبة للفعل بنفسها عند الكوفيين، والمشهور حينئذ أن لها معنيين؛ أحدهما: الغاية، نحـو: «لـن نـبرح علـيه عــاكفين حتى يرجع إليـنا مـوسـى» [طـه: ٩١]،

---

[1] . الجنى الداني ص ٥٢٠-٥٢١، والمغني ٤٧٥/١، والبحر المحيط ٢٦٧/٥

[2] . الجنى الداني ص ٥٢٠

[3] . الشاهد بلا نسبة في اللباب في علل الإعراب والبناء ١٧٦/١، وشرح التصريح ٢٦٢/١، وشرح الأشموني ١٢١/١

[4] . المغني ٤٧٦/١، وهمع الهوامع ٢٧٤/٣

[5] . البحر المحيط لأبي حيان ٦٥٨/١

[6] . الشاهد لقيس بن الخطيم في الصحاح ٢٣٨٥/٦

[7] . المغني ٣٥٩/٢

[8] . الجنى الداني ص ٥٢١، وتفسير الرازي ٢٤/١٠، البحر المحيط ٦١٦/١

[9] . غرائب التفسير ١٠٨٠/٢

[10] . الدر المصون ١٧٩/٢

والثاني التعليل، نحو: لأسيرن حتى أدخل المدينة، وعلامة الأولى أن يحسن في موضعها «إلى أن» والثانية أن يحسن في موضعها «كي».

وزاد بعضهم معنى ثالثا، وهو أن تقع «حتى» بمعنى «إلا » في الاستثناء؛ قال ابن هشام: «وهذا المعنى ظاهر من قول سيبويه في تفسير قولهم: والله لا أفعل إلا أن تفعل: المعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن هشام الخضراوي، وابن مالك، ونقله أبو البقاء عن بعضهم في «وما يعلّمان من أحد حتى يقولا» [البقرة: ١٠٢]»[1]؛ قال المرادي: «وهو معنى غريب»[2].

وقد أنشدوا عليه قوله: [الكامل]

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود وما لديك قليل[3]

وقوله: [الرجز]

والله لا يذهب شيخي باطلا ... حتى أُبيرَ مالكا وكاهلا[4]

الثانية عشرة: من الغريب حذفُ المقول وبقاء القول في نحو: «قال موسى أتقولونَ للحقِّ لمّا جاءَكم» [يونس: ٧٧]، أي هو سحر، بدليل «أسِحرٌ هذا»، قاله ابن هشام[5]. وورد عكسه، وهو حذف القول وبقاء المقول، كقوله تعالى: «فأمّا الذين اسودّت وجوهُهم أكفرتم بعد إيمانكم» [آل عمران: ١٠٦]، أي: فيقال لهم أكفرتم[6].

---

[1]. مغني اللبيب ٢٧١/٢، وانظر الكتاب ٣٤٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٢/٤

[2]. الجنى الداني ص ٥٥٥

[3]. الشاهد بلا نسبة في المغني ٢٧٢/٢، وتوضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٠/٤

[4]. الشاهد لامرئ القيس في ديوانه ص ١٣٤

[5]. مغني اللبيب ٤٦٠/٦

[6]. مغني اللبيب ٣٥٦/١

الثالثة عشرة: من أحكام تاء القسم أنه لا يجوز أن يذكر معها فعل القسم، وأنها لا تجر المضمرات، وأنها لا تجر من المظهرات إلا اسم «الله»، وسمع «تربِّ الكعبة»، و«تالرحمن»، وذكر الخفاف في شرح الكتاب أنهم قالوا: «تحياتك»؛ قال ابن عقيل: «وهذا غريب»[1].

الرابعة عشرة: قال ابن هشام: «ومن غَريب أَمر التّاء الاسمية أَنّها جردت عن الخطاب، والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في أرأيتُكما، وأرأيتُكم، وأرأيتُك، وأرأيتُك، وأرأيتُكنّ»[2].

الخامسة عشرة: ذكر ابن مالك أن الفراء انفرد في إجازة ترخيم الثلاثي المحرك الوسط نحو حكم[3]، إلا أن أبا البقاء العكبري نقله عن الكوفيين[4]، ونقله المرادي عن الفراء والأخفش[5].

السادسة عشرة: ذكر ابن مالك أيضا أن الكسائي انفرد بجواز النصب بعد الفاء المجاب بها اسم أمر نحو: صه فنحدثَك، أو خبر بمعنى الأمر نحو: حسبك حديث فينام الناس[6]؛ قال المرادي: «وافقه ابن عصفور في جواز نصب جواب «نزال» ونحوه من اسم الفعل المشتق، وحكاه ابن هشام عن ابن جني، والذي انفرد به الكسائي ما سوى ذلك»[7].

---

[1] . شرح ابن عقيل ١٢/٣، وقال المرادي: «وقالوا أيضا: «تالرحمن»، و«تحياتك»، وهو شاذ». توضيح المقاصد والمسالك ٧٤٣/٢. وقال ابن هشام: «وندر: تالرحمنِ، وتحياتك». أوضح المسالك ٢١/٣. وهذه المسألة من أمثلة تعاقب الأحكام على الفرع الواحد.

[2] . مغني اللبيب ٢١٣/٢-٢١٤

[3] . شرح الكافية الشافية ٣٢/٢

[4] . اللباب في علل الإعراب والبناء ٣٤٧/١

[5] . توضيح المقاصد والمسالك ١١٣٥/٤

[6] . انظر شرح الكافية الشافية ١٣٠/٢

[7] توضيح المقاصد والمسالك ١٢٥٩/٤

وقد تقدمت الإشارة، في الفصل الأول، إلى كثير من مسائل الغريب، بما يغني عن إعادتها هنا، والله تعالى أحكم أعلم.

نتائج البحث

خلص هذا البحث إلى النتائج التالية:

١. ترجع الغرابة في التعريفات التي وضعها العلماء بإزاء الغريب إلى مدلولين؛ أحدهما: غموض المعنى لغرابة اللفظ، والآخر: التفرد وعدم النظير.

٢. لم تشكل الغرابة في القضايا النحوية ظاهرة عند النحاة المتقدمين، ولا استعملوا «الغريب» مصطلحا يطلق على مفهوم واحد.

٣. لم يشع استعمال ألفاظ الغرابة في عبارات النحويين، في القضايا النحوية خصوصا، خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين، وسبب ذلك أن الغريب قد عُرف، آنذاك، في تفسير الغامض من مفردات القرآن الكريم أولا، والحديث الشريف، ولغة العرب ثانيا، فغلب استعماله في هذه الأبواب.

٤. أخذت ألفاظ الغرابة تشيع في استعمال النحويين منذ القرن الرابع الهجري.

٥. ورد الغريب عند النحاة، منذ القرن الرابع الهجري، في مستويين من الاستعمال؛ أحدهما: لغوي، ويشمل استعمال الغريب بمعنى خلاف المشهور، وبمعنى خلاف المعهود، والثاني: اصطلاحي، ويشمل استعماله بمعنى الشاذ، وبمعنى القليل، وبمعنى الفرد وعديم النظير.

٦. يحمل الغريب عند إطلاقه، في عبارات النحاة، على معناه اللغوي، ولا يحمل على معانيه الاصطلاحية إلا أن تدل قرينة على ذلك.

٧. ليس للغرابة مفهوم واحد متفق في عرف النحويين.

٨. تقع الغرابة في المنقول والمحكي من المذاهب والأقوال، وفي النقل، ويُعنى به الطريق المؤدي إلى المنقول، وفي الفروع النحوية.

٩. يدخل في الغريب النحوي ما دلوا على غرابته صراحة، أو ضمنا.

١٠. لم يرد مصطلح الغريب حكما نحويا، عند إطلاقه، في عبارات النحاة.

١١. التعبير بالغريب بإزاء الألفاظ الغامضة، فيما عرف بغريب القرآن وغريب الحديث وغريب اللغة، وشيوعه جدا في هذه الأبواب؛ قد سبق في التصنيف والتأليف، وهذا أدى بالنحويين المتقدمين إلى أن يدعوا استعمال ألفاظ الغرابة الصريحة، إلى حد كبير، ويستبدلوا بها ألفاظ الغرابة الضمنية.

١٢. ثمة أوجه اتفاق وأوجه اختلاف، بين النحاة والمحدّثين، في استعمال الغريب.

١٣. المسائل والقضايا النحوية التي حُكم عليها بالغرابة كثيرة في مصنفات النحويين، وجهات الغرابة فيها متنوعة.

بسم الله الرحمن الرحيم

ملحق: «منظومة بلغة الأريب فيما لأهل النحو من غريب»

(مقدمة)

أَوَّلُ مَا أَقُولُ بِاسْمِ اللَّهِ ... وَالْحَمْدُ لِلَّهِ بِلا تَناهِ

ثُمَّ الصَّلاةُ بَعْدَ حَمْدِ الصَّمَدِ ... عَلى النَّبِيِّ الْمُصْطَفى مُحَمَّدِ

وَآلِهِ وِصَحْبِهِ وَعِتْرَتِهِ ... وَتابِعي مَقالِهِ وَسُنَّتِهِ

وَبَعْدُ هذي بُلْغَةُ الأَريبِ ... فيما لأَهْلِ النَّحْوِ مِنْ غَريبِ

ضَمَّنْتُها غَرائِبَ الأَشْباهِ ... وَزِدْتُها عِلْماً بِلا اشْتِباهِ

كَذاكَ ما في كُتُبِ النُّحاةِ ... مِنْ بَعْضِ مَنْقولٍ مِنَ اللُّغاتِ

أَرْجو بِها مَغْفِرَةَ الزَّلَّاتِ ... وَرَحْمَةً مِنْ واسِعِ الْهِباتِ

(باب الكلمة والكلام)

في قِسْمَةِ الكَلامِ زادَ الْخالِفَهْ ... أَعْني ابْنَ صابِرٍ وَكُلٌّ خالَفَهْ

وَدَلَّ في ذاتٍ على الْمَعاني ... الْحَرْفُ لِلنَّحاسِ ذي الإِحْسانِ

ثُمَّ أَبو حَيَّانَ قيلَ تابَعَهْ ... في شَرْحِ تَسْهيلٍ وَلكِنْ راجَعَهْ

فيهِ السُّيوطِيُّ لِتُجْلى الشُّبَهُ ... فَقالَ في الأَشْباهِ لا لَمْ أَرَهُ

وَقيلَ في الْحَرْفِ ولا مَعْنى لَهُ ... في نَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ وَقالَهُ

مُناقِضاً لِلأَوَّلِ الْجُرْجاني ... فَذانِ في الْغَريبِ مَنْقولانِ

(باب الإعراب)

حَكى عَنِ الزَّجاجِ فـي الإنْـصـافِ ... بِـأَنَّـهُ قَـدْ جـاءَ بِـالْـخِـلافِ

إذْ قـالَ فـي الْجَمْعِ وَفي التَّثْنِيَةِ ... هُـمـا مِـنَ الْـبِـنـاءِ في مَنْـزِلَـةِ

كَـذاكَ عَنْـهُ في الَّـذي لَـمْ يُصْرَفِ ... في حالَـةِ الْجَـرِّ الْـبِـنـاءُ فَاعْـرِفِ

وَعَـنْ زَبـيـدٍ فـي الْـمُـثَـنَّى مُـطْـلَـقـا ... وَغَـيْـرِهِـمْ بِـالأَلْـفِ دَوْمـاً نُـطِـقـا

وَفـي أَبٍ وَغَـيْـرِهِ أَخٍ حَـمِ ... قَـصْـرٌ وَنَـقْـصٌ بَـعْـدَ إِتْـمـامٍ نُـمـي

وَفي الْفَصيحِ اجْعَلْ (هَناً) كَالْمُفْرَدِ ... ذِي الصَّرْفِ فِي الإعْرَابِ كَاللَّذْ فِي الْيَدِ

لَكِـنْ حَكى الإتْمامَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبْ ... سَـوْغـاً أَبـو بِـشْـرٍ فَمَـنْ يُتْمِـمْ يُصِـبْ

وَصِـلْ بِـذو فـي طَيِّـئٍ وَمـا ذُكِـرْ ... مِـنْ كَـوْنِـها بِـالْـواوِ مُـطْـلَـقـاً شُـهِـرْ

وَبَـعْـضُـهُـمْ يُـعْـرِبُـهـا كَـذو الَّـتـي ... كَـصَـاحِـبٍ وَبِـالـشُّـذوذِ فَـانْـعَـتِ

وَكُـلُّ مَـمْـنـوعٍ مِـنَ الـصَّـرْفِ وَرَدْ ... فـي لُـغَـةٍ مُـنْـصَـرِفـاً بِـدونِ حَـدّْ

(باب الضمائر)

وَعُـدَّ فـيـمـا قَـدْ رَأَوْا إِيّـا وَمـا ... يَـتْـبَـعُـهـا اسْـمـاً ذا اكْـتِـمـالٍ مُـبْـهَـمـا

(باب أسماء الإشارة)

قـالَ ابْـنُ مُـعْـطٍ هـذِهِ قَـدْ بُـنِـيَـتْ ... لِـشَـبَـهِ الْـحَـرْفِ فَـمِـنْـهُ قَـرُبَـتْ

لاِبْـنِ إِيـازٍ ذا غَـريـبٌ لَـمْ أَرَهْ ... وَلَـمْ أَجِـدْ مِـنْ أَحَـدٍ قَـدْ ذَكَـرَهْ

قُـلْـتُ الـصَّـوابُ أَنَّ هـذَا قَـدْ ذُكِـرْ ... ذَكَـرَهُ ابْـنُ مـالِـكٍ فـيـمـا غَـبَـرْ

وَقُـلْ أُولاءِ فـي الْـحِـجـازِ وَأُولَى ... عِـنْـدَ تَـمـيـمٍ تَـتَّـبِـعْ مـا نُـقِـلا

(باب أداة التعريف)

فـي بـــابِ أَلْ قَـدْ قـيـلَ لِـلْـمُـبَـرِّدِ | الْـهَـمْـزُ لِلتَّـعْـريـفِ وَالـلامَ زِدِ
وَأَلْ فَـعَـلْـتَ؟ مِـنْ غَـريـبِ مـا نَـقَـلْ | قُـطْـرُبُ عَـنْـهُـمْ إِذْ أَتَـتْ مَعْـنىً كَهَـلْ
كَـذا وَعِـنْـدَ طَـيِّـئٍ أَوْ حِـمْـيَـرِ | عَـرِّفْ بِـأَمْ مَـدْخُـولَـهـا كَـامْـسَـفَـرِ

(باب الابتداء)

ظَـرْفُ الـزَّمَـانِ وَاسْـمُـهُ فَـأَخْـبِـرِ | بِـكُـلِّ لَـفْـظٍ مِنْـهُـمـا عَـنْ مَـصْـدَرِ
فـي مَـذْهَـبٍ لابْـنِ الطَّـراوَةِ نُـقِـلْ | عَـنْـهُ وَعِـنْـدَ الأَكْـثَـريـنَ مـا قُـبِـلْ
وَجـائِـزٌ إِظْـهـارُ مـا تَـعَـلَّـقـا | ظَـرْفٌ بِـهِ إِنْ خَـبَـراً وَأَطْـلَـقـا
ذاكَ ابْـنُ جِـنِّـيٍّ وَقـيـلَ لا تُـبِـنْ | إذا الضَّميـرُ مِـنْـهُ فِي الظَّـرْفِ اسْتَكَـنْ
إِلاَّ إِذَا ابْـتَـدَأْتَ زَيْـدٌ اسْـتَـقَـرْ | عِـنْـدَكَ فَـالْـحَـذْفَ أَجِـزْهُ وَأَقِـرْ

(باب إن وأخواتها)

انْـصِـبْ بِـإِنَّ الْـمُـبْـتَـدا أَمّـا الْخَـبَـرْ | فَـالنَّـصْـبُ فيـهِ لُـغَـةٌ فيـمـا ذُكِـرْ
وَقـيـلَ مـا يَـرْوُونَـهُ قَـدِ انْـتَـصَـبْ | فَـذا لَـهُ الـتَّـأْويـلُ دَوْمـاً مُـجْـتَـلَـبْ
وَأَنَّ بِـالـتَّـشْـديـدِ وَالْـفَـتْـحِ أَتـى | مِـثْـلَ لَـعَـلَّ في التَّـرَجّي يـا فَـتـى
وَأَنَّـمـا بِـالْـفَـتْـحِ مِـثْـلُ إِنَّـمـا | بِـالْـكَـسْـرِ في حَـصْـرٍ وَذا قَـوْلٌ سَـمـا

(باب كان وأخواتها)

وَكـانَ فِـعْـلٌ نـاقِـصٌ لـكِـنْ جَـعَـلْ | هـذَا أَبـو الْـعَـبّـاسِ حَـرْفـاً فَـعَـدَلْ
وَأَخِّـرَنْ عَـنِ اسْـمِ دامَ خَـبَـرَهْ | عِـنْـدَ ابْـنِ مُـعْـطٍ فـي الْفُصـولِ ذَكَـرَهْ
وَمـا رَأَى إِبْـنُ إِيـازٍ نَـصّـا | فـي مَـنْـعِـهِ وَقَـدْ أَطـالَ الْـفَـحْـصـا

فَلَمْ يَجِدْ مُوافِقاً لِلْمَذْهَبِ ... سِوى الَّذي عَنِ التَّقِيِّ الْحَلَبي

مِنْ خَبَرٍ عَنِ ابْنِ خَشّابٍ حَظَرْ ... بِنَقْلِهِ الْمَنْعَ وَفي هذا نَظَرْ

وَلَيْسَ فِعْلٌ صَحَّ في احْتِجاجِ ... بِتاءِ تَأْنيثٍ وَلِلسَّرّاجِ

قَدْ كُنْتُ أُفْتي مِنْ زَمانٍ غَبَرا ... بِأَنَّها فِعْلٌ وَلكِنْ ظَهَرا

لي أَنَّها حَرْفٌ وَذي الْحَقيقَهْ ... نَقَلَها النَّحاسُ في التَّعْليقَهْ

وَالْفارِسي وَابْنُ شُقَيْرٍ وافَقا ... مَذْهَبَهُ في قَوْلِهِ وَاتَّفَقا

وَقيلَ فِعْلٌ يُشْبِهُ الْحَرْفَ لِذا ... أَهْمَلَها بَعْضٌ فَدَعْ ذاكَ وَذا

وَفي الْقِياسِ قَدْ تُزادُ الْباءُ في ... خَبَرِها وَهْوَ كَثيرٌ قَدْ قُفي

وَرُبَّما في اسْمٍ لَها إِذا ذُكِرْ ... مُؤَخَّراً فَجاءَ مَوْضِعَ الْخَبَرْ

(باب كاد وأخواتها)

لابْنِ الطَّراوَةِ خِلافٌ في عَسى ... لَيْسَتْ بِناسِخٍ، وَقَوْلُهُ اكْتَسى

بِحُجَّةٍ أَنَّكَ لا تَقولُ في ... عَسَيْتَ أَنْ تَفي أَنْتَ أَنْ تَفي

فَحُكْمُ كُلِّ ناسِخٍ أَنْ يَنْعَقِدْ ... مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ إِذا فُقِدْ

(باب ما الحجازية)

وَما كَلَيْسَ في الْحِجازِ عَمَلا ... كَأَنْ تَقولَ ما الْجَبانُ رَجُلا

وَأَوْجِبِ الإِهْمالَ إِنْ تَقَدَّما ... خَبَرُها عَلى اسْمِها لِلْعُلَما

وَلابْنِ عُصْفورٍ أَجِزْ فيها الْعَمَلْ ... إِنْ كانَ ذو التَّقْديمِ يُشْبِهُ الْجُمَلْ

(باب المفاعيل)

أَبــو سَعــيــدٍ زادَ في الْـمَـفْـعــولِ / (مِنْـــهُ) وَمـا ذلِكَ بِالْـمَعْـقُـولِ

قَدْ قالَ في (وَاخْتارَ موسى قَوْمَهُ) / هـذا لِـذاكَ ابْـنُ إِيـازٍ لامَـهُ

وَجُـرَّ بِاللامِ مِنَ الْمَفْعولِ / لَهُ الَّذي اخْتَصَّ لَدى الْجَزُولي

فَلَمْ يُجِزْ قُمْتُ لإِعْظامٍ لَكا / لِعَدَمِ اخْتِصاصِهِ وَما زَكا

وَلِلشَّلَوْبِينَ الْجَوازُ حَيْثُ لا / مانِعَ مِنْهُ وَهْوَ تَحْقيقُ الْمَلا

(باب نواصب المضارع)

وَبَيْنَ أَنْ وَبَيْنَ مَعْمولٍ لَها / افْصِلْ بِشَرْطٍ وَأَجِزْ إِهْمالَها

(أَرَدْتُ أَنْ إِنْ تاتِني آتيكا) / بِالنَّصْبِ وَاجْزِمْ في الْجَزا آتيكا

ذا مِنْ غَريبِ الْقَوْلِ مِمّا نُقِلا / عَنِ الْمَلا في الْكوفَةِ خَيْرِ الْمَلا

وَزِدْ بِلَنْ تَأْكيدَ ما أَكَّدْتا / بِلا كَلَنْ أَقْبَلَ ما قَبِلْتا

مُسْتَقْبَلا وَقالَهُ الزَّمَخْشَري / وَعَنْ دَليلٍ في الَّذي قالَ عَري

إِذْ قَدْ يُرى الْمَنْفي بِلا مُؤَكَّدا / زِيادَةً عَمّا بِلَنْ قَدْ أُكِّدا

وَقيلَ في لَنْ عِنْدَ عَبْدِ الْواحِدِ / انْفِ بِها في الْقُرْبِ لا التَّباعُدِ

مِنْ حَيْثُ إِنَّ النّونَ لا يُمَدُّ / صَوْتٌ بِها فَالنَّفْيُ لا يَمْتَدُّ

وَرُدَّ هذا وَالصَّوابُ أَنَّها / يَنْفي الْقَريبَ وَالْبَعيدَ لَفْظُها

وَاجْزِمْ بِأَنْ مُضارِعاً عَنْ بَعْضِهِمْ / فيما رَوَوْا (أَنْ يَأْتِنا) مِنْ شِعْرِهِمْ

وَبَعْدَها ارْفَعْهُ إِذا أَهْمَلْتَها / حَمْلاً عَلى ما أُخْتِها جَعَلْتَها

بِذاتِ نَصْبٍ مُطْلَقَ الأَفْعالِ صِلْ / لكِنْ أَبو حَيّانَ في الأَمْرِ حَظَلْ

فَكُلُّ مَسْموعٍ بِأَمْرٍ قَدْ وُصِلْ / فَأَنْ عَلى التَّفْسيرِ فيهِ قَدْ حَمَلْ

وَلا تُجِزْ إِعْمالَ كَيْ إِنْ فُصِلا / مَعْمولُها عَنْها وَلكِنْ عَدَلا

عَنْ ذلِكَ ابْنُ مالِكٍ فيما نَقَلْ ... عَنْهُ أَبو حَيّانَ فَاخْتارَ الْعَمَلْ

وَإِنْ تَقُلْ ما كانَ زَيْدٌ لِيُرى ... فَاللامُ لِلْجُحودِ فيما اشْتُهِرَا

أَوْ لامُ كَيْ عِنْدَ أَبي الْبَقاءِ ... وَقَوْلُهُ في غايَةِ التَّناءِ

وَفي لَعَلَّ الْمُسْتَجيرَ يُنْصَرُ ... فَتَسْتَريحَ النَّفْسُ نَصْبٌ يَكْثُرُ

وَقَدْ يُرى الْمَنْصوبُ مَجْزوماً بِعَلّْ ... مِنْ غَيْرِ فاءٍ لابْنِ مالِكٍ نُقِلْ

وَالْفِعْلَ فَانْصِبْ إِنْ أَجَبْتَ الأَمْرا ... وَامْنَعْ لَدى الْعَلاءِ شَيْخِ الْفَرّا

تَقولُ: زُرْني فَتَعودَ بِالظَّفَرْ ... بِالنَّصْبِ وَارْفَعْ موجِباً لِمَنْ ذُكِرْ

وَلا يَجوزُ حَذْفُكَ الْمَنْصوبَ مَعْ ... بَقاءِ ما يَنْصِبُهُ وَقَدْ سُمِعْ

(باب الجوازم)

وَالْجَزْمُ في (لا تَدْنُ) لِلسُّهَيْلي ... بِلامِ أَمْرٍ مُضْمَرٍ في الْقَوْلِ

وَ(لا) هُنا لِلنَّفْيِ وَالتَّحْقيقُ ... لِلنَّهْيِ فَالْجَزْمُ بِها خَليقُ

وَعِنْدَهُ الأَصْلُ (لِلا تَدْنُ) وَقَدْ ... شَذَّ كَثيراً ما رَآهُ وَانْتُقِدْ

وَإِنْ تَقُلْ إِنْ تَدْعُ يَنْفَعْكَ الدُّعا ... فَاجْزِمْ جَوابَ الشَّرْطِ وَالْفِعْلَ مَعا

وَالْمازِنِيُّ قالَ بِالْبِناءِ ... مُسَكَّناً في الشَّرْطِ وَالْجَزاءِ

وَابْنُ الْمُثَنّى مَعْمَرٌ قَدْ زَعَما ... أَنَّ (إِذا) تُزادُ ثُمَّ حَكَما

بِأَنَّها حَرْفٌ وَلكِنْ رَدَّهُ ... فيهِ أَبو حَيّانَ ما أَنْشَدَهُ

وَإِنْ تَقُلْ جاءَ الرِّجالُ ما خَلا ... زَيْداً فَـ(ما) اسْمٌ عِنْدَ بَعْضِ مَنْ خَلا

وَعِنْدَهُ مِنْ جُمْلَةِ الْجَوازِمِ ... مَهْمَنْ وَلَيْسَ قَوْلُهُ بِاللازِمِ

وَاجْعَلْ مَتى شَرْطِيَّةً بِلا أَثَرْ ... في بَعْضِ ما يَرْوُونَهُ مِنَ الأَثَرْ

(باب النداء)

بِـالْـهَـمْـزِ وَسِّـطْ مَـنْ تُـنَـادِيـهِ وَإِنْ تُـنـادِ ذا الْـقُـرْبِ فَـيـا تَـأْتـي إِذَنْ

نَـقَـلَـهُ الْـخَـبّـازُ عَـنْ شَـيْـخٍ لَـهُ فَـخـالَـفَ الإِجْـمـاعَ فـيـمـا قـالَـهُ

كَـذا أَيـا فَـالْـقُـرْبِ كـالْـبُـعْـدِ حَـري بِـهِ كَـيـا ذا فـي صِـحـاحِ الْـجَـوْهَـري

وَالـرَّفْـعَ فـي نَـعْـتٍ لأَيٍّ أَوْجِـبِ وَارْفَـعْـهُ عِـنْـدَ الْـمَـازِنِـيِّ وَانْـصِـبِ

(يـا أَيُّـهـا الْـحَـلـيـمَ يـا ذا الْـكَـرَمِ) وَشَـذَّ هَـذا فـي قِـيـاسِ الْـكَـلِـمِ

(باب حروف الجر)

مَـجْـرورُ حَـتَّـى مُـظْـهَـرٌ وَقَـدْ وَرَدْ مَـعَ الـشُّـذُوذِ مُـضْـمَـراً وَمـا اطَّـرَدْ

فـي نَـحْـوِ (لا وَاللهِ لا يُـلْـفـى فَـتـى حَـتّـاكَ) فَـالْـمَـجْـرورُ مَـكْـنِـيًّـا أَتـى

وَجُـرَّ بِـالْـكـافِ وَلِـلـتَّـشْـبِـيـهِ قَـدْ تَـأْتـي كَـثـيـراً نَـحْـوُ زَيْـدٌ كَـالأَسَـدْ

وَقَـبْـلَ مـا بـادِرْ بِـهـا كَـقُـمْ كَـمـا يَـدْعـوكَ داعـي اللهِ وَانْـفِ الْـغُـمَـمـا

وَهْـوَ غَـريـبٌ قـالَـهُ الـسِّـيـرافـي وَغَـيْـرُهُ فَـارْدُدْهُ بِـالْـخِـلافِ

وَاجْـرُرْ بِـعَـلَّ فـي عُـقَـيْـلٍ وَلَـعَـلّْ وَاكْـسِـرْ أَوِ افْـتَـحْ فـي جَـوازِ لامَ عَـلّْ

كَـذا مَـتـى كَـقَـوْلِـهِ (مَـتـى لُـجَـجْ خُـضْـرٍ) وَهـذا واحِـدٌ مِـنَ الْـحُـجَـجْ

فـي رُبَّ ضَـمُّ الـرَّاءِ وَالْـفَـتْـحُ أَتـى مَـعْ شِـدَّةٍ وَخِـفَّـةٍ وَرُبَّـتـا

مُـحَـرَّكـاً أَوْ سـاكِـنـاً مَـعْ مـا سَـبَـقْ وَرُبُّ وَالـتَّـخْـفـيـفُ فـيـهِ مُـتَّـفِـقْ

وَرُبْ وَتَـأْتـي رَاؤُهـا مُـنْـفَـتِـحَـهْ فَـهـذِهِ لُـغـاتُـهـا مُـتَّـضِـحَـهْ

(باب العطف)

لِلابْـتِـدا حَـتّـى وَقَـبْـلَ الْـفِـعْـلِ تَـجـي كَـحَـتّـى لا أَرى وَأَهْـمِـلِ

عِنْدَ الْجَميعِ وَابْنُ مالِكٍ يَرى ... جَرًّا بِها مَعْ سَتْرِ أَنْ وَلا أَرى

وَقيلَ في بَلْ حَرْفُ جَرٍّ وَكَذا ... لَيْسَتْ بِعاطِفٍ وَذا الْقَوْلَ انْبِذا

وَاعْطِفْ بِأَمْ فِي الْمُفْرَداتِ إِنْ تَكُنْ ... ذاتَ انْقِطاعٍ لابْنِ مالِكٍ زُكِنْ

وَاحْذِفْ لَدى الزَّمَخْشَرِيِّ ما عَطَفْ ... عَلَيْهِ (أَمْ) وَالْواحِدِيُّ قَدْ حَذَفْ

في قَوْلِهِ (أَمْ كُنْتُمُ) وَالْمَسْأَلَهْ ... في (أَمْ) إِذا قَدَّرْتَها مُتَّصِلَهْ

وَقَدْ أَجازَ بَعْضُهُمْ أَنْ تَحْذِفا ... مَعْطوفَها بِدُونِها لكِنْ جَفا

إِذْ لَمْ يَرِدْ حَذْفٌ لِمَعْطوفٍ بِلا ... ذي الْعَطْفِ فَالْقَوْلُ بِهِ قَدْ بَطَلا

وَاعْطِفْ بِأَوْ وَقَدْ تَجي كَالْواوِ لا ... كَما رَأى ابْنُ مالِكٍ مِثْلَ (وَلا)

وَعِنْدَهُ حَلَّتْ مَحَلَّ الْواوِ إِنْ ... أَتَتْ كَجالِسْ عامِراً أَوِ الْحَسَنْ

وَالْعَطْفُ في بابِ الْحُروفِ يَغْرُبُ ... وَقَدْ يُرى لِبَعْضِهِمْ ذا الْمَذْهَبُ

في نَحْوِ إِمّا ذا وَإِمّا الرّاوِيَهْ ... فَاعْطِفْ عَلى الأولى بِواوٍ ثانِيَهْ

وَجِئْ بِفاءِ الْعَطْفِ لِلتَّرْتيبِ ... إِلاَّ لَدى الْفَرّاءِ في غَريبِ

قَوْلٍ لَهُ لا سِيَّما وَقَدْ أَفَقْ ... وَقالَ بِالتَّرْتيبِ في وَاوِ النَّسَقْ

وَبَعْضُهُمْ يَجْعَلُها مِثْلَ إِلى ... في غايَةٍ وَهْوَ بَعيدٌ ما عَلا

(باب إنْ)

وَإِنْ بِتَخْفيفٍ لَها اجْعَلِ الْعَمَلْ ... إِذا تَلَتْها اسْمِيَّةٌ مِنَ الْجُمَلْ

وَقَبْلَ فِعْلٍ أُهْمِلَتْ وَقِسْهُ ... مَعْ ناسِخٍ مُضارِعٍ وَاعْكِسْهُ

مَعْ غَيْرِ ناسِخٍ وَلابْنِ مالِكْ ... مَنْعُ الْقِياسِ لكِنْ رُدَّ ذلِكْ

وَفي مُضِيِّ غَيْرِ ذي نَسْخٍ أَجِزْ ... لِلأَخْفَشِ الْقِياسَ فيهِ وَاسْتَجِزْ

وَأَوْجِبَنْ (لَمّا) أَوِ (الاَّ) بَعْدَ (إِنْ ... في النَّفْيِ) عِنْدَ بَعْضِهِمْ وَقَدْ وَهِنْ

وَبَعْدَ (لَمّا ذاتِ إِيجابٍ) فَزِدْ ... بِالْكَسْرِ (إِنْ) لِبَعْضِهِمْ وَلَمْ يَرِدْ

بَـلْ تِـلْـكَ (أَنْ) بِـالْفَـتْـحِ نَـحْـوُ لَـمّـا		أَنْ جـاءَنـي أَنْـسـانـيَ الْـمُـلِـمّـا

(باب لو ولولا)

وَبَـعْـدَ لَـوْ لَـوْلا جـوابـاً جُـعِـلا		مـاضٍ وَقَـدْ يَـأْتـي بِـأَنْ مُـتَّـصِـلا

وَذا غَـريـبٌ وَهْـوَ غَـيْـرُ مُـطَّـرِدْ		قِـيـاسُـهُ لـكِـنْ فـي الأَشْـعـارِ وَرَدْ

(باب مع)

وَمَـعْ مَـعَ الـتَّـسْكيـنِ ظَـرْفٌ قَـدْ جُلِـبْ		لَـهُ الْـبِـنـا فـي لُـغَـةٍ مِـنَ الْـعَـرَبْ

(باب قد)

وَجِـيءْ بِـقَـدْ نـافِـيَـةً فـي قَـوْلِـهِـمْ		قَـدْ كُـنْـتُ فـي خَيْرٍ وَذا مِـنْ نَـقْـلِـهِـمْ

فَـانْـصِـبْ إِذَنْ جـوابَـهـا مِـنْ بَـعْـدِ فـا		كَـنَـصْـبِـهِـمْ دَوْمـاً جـوابَ مـا نَـفـا

(باب كم الخبرية)

وَلا تَـصِـفْ كَـمْ يـا أَخـي فـي الْخَـبَـرِ		وَقَـدْ أَجـازَ وَصْـفَـهـا الـزَّمَـخْـشَـري

(باب الاسم المقصور)

وَفَـتْـحُ يـاءِ الـنَّـفْـسِ مَـعْ مـا قُـصِـرا		مِـنَ الأَسـامـي كَـعَـصـايَ اشْـتُـهِـرا

وَقُـلْ عَـصَـيَّ فـي هُـذَيْـلٍ مُـدْغِـمـا		يـاءً بِـيـاءٍ بَـعْـدَ قَـلْـبٍ عُـلِـمـا

(باب جمع التكسير)

وَفَـعْـلَـةٌ مُـعْـتَـلُّ لامٍ جَـمْـعُـهـا		كَـفُـعَـلٍ كَـشَـهْـوَةٍ عَـلـى الـشُّـهـى

(باب الإتباع)

وَأَتْبِعِ الْفا الّلامَ في مُرْءٍ وَفي فَمٍ وَذا في لُغَةٍ قَدِ اقْتُفي

تَقولُ ذا مُرْءٌ وَزُرْ مَرْءاً وَلا تَعْبَأْ بِمِرْءٍ عَنْكَ يَوْماً عَدَلا

وَالأَمْرِ وَالْمُضارِعِ الْمَجْزومِ مِنْ مُضَعَّفٍ كَمُرَّ أَيْضاً يُتْبَعَنْ

وَكَثُرَ الإِتْباعُ حَتّى قَدْ جُعِلْ كَالأَصْلِ قِسْ عَلَيْهِ غَيْرَ ما نُقِلْ

وَهْوَ كَثيرٌ في كَلامِ الْعَرَبِ نَقْلاً عَنِ الأَشْياخِ أَهْلِ الأَدَبِ

(باب التصغير)

وَفي اللَّتَيّا أَوْجِبِ الْفَتْحَ وَضُمْ سَوْغاً لَدى الأَخْفَشِ لامَ ما عُلِمْ

(باب النسب)

وَالْعَيْنَ أَوْجِبْ فَتْحَها في فَعَلِ مُثَلَّثَ الْفا ناسِباً كَإِبَلي

بِلا خِلافٍ ثُمَّ لِلْقَزْويني جَوازُ كَسْرِ الْعَيْنِ في يَقينِ

وَقَدْ أَتَيْتُ مِنْ غَريبِ ما نُقِلْ عَنِ النُّحاةِ بِالْمُرادِ فَاكْتَمَلْ

أَتْمَمْتُها في آخِرِ اللّيالي قَبْلَ صَلاةِ الْفَجْرِ مِنْ شَوّالِ

وَزِدْتُها بَعْدُ مَسائِلاً بَدَتْ فَبَرَزَتْ مَصونَةً وَقَدْ وَعَتْ

فَالْحَمْدُ للهِ عَلى ما يَسَّرا ما ضاعَ مِسْكٌ فِي النَّدى وَانْتَشَرا

ثُمَّ عَلى خَيْرِ الْوَرى مُحَمَّدِ خَيْرُ صَلاةٍ وَسَلامٍ سَرْمَدي

كتبها: ماجد الزعبي

المصادر والمراجع

- **الإبهاج في شرح المنهاج**، علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ) وولده عبد الوهاب بن علي السبكي (ت ٧٧١ هـ)، تحقيق أحمد جمال الزمزمي ونور الدين عبد الجبار صغيري، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط١، ٢٠٠٤م.
- **الإتقان في علوم القرآن**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق مركز الدراسات القرآنية، الرياض، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦هـ.
- **أدب الكاتب**، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٨م.
- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ)، تحقيق رجب عثمان محمد، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٨م.
- **أساس البلاغة**، الزمخشري (٥٣٨هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- **أسرار العربية**، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق محمد حسين شمس الدين، بيؤوت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٧م.
- **أسرار النحو**، ابن كمال باشا، تحقيق أحمد حسن حامد، دم، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ٢٠٠٢م.
- **إسعاف ذوي الوطر بشرح نظم الدرر في علم الأثر (شرح ألفية السيوطي في الحديث)**، محمد بن علي الأشيوبي الولُّوِي، المدينة المنورة، مكتبة الغرباء الأثرية، ط١، ١٩٩٣م.
- **أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون**، عبد اللطيف بن محمد رياضي زاده، تحقيق محمد التونجي، مكتبة الخانجي بمصر.
- **الأشباه والنظائر في النحو**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٨٥م.
- **إصلاح المنطق**، ابن السكيت، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٤.
- **الأصمعيات**، الأصمعي عبد الملك بن قريب (ت ٢١٦ هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٣.
- **الأصول في النحو**، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

- **إعراب الحديث النبوي**، أبو البقاء العكبري، تحقيق عبد الإله نبهان، بيروت ودمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٨٩م.
- **إعراب القرآن**، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ط٢، ١٩٨٥م.
- **إعراب لامية الشنفرى**، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦ هـ)، تحقيق محمد أديب جمران، بيروت، دمشق، المكتب الإسلامي، ط١، ١٩٨٤م.
- **الأعلام**، خير الدين الزركلي، بيروت، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.
- **الأغاني**، أبو الفرج علي بن الحسين الأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق إحسان عباس وإبراهيم السعافين وبكر عباس، بيروت، دار صادر، ط٣، ٢٠٠٨م.
- **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري (٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٩٥٧م.
- **الاقتراح في علم أصول النحو**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، علق عليه محمود سليمان ياقوت، دم، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٦م.
- **الأقصى القريب في علم البيان**، زين الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن عمرو التنوخي، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ.
- **أمالي الزجاجي**، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحق الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق عبد السلا هارون، بيروت، دار الجيل، ط٢، ١٩٨٧م.
- **إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن**، أبو البقاء العكبري، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربي؛ بيروت، مؤسسة الكتب الثقافية، ط١، ١٩٨٦م.
- **الإنصاف في مسائل الخلاف**، أبو البركات ابن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق جودة مبروك، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١.
- **الأنموذج في النحو**، الزمخشري، اعتنى به سامي بن حمد المنصور، ط١، ١٩٩٩م.
- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)**، ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت ٦٩١ هـ)، بيروت، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي، ط١.
- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ابن هشام الأنصاري، بيروت، المكتبة العصرية.
- **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت ٥٥٣ هـ)، تحقيق حنيف بن حسن القاسمي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٥م.

- **إيضاح شواهد الإيضاح**، أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق محمد بم حمود الدعجاني، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٧م.
- **الإيضاح في علل النحو**، أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، بيروت، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩م.
- **الإيضاح في علوم البلاغة**، الخطيب القزويني (ت ٧٣٩هـ)، شرح وتعيق وتنقيح محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ط٣، ١٩٩٣م.
- **الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث**، أبو الفداء ابن كثير (ت ٧٧٤ هـ)، شرح وتعليق أحمد شاكر وناصر الدين الألباني، الرياض، مكتبة المعارف، ط١، ١٩٩٦م.
- **البحر المحيط**، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٣م.
- **بدائع الفوائد**، أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية (ت ٧٥١ هـ)، تحقيق علي بن الحمد العمران، جدة، مجمع الفقه الإسلامي، دار عالم الفوائد.
- **البسيط شرح جمل الزجاجي**، ابن أبي الربيع، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٨٦م.
- **البغداديات**، أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، بغداد، وزارة الأوقاف للشؤون الدينية.
- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، جلال الدين السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط٢، ١٩٧٩م.
- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة**، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآباي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق محمد المصري، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٠م.
- **تاج العروس من جواهر القاموس**، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، الكويت، وزارة الإرشاد والأنباء، ١٩٦٥م.
- **تاريخ الأدب العربي**، بروكلمان، نقله إلى العربية عبد الحليم النجار، القاهرة، دار المعارف، ط٥.
- **تاريخ بغداد (تاريخ مدينة السلام)**، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠١م.
- **تاريخ الخلفاء**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ٢٠٠٣م.
- **التحرير والتنوير**، محمد الطاهر ابن عاشور، تونس، الدار التونسية للنشر، ١٩٨٤م.
- **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق نظر بن محمد الفارياني، الرياض، مكتبة الكوثر، ط٢، ١٤١٥هـ.

- **تذكرة الحفاظ**، شمس الدين الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، حيدر آباد الدكن، مجلس دائرة المعارف النظامية، ١٣٣٣هـ.
- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل**، أبو حيان الأندلسي، تحقيق حسن هنداوي، دمشق: دار القلم، ط١، ١٩٩٨م.
- **التعريفات**، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق محمد صديق المنشاوي، القاهرة، دار الفضيلة، دت.
- **التعليقة على كتاب سيبويه**، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق عوض بن حمد القوزي، جامعة الملك سعود، ط١، ١٩٩٠م.
- **التعليقة على المقرب**، ابن النحاس، تحقيق جميل عبد الله عويضة، عمان، وزارة الثقافة، ط١، ٢٠٠٤م.
- **تفسير البغوي (معالم التنزيل)**، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦ هـ)، تحقيق محمد عبد الله النمر وعثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الرياض، دار طيبة، ١٤٠٩هـ.
- **تفسير الطبري جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠ هـ)، تحقيق عبد الله عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ٢٠٠١م.
- **تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم**، أبو عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدس (ت ٢٤٤ هـ)، تحقيق زبيدة محمد سعيد عبد العزيز، القاهرة، مكتبة السنة، ط١، ١٩٩٥م.
- **تفسير الفخر الرازي (تفسير الرازي، التفسير الكبير)**، فخر الدين محمد بن ضياء الدين عمر الشهير بخطيب الري (ت ٦٠٤ هـ)، بيروت، دار الفكر، ط١، ١٩٨١م.
- **تفسير القرآن (تفسير السمعاني)**، أبو المظفر السمعاني منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي المروزي (ت ٤٨٩ هـ)، تحقيق أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٧م.
- **التفسير والمفسرون**، محمد حسين الذهبي، القاهرة، مكتبة وهبة.
- **التقييد لمعرفة الرواة والسنن والأسانيد**، أبو بكر محمد بن عبد الغي الشهير بابن نقطة (ت ٦٢٩ هـ)، حيدر آباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ط١، ١٩٨٣م.
- **التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح**، أبو محمد عبد الله بن بري المصري (ت ٥٨٢ هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، مصر، مجمع اللغة العربية، ط١، ١٩٨١م.
- **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، جمال الدين أبو الحجاج يوسف المزي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق بشار عواد معروف، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٨٣م.

- **تهذيب اللغة،** أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون ومحمد علي النجار وعبد الكريم العزباوي وآخرين، الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** ابن أم قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، القاهرة، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١م.
- **الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)،** أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت ٦٧١ هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ٢٠٠٦م.
- **الجمل،** أبو القاسم الزجاجي، اعتنى به ابن أبي شنب، الجزائر، مطبعة جول كربونل، ١٩٢٦م.
- **جمهرة اللغة،** أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، بيروت، دار العلم للملايين، ط١، ١٩٨٧م.
- **جمهرة النسب،** أبو المنذر هشام بن محمد بن السائب الكلبي، تحقيق ناجي حسن، بيروت، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، ١٩٨٦م.
- **الجنى الداني في حروف المعاني،** الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
- **حاشية الشمني على مغني اللبيب،** تقي الدين أحمد بن محمد الشمني، مطبعة محمد أفندي مصطفى، ١٣٠٥هـ.
- **حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي،** أحمد بن محمد بن عمر شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ)، بيروت، دار صادر.
- **حاشية الصبان على شرح الأشموني،** تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- **الحاشية على المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم،** السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٧م.
- **حاشية العطار على جمع الجوامع للسبكي،** حسن بن محمد بن محمود العطار، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **حاشية يس على التصريح،** يس بن زين الدين العليمي، المطبعة الأزهرية المصرية، ط٢، ١٣٢٥هـ.
- **حروف المعاني والصفات،** أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٤٠ هـ)، تحقيق علي توفيق الحمد، بيروت، مؤسسة الرسالة؛ اربد، دار لأمل، ط٢، ١٩٨٦م.
- **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،** عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٩٩٦م.

- **الخصائص**، ابن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ١٩٥٧م.
- **الدر المصون في علوم الكتاب المكنون**، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم.
- **دليل السالك إلى فهم ألفية ابن مالك**، محمد بن مسعود الطرنباطي، نسخة مصورة عن مخطوطة جامعة الملك سعود، (نحو، الرقم العام: ٧٠٣٣).
- **ديوان الأخطل**، اعتنى به مهدي محمد ناصر الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٤م.
- **ديوان أوس بن حجر**، تحقيق محمد يوسف نجم، بيروت، دار بيروت، ١٩٨٠م.
- **ديوان جران العود النميري**، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٩٣١م.
- **ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، القاهرة، دار المعارف، ط٣.
- **ديوان الحارث بن حلزة**، نشره مع ديوان عمرو بن كلثوم فريتس كرنكو، بيروت، المطبعة الكاثوليكية، ١٩٢٢م.
- **ديوان حاتم الطائي وأخباره**، يحيى بن مدرك الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، تحقيق عادل سليمان جمال، القاهرة، مطبعة المدني.
- **ديوان الحطيئة برواية ابن السكّيت**، تحقيق نعمان محمد أمين طه، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٧م.
- **ديوان ذي الرمة**، قدم له أحمد حسن بسج، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى به ولين بن الورد البروسي، الكويت، دار قتيبة.
- **ديوان زهير بن أبي سلمى**، اعتنى به حمدو طماس، بيروت، دار المعرفة، ط٢، ٢٠٠٥م.
- **ديوان الشنفرى**، جمع وتحقيق إميل بديع يعقوب، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **ديوان العباس بن مرداس السلمي**، تحقيق يحيى الجبّوري، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩١م.
- **ديوان عمر بن أبي ربيعة**، بيروت، دار الكتاب العربي، ط٢، ١٩٩٦م.
- **ديوان عنترة**، بيروت، مطبعة الآداب، ١٨٩٣م.
- **ديوان الفرزدق**، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٧م.
- **ديوان كثير عزة**، جمعه إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.
- **ديوان كعب بن زهير**، تحقيق درويش الجويدي، بيروت، المكتبة العصرية، ط١، ٢٠٠٨م.
- **ديوان الكميت بن زيد الأسدي**، تحقيق محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.

- **ديوان المتلمس الضبعي**، تحقيق حسن كامل الصيرفي، جامعة الدول العربية، معهد المخطوطات العربية.
- **ديوان المتنبي**، بيروت، دار بيروت، ١٩٨٣م.
- **ديوان أبي محجن الثقفي بشرح أبي هلال العسكري**، مصر، مطبعة الأزهار البارونية.
- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف، ط٥.
- **ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري** (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، العين، مركز زايد للتراث والتاريخ، ط١، ٢٠٠٠م.
- **ديوان المعاني**، أبو هلال العسكري، بيروت، دار الكتب العلمية، ط، ١٩٩٤م.
- **ديوان النابغة الجعدي**، تحقيق واضح الصمد، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٨م.
- **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار المعارف.
- **ديوان النمر بن تولب**، تحقيق محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الرسالة الحرفية**، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، نسخة مصورة عن مخطوطة جامعة الكويت (لغة/٥٣٢).
- **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، دمشق، دار القلم، ط٣، ٢٠٠٢م.
- **الزاهر في معاني كلمات الناس**، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة.
- **سر صناعة الإعراب**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم، ط٢، ١٩٩٣م.
- **سنن أبي داود**، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٢٧٥ هـ)، بيروت، دار ابن حزم، ط١، ١٩٩٧م.
- **سير أعلام النبلاء**، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، رتبه حسان عبد المنان، لبنان، بيت الأفكار الدولية، ٢٠٠٤م.
- **شرح أبيات مغني اللبيب**، عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، دمشق، دار المأمون للتراث، ط٢، ١٩٨٨م.
- **شرح أشعار الهذليين**، أبو سعيد الحسن بن الحسين السكري، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، القاهرة، مكتبة دار العروبة.
- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك)**، الأشموني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٥٥م.
- **شرح ألفية ابن معطي**، عبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي الشهير بابن القواس، تحقيق علي موسى الشوملي، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٨٥م.

- **شرح الأنموذج في النحو**، جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي، تحقيق حسني عبد الجليل يوسف، القاهرة، مكتبة الآداب.
- **شرح الأنموذج للأردبيلي**، نسخة مصورة عن مخطوطة جامعة الملك سعود (نحو، الرقم العام: ٦١٤٧).
- **شرح الأنموذج للأردبيلي**، نسخة مصورة عن مخطوطة جامعة النجاح بنابلس.
- **شرح التبصرة والتذكرة**، أبو الفضل عبد الرحين بن الحسين العراقي (ت٨٠٦ هـ)، تحقيق عبد اللطيف الهميم وماهر ياسين فحل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.
- **شرح التسهيل**، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١، ١٩٩٠م.
- **شرح التسهيل (تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)**، محب الدين محمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش (ت ٧٧٨هـ)، تحقيق علي محمد فاخر وجابر محمد البراجة وإبراهيم جمعة العجمي وآخرين، القاهرة، دار السلام، ط١، ٢٠٠٧.
- **شرح التصريح على التوضيح**، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ). تحقيق محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- **شرح الجزولية**، أبو الحسن علي بن محمد الأبذي (ت ٦٨٠هـ)، تحقيق سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، ١٤٠٦-١٤٠٦هـ.
- **شرح الجمل**، أبو القاسم الحسين بن الوليد بن نصر بن العريف، نسخة مصورة عن مخطوطة دار الكتب المصرية، (نحو ٤٦٤).
- **شرح جمل الزجاجي**، أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيلي (ت ٦٠٩ هـ)، تحقيق سلوى محمد عمر عرب، جامعة أم القرى بمكة، ١٤١٩هـ.
- **شرح جمل الزجاجي (الشرح الكبير)**، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق صاحب أبو جناح، دم، دت.
- **شرح الدماميني على مغني اللبيب**، محمد بن أبي بكر الدماميني (ت ٨٢٨هـ)، صححه وعلق عليه أحمد عزو عناية، بيروت، مؤسسة التاريخ العربي، ط١، ٢٠٠٧م.
- **شرح ديوان الحماسة**، أبو علي أحمد بن محمد المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩١م.
- **شرح الرضي على الكافية**، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي (ت ٦٨٨هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، بنغازي، منشورات جامعة تونس، ط٢، ١٩٩٦م.
- **شرح الكافية الشافية**، ابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- **شرح اللمحة البدرية**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق هادي نهر، عمّان، دار اليازوري.

- **شرح المفصل**، يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، مصر، إدارة المطبعة المنيرية.
- **شرح المقدمة الجزولية**، الأستاذ أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الشلوبين (ت ٦٥٤هـ)، تحقيق تركي العتيبي، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٩٩٣م.
- **شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده**، الأول لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ)، والثاني لعبد القادر البغدادي صاحب الخزانة (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق محمد نور حسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٨٢م.
- **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار الطلائع.
- **شرح شذور الذهب**، محمد بن عبد المنعم الجوجري (ت ٨٨٩ هـ)، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي، الدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ط١، ٢٠٠٤م.
- **شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر**، علي بن سلطان محمد الهروي القاري (ت ١٠١٤ هـ)، تحقيق محمد نزار تميم ومحمود نزار تميم، بيروت، دار الأرقم.
- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري الهمداني (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، دار التراث، ط٢٠، ١٩٨٠م.
- **شرح علل الترمذي**، عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت ٧٩٥ هـ)، تحقيق نور الدين زعتر، دار الملاح للطباعة والنشر.
- **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، بغداد، مطبعة العاني، ١٩٧٧م.
- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر، ط١١، ١٩٦٣م.
- **شرح كتاب سيبويه**، أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٨م.
- **شرح مسند الشافعي**، عبد الكريم بن محمد القزويني الرافعي الشافعي (ت ٦٢٣ هـ). تحقيق وائل محمد بكر زهران، قطر، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، ط١، ٢٠٠٧م.
- **شرح ملحة الإعراب**، أبو محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق فائز فارس، اربد، دار الأمل للنشر والتوزيع، ط١، ١٩٩١م.
- **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، ابن الناظم أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

- **شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف**، شمس الدين أحمد بن عبد الله البروسوي الرومي الحنفي المعروف بديكنقور أو دنقور (ت ٨٥٥ هـ) وابن كمال باشا (ت ٩٤٠ هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ١٩٥٩م.
- **شروح العوامل** للشريف الجرجاني ومحمد بن بير البركوي، شروح مجموعة لمجموعة مؤلفين، تحقيق إلياس قبلان، بيروت، دار الكتب العلمية.
- **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، نشوان بن سعيد الحميري اليماني (ت ٥٧٣ هـ)، تحقيق حسين بن عبد الله العمري ومطهر بن علي الإرياني ويوسف محمد بن عبد الله، دمشق وبيروت، دار الفكر، ط١، ١٩٩٩م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق طه محسن، مكتبة ابن تيمية، ط٢، ١٤١٣هـ.
- **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها**، أحمد بن فارس ، القاهرة، المكتبة السلفية، ١٩١٠م.
- **صبح الأعشى في صناعة الإنشا**، أبو العباس أحمد القلقشندي، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٩٢٢م.
- **الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية**، إسماعيل بن حماد الجوهري، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين، ط٤، ١٩٩٠م.
- **صحيح البخاري**، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، الرياض، بيت الأفكار الدولية للنشر، ١٩٩٨م.
- **صحيح البخاري بشرح الكرماني**، الكرماني، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط٢، ١٩٨١م.
- **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٣م.
- **صحيح مسلم**، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١ هـ)، اعتنى به نظر محمد الفاريابي، الرياض، دار طيبة، ط١، ٢٠٠٦.
- **صحيح مسلم بشرح النووي (شرح صحيح مسلم)**، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي، المطبعة المصرية بالأزهر، ط١، ١٩٢٩م.
- **الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية (شرح ألفية ابن معطي)**، تقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنيلي، تحقيق محسن بن سالم العميري، جامعة أم القرى بمكة، ١٤١٩هـ.
- **صناعة الكتّاب**، أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق بدر أحمد ضيف، بيروت، دار العلوم العربية، ط١، ١٩٩٠م.

- **الصناعتين الكتابة والشعر**، أبو هلال العسكري (ت ٣٩٥هـ)، الأستانة، مطبعة محمود بك، ١٣١٩هـ.
- **الضعفاء**، أبو نعيم الأصبهاني (ت ٤٣٠ هـ)، تحقيق فاروق حمادة، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديدة، ١٩٨٤م.
- **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، بيروت، دار الجيل، ط١، ١٩٩٢م.
- **طبقات الحفاظ**، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.
- **طبقات الحنابلة**، أبو الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء البغدادي الحنبلي (ت ٥٢٦ هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، السعودية، الأمانة العامة للاحتفال بمرور مائة عام على تأسيس المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩م.
- **أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية**، محمد عبد الخالق عضيمة، الرياض، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٠٥هـ.
- **العقد الفريد**، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي، تحقيق مفيد محمد قميحة وعبد المجيد الترحيني ، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٣م.
- **علل التثنية**، أبو الفتح بن جني، تحقيق صبيح التميمي، بيروت، دار أسامة، ط١، ١٩٨٧م.
- **علل النحو**، أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق محمود محمد محمود نصار، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٢م.
- **علوم الحديث (مقدمة ابن الصلاح)**، ابن الصلاح أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق نور الدين عنتر، بيروت، دار الفكر المعاصر؛ دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦م.
- **العمدة في صناعة الشعر ونقده**، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني، محافظة مصر، مطبعة السعادة، ط١، ١٩٠٧م
- **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٥٦ هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، دار الجيل، ط٥، ١٩٨١م.
- **العين**، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، سلسلة المعاجم والفهارس.
- **عيون الأخبار**، أبو محمد ابن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦ هـ)، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ط٢، ١٩٩٦م.
- **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، تاج القراء محمود بن حمزة الكرماني، تحقيق شمران العجلي، جدة، دار القبلة؛ بيروت، مؤسسة علوم القرآن.

- **غريب الحديث**، أبو سليمان حمد بن محمد الخطابي الستي (ت ٣٨٨ هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباوي، جامعة أم القرى، مركز إحياء التراث الإسلامي، ط٢، ٢٠٠١م.
- **الغريب المصنف**، أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤ هـ)، تحقيق رمضان عبد التواب، القاهرة، مكتبة الثقافة الدينية، ط١، ١٩٨٩م.
- **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، أشرف عليه عبد العزيز بن عبد الله بن باز، المكتبة السلفية.
- **فتح المتعال على القصيدة المسماة بلامية الأفعال**، حمد بن محمد الرائقي الصعيدي المالكي (نحو ١٢٥٠ هـ)، تحقيق إبراهيم بن سليمان البعيمي، مجلة الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، ١٩١٧-١٩١٨هـ.
- **الفصول الخمسون**، ابن معطي (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق محمود محمد الطناجي، نشره عيسى الباني الحلبي وشركاه.
- **فهرسة ابن خير**، ابن خير الأموي الإشبيلي (ت ٥٧٥ هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، القاهرة، دار الكتاب المصري؛ بيروت، دار الكتاب اللبناني، ط١، ١٩٨٩م.
- **فيض الانشراح من روض طي الاقتراح (شرح الاقتراح)**، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ)، تحقيق محمود يوسف فجال، دبي، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط٢، ٢٠٠٢م.
- **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق محمد عوامة وأحمد محمد الخطيب، جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن، ط١، ١٩٩٢م.
- **الكتاب**، سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، ط٣، ١٩٨٣م.
- **الكشاف**، جار الله أبو القاسم الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، الرياض، مكتبة العبيكان، ١، ١٩٩٨م.
- **كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم**، محمد علي التهانوي، تحقيق علي دحروج، ترجمة عبد الله الخالدي وجورج زيناتي، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)**، أبو إسحاق أحمد المعروف بالإمام الثعلبي (ت ٤٢٧ هـ)، تحقيق أبي محمد بن عاشور، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٢م.
- **الكفاية في علم الرواية**، الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ)، المدينة المنورة، المكتبة العلمية.
- **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٩٩٨م.
- **اللامات**، أبو القاسم الزجاجي، تحقيق مازن مبارك، دمشق، مجمع اللغة العربية، ١٩٦٩م.

- **اللباب في علل البناء والإعراب**، أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق غازي مختار طليمات، بيروت، دار الفكر المعاصر؛ دمشق، دار الفكر، ط١، ١٩٩٥م.
- **اللباب في علوم الكتاب**، أبو حفص عمر بن علي ابن عال الدمشقي الحنبلي (ت ٨٨٠ هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.
- **لسان العرب**، ابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف.
- **اللمع في أصول الفقه**، أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (ت ٤٧٦ هـ)، تحقيق محيي الدين ديب مستو ويوسف علي بديوي، دمشق، بيروت، دار الكلم الطيب؛ دمشق، بيروت، دار ابن كثير، ط١، ١٩٩٥م.
- **اللمع في العربية**، أبو الفتح بن جني، تحقيق فائز فارس، اربد، دار الأمل، ط١، ١٩٨٨م.
- **المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر**، ضياء الدين بن الأثير، تحقيق أحمد الحوفي وبدوي طبانه، القاهرة، دار نهضة مصر.
- **مجالس ثعلب**، أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مصر، دار المعارف، ط٢.
- **المجروحين من المحدثين**، ابن حبان، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الرياض، دار الصميعي للنشر واتوزيع، ط١، ٢٠٠٠م.
- **مجموعة الفتاوى**، شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية الحراني (ت ٧٢٨هـ)، اعتنى بها عامر الجزار وأنور الباز، المنصورة، دار الوفاء، ط٣، ٢٠٠٥م.
- **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)**، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ)، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠١م.
- **المحصول شرح الفصول**، جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١هـ)، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر.
- **المحكم والمحيط الأعظم**، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.
- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، جلال الدين السيوطي، اعتنى به محمد أحمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، القاهرة، مكتبة دار التراث، ط٣.
- **المسائل الحلبيات**، أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دمشق، دار القلم؛ بيروت، دار المنارة، ط١، ١٩٨٧م.

- **مسند الإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)**، تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٥م.
- **مشكاة المصابيح مع شرحه مرعاة المفاتيح**، الأول لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب العُمري التبريزي، والشرح لأبي الحسن عبيد الله بن محمد عبد السلام المباركفوري، الجامعة السلفية بالهند، إدارة البحوث الإسلامية.
- **المصنف (مصنف عبد الرزاق)**، أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت ٢١١ هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، منشورات المجلس العلمي، ط١، ١٩٧٠م.
- **معاني القرآن**، أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط (ت ٢١٥ هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة، القاهرة، مكتبة الخانجي، ط١، ١٩٩٠.
- **معاني القرآن**، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، بيروت، عالم الكتب، ط٢، ١٩٨٣م.
- **معاني القرآن وإعرابه**، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت، عالم الكتب، ط١، ١٩٨٨م.
- **معجم الأدباء (إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب)**، ياقوت الحموي، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٩٩٣م.
- **معجم البلدان**، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي، بيروت، دار صادر، ١٩٧٧م.
- **المعجم العربي نشأته وتطوره**، حسين نصار، دار مصر للطباعة، ط٤، ١٩٨٨م.
- **معجم القراءات**، عبد اللطيف الخطيب، دمشق، دار سعد الدين، ط١، ٢٠٠٢م.
- **المعجم الكبير**، أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت ٣٦٠ هـ)، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، القاهرة، مكتبة ابن تيمية.
- **معرفة الصحابة**، أبو نعيم الأصبهاني (٤٣٠ هـ)، تحقيق عادل بن يوسف العزازي، الرياض، دار الوطن للنشر، ط١، ١٩٩٨م.
- **المغني في الضعفاء**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق نور الدين زعتر، قطر، دار إحياء التراث الإسلامي.
- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عبد اللطيف الخطيب، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط١، ٢٠٠٠م.
- **المفصل في صنعة الإعراب**، الزمخشري (ت ٥٣٨هـ)، بيروت، دار ومكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- **المفضليات**، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، دار المعارف، ط٦.

- **مقاييس اللغة**، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- **المقتصد في شرح الإيضاح**، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام العراقية، ١٩٨٢م.
- **المقتضب**، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة، وزارة الأوقاف، ١٩٩٤م.
- **المقدمة الجزولية في النحو**، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، القاهر، ط١، ١٩٨٨م.
- **المقرب**، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، دم، ط١، ١٩٧٢م.
- **الممتع الكبير في التصريف**، ابن عصفور الإشبيلي (ت ٦٦٩ هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، بيروت، مكتبة لبنان، ط١، ١٩٩٦م.
- **منتهى الطلب من أشعار العرب**، جمع محمد بن المبارك بن ميمون (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، بيروت، دار صادر، ط١، ١٩٩٩م.
- **المنصف لكتاب التصريف**، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، ط١، ١٩٥٤م.
- **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، خال الأزهري، تحقيق عبد الكريم مجاهد، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٩٩٦م.
- **موطأ الإمام مالك**، تحقيق محمد مصطفى الأعظمي، أبو ظبي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان، ط١، ٢٠٠٤م.
- **الموفقي في النحو**، أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي وهاشم طه شلاش، نشر في مجلة المورد ببغداد، المجلد الرابع، العدد الثاني ص ١٠٣-١٢٤، ١٩٧٥م.
- **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، شمس الدين محمد بن أحمد الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وعبد الفتاح أبو سنة، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٥م.
- **نتائج الفكر في النحو**، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، ط٢، ١٩٩٢م.
- **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**، أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق عبد الله بن ضيف الله الرحيلي، الرياض، ط١، ٢٠٠١م.

- **النهاية في غريب الحديث**، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦ هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناجي، المكتبة الإسلامية.
- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، جلال الدين السيوطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٢م.
- **الوافي بالوفيات**، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتزكي مصطفى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ط١، ٢٠٠٠م.
- **الوسيط في تفسير القرآن المجيد**، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري (ت ٤٦٨ هـ)، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، وأحمد محمد صيرة وآخرين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٤م.
- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق إحسان عباس، بيروت، دار صادر.

فهرس الآيات الكريمة

	وأوحينا إلى إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب والأسباط (١٦٣)	٢٦
	وكفى بالله شهيدا (٧٩)	٣٨
	وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُواْ مِن دِيَارِكُم مَّا فَعَلُوهُ إِلاَّ قَلِيلٌ مِّنْهُمْ (٦٦)	١٨٠
	يا ليتني كنت معهم فأفوزَ فوزا عظيما (٧٣)	١٥٤
الأنعام	الذين آمنوا ولم يلبسوا إيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن (٨٢)	٣٥
	وأمرنا لنسلم لرب العالمين (٧١)	٢٨
	وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ (٥٩)	١٠١
	وكذلك نصرف الآيات وليقولوا درستَ (١٠٥)	٣٢
	ولو شَاء رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ (١١٢)	١٨٠
الأعراف	حتى عفوا وقالوا (٩٥)	١٦٢، ١٦٣
	فما كان دعواهم إذ جاءهم بأسنا إلا أن قالوا (٥)	٤٧
	فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو نردُّ فنعملَ (٥٣)	١٥٤
	وإن وجدنا أكثرهم لفاسقين (١٠٢)	١٢١
	واختار موسى قومه سبعين رجلا (١٥٥)	١٣٤
	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا (١٦١)	١٦٠
	ولما جاء موسى لميقاتنا وكلمه ربه قال رب أرني أنظر إليك قال لن تراني (١٤٣)	١٥٥
	والوزنُ يومئذٍ الحقُّ (٨)	٣١
الأنفال	والركبُ أسفلَ منكم (٤٢)	١٠١
التوبة	إنْ أردنا إلا الحسنى (١٠٧)	١٦٧
يونس	إنْ عندكم من سلطان بهذا (٦٨)	١٦٧
	قال موسى أتقولون للحق لما جاءكم أسحر هذا (٧٧)	١٨٨
هود	إن أنتم إلا مفترون (٥٠)	١٦٧
	إنما أنت نذير (١٢)	١٢٣
	أنشأكم من الأرض (٦١)	٢٩
	إن نقول إلا اعتراك (٥٤)	١٦٧
	ولا تركنوا إلى الذين ظلموا فتمسَّكم النار (١١٣)	١٥٤
يوسف	فَلَمَّا أَن جَاء الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ (٩٦)	١٦٨، ١٦٩

	ليسجننه حتى حينٍ (٣٥)	١٦٢
	ما هذا بشرا (٣١)	١١٧
إبراهيم	وأنذر الناس يوم يأتيهم العذاب فيقولُ الذين ظلموا (٤٤)	١٣٩
الحجر	إنا لمنجوهم أجمعين إلا امرأتَه (٥٩-٦٠)	٢٩، ٥٦
النحل	أو يأخذهم على تخوفٍ (٤٧)	١٠٦
الإسراء	قل لو أنتم تملكون (١٠٠)	٤٠
	وإن كادوا ليفتنونك (٧٣)	١٢١
	ولولا أن ثبتناك لقد كدت تركن إليهم شيئا قليلا (٧٤)	١٨٢
الكهف	أنما إلهكم إله واحد (١١٠)	١٢٤
	قل إنما يوحى إلي أنما إلهكم إله واحد (١١٠)	١٢٤
	ولن تفلحوا إذًا أبدا (٢٠)	١٥٦
مريم	فلن أكلم اليوم إنسيا (٢٦)	١٥٦، ١٥٩
	وإنْ منكم إلا واردها (٧١)	١٦٧
	وما كانت أمك بغيا (٢٨)	١٦٧
	وهزي إليك بجذع النخلة (٢٥)	٣٨
طه	إن لك أن لا تجوع فيها ولا تعرى (١١٨)	١٥٩
	لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى (٩١)	١٥٦، ١٨٨
الأنبياء	وإنْ أدري لعله فتنة لكم (١١١)	١٦٧
	وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِباً فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ (٨٧)	١٥٧
الحج	مَن كَانَ يَظُنُّ أَن لَّن يَنصُرَهُ اللَّهُ (١٥)	١٥٧
المؤمنون	عما قليل ليصبحن نادمين (٤٠)	٤٠
	ولئن أطعتم بشرا مثلكم إنكم إذا لخاسرون (٣٤)	٣١
	ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم في جهنم خالدون (١٠٣)	٣٩
النور	ليس على الأعمى حرج (٦١)	١٦٧
	ليس على الأعمى حرج ولا على الأعرج حرج ولا على المريض حرج ولا على أنفسكم أن تأكلوا من بيوتكم أو بيوت آبائكم (٦١)	١٨٤
الشعراء	فلا تدع مع الله إلها آخر فتكون من المعذبين (٢١٣)	١٥٤
	وإن نظنك لمن الكاذبين (١٨٦)	١٢١
النمل	فما كان جواب قومه إلا أن قالوا أخرجوا آل لوط من قريتكم (٥٦)	٤٧

	قل لا يعلمُ مَنْ في السمواتِ والأرضِ الغيبَ إلا اللهُ (٦٥)	٣١
القصص	إن كادت لتبدي به (١٠)	١٢١
	فَلَمَّا أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِالَّذِي هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا (١٩)	١٦٨
العنكبوت	فأنجيناه وأصحاب السفينة (١٥)	١٦١
	وَلَمَّا أَن جَاءتْ رُسُلُنَا لُوطاً سِيءَ بِهِمْ (٣٣)	١٦٨
لقمان	وما تدري نفس بأي أرض تموت (٣٤)	١٦٧
السجدة	ولو ترى إذ المجرمون ناكسو رؤوسهم (١٢)	١٨١
الأحزاب	فتعالَيْنَ أمتعْكنّ ٢٨	١٥٤
	وَلَوْ كَانُوا فِيكُم مَّا قَاتَلُوا إِلَّا قَلِيلاً (٢٠)	١٨٠
	يا أيها النبيُّ (١)	١٧٨
سبأ	ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت وأخذوا من مكان قريب (٥١)	١٨١
فاطر	إن أنت إلا نذير (٢٣)	١٢٣
	إنما يخشى الله من عباده العلماء (٢٨)	١٢٣
	لا يقضى عليهم فيموتوا (٣٦)	١٣٧
	وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ (١٤)	١٨٠
الصافات	أفما نحن بميتين (٥٨)	١١٧
غافر	لعلي أبلغ الأسبابَ أسبابَ السماوات فأطلعَ إلى إله موسى (٣٦-٣٧)	١٥٤
فصلت	أولئك ينادون من مكان بعيد (٤٤)	١٧٧
	وَإنْ مسه الشر فيئوس (٤٩)	٤٠
الشورى	كذلك يوحي إليك وإلى الذين من قبلك (٣٠)	١٦١
الدخان	لا يذوقون فيها الموتَ إلا الموتةَ الأولى (٥٦)	١٨٧
محمد	أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ أَن لَّن يُخْرِجَ اللَّهُ أَضْغَانَهُمْ (٢٩)	١٥٧
	وَلَوْ يَشَاءُ اللَّهُ لَانتَصَرَ مِنْهُمْ (٤)	١٨٠
الفتح	ولقد صدَقَ اللهُ رسولَه الرؤيا (٢٧)	٣٥
الحجرات	إنما المؤمنون إخوةٌ (١٠)	٢٤
	وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكَانَ خَيْراً لَّهُمْ (٥)	١٨٠
	يا أيها الناسُ إنا خلقناكم من ذكر وأنثى (١٣)	١٨٧
النجم	أنشأكم من الأرض (٣٢)	٢٩
الواقعة	لَوْ نَشَاء جَعَلْنَاهُ أُجَاجاً (٧٠)	١٨٠

الحديد	ولقد أرسلنا نوحا وإبراهيم (٢٦)	١٦١
	يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وآمنوا برسوله يؤتكم كفلين من رحمته (٢٨)	١٥٤
المجادلة	ما هن أمهاتِهم (٢)	١١٧
التحريم	يا أيها الذين كفروا لا تعتذروا اليوم (٧)	١٧٧
الجن	قل إنْ أدري أقريب ما توعدون (٢٥)	١٦٧
القلم	وإن يكاد الذين كفروا ليزلقونك (٥١)	١٢١
الحاقة	فما منكم من أحد عنه حاجزين (٤٧)	١١٧
المزمل	يا أيها المزملُ (١)	١٧٨
المدثر	يا أيها المدثرُ (١)	١٧٨
القيامة	أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَجْمَعَ عِظَامَهُ (٣)	١٥٧
	وجوه يومئذ ناضرة (٢٢)	١٤٦
الانشقاق	إذا السماء انشقت (١)	٥٢
الانفطار	يا أيها الإنسانُ (٦)	١٧٨
الطارق	إنْ كل نفس لمّا عليها حافظ (٤)	١٦٧
البلد	أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ (٥)	١٥٧
العلق	لنسفعًا (١٥)	٤٠
القدر	سلام هي حتى مطلع الفجر (٥)	١٦٢
النصر	إذا جاء نصر الله والفتح (١)	٥٢

فهرس القراءات

فهرس الأحاديث الشريفة

فهرس الأمثال وأقوال العرب

فهرس الشواهد الشعرية